

تدعيم المواطنة

من خلال المحليات في المنطقة العربية

محمد العجاتي - إدريس جردان - منى خنيسر - شيماء الشرقاوي
محمد الصبحي الخلفاوي - جميلة رجاء - عماد صلاح الشيخ داوود



تدعيم المواطنة

من خلال المحليات في المنطقة العربية

تدعيم المواطنة من خلال المحليات في المنطقة العربية

(اجتماع الباحثين الأول - ٢١ و ٢٢ مايو ٢٠١٧ - بيروت)



الباحثون حسب ترتيب الدراسات بالكتاب:

محمد العجاتي - إدريس جردان - منى خنيسر - شيماء الشرقاوي
محمد الصحي الخلفاوي - جميلة رجاء - عماد صلاح الشيخ داوود

تحرير: محمد العجاتي

مراجعة: أيمن عبد المعطي

منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات، والمعهد السويدي بالإسكندرية

رقم الإيداع: ٢٠١٧/٢٥٩٩٦

طبعة أولى ٢٠١٧

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعتبر فقط عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة.

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات بالكتاب

١. **محمد العجاني:** باحث ومدير منتدى البدائل العربي (www.afaegypt.org)، باحث في العلوم الاجتماعية، وخبير في مجال المجتمع المدني، حاصل على درجة الماجستير في التنمية السياسية من جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ٢٠٠١. له العديد من الأبحاث في مجال المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، والإصلاح السياسي في المنطقة العربية وتتضمن أوراق تحليل وتوصيات للسياسات العامة كما قام بتحرير أكثر من ١٠ كتب في هذا المجال. بالإضافة إلى مقالاته المنشورة في عدد من الصحف مثل جريدة الشروق المصرية؛ والسفير اللبنانية، (كل الأوراق والمقالات على: <http://elagati.wordpress.com>)

٢. **إدريس جردان:** دكتوراه في الحقوق وأستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بطنجة - المغرب. وخبير في اللامركزية، عضو مؤسس للمركز المغربي للدراسات والأبحاث في الحوكمة المحلية، عضو الفريق البيداغوجي لماستر تدبير الشأن العام المحلي بكلية الحقوق بطنجة. له مؤلفات ومقالات عديدة في الجهوية واللامركزية بالمغرب ومشاركات كثيرة في ندوات علمية ودراسات حول تدبير الشأن العام المحلي وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

٣. **منى خنيسر:** تتخرج قريبا بدرجة الماجستير في علم الاجتماع من الجامعة الأمريكية في بيروت، مع التركيز بشكل خاص على مجالات دراسات الحركة الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي. اكتسبت خبرة في العمل كمساعد باحث للعديد من الأكاديميين في مجالات العدالة الاجتماعية، ونشاط المجتمع المدني في لبنان. شاركت في تدريب لمدة أربعة أشهر مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمساعد بحثي لمشروع «التماسك الاجتماعي» في العالم العربي. وفي الوقت الراهن، تعمل على أطروحتها على تطوير العمل الجماعي والتنظيم بعد مظاهرات أزمة النفايات في صيف ٢٠١٥ في لبنان، والتحديات التي تواجه نشاط «المجتمع المدني»، والجهات الفاعلة وتطور العلاقة مع مفهوم «السياسي».

٤. **شيماء الشرقاوي:** باحث مساعد ومنسق مشروعات بمنتدى البدائل العربي للدراسات، طالبة ماجستير علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تعمل حاليا على كتابة أطروحتها حول: الأدب كمصدر للفكر السياسي في مصر: دراسة في مفهوم المدينة وعلاقات القوة «مدينة القاهرة نموذجاً»، حاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،

جامعة القاهرة، القسم الإنجليزي، عام ٢٠١١. وتتركز اهتماماتها البحثية حول: المجال العام، السياسات العمرانية، المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، والتحول الديمقراطي.

٥. محمد الصحي الخلفاوي: أستاذ مساعد للتعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والتصرف بجنوبية - تونس. باحث بالمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي. عضو وحدة البحث عن «الدين والدولة والمجتمع» بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. مسجل بالسنة الرابعة من الدكتوراه بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.

٦. جميلة رجاء: مؤسس ومدير مركز اليمن للاستشارات، يعمل على موضوعات حل النزاعات، وسائل الإعلام، حقوق الإنسان، قضايا النوع الاجتماعي، والتنمية. وهي عضو في مؤتمر الحوار الوطني في اليمن. تعمل كخبير استشاري وكبير الباحثين في موضوع بناء الدولة، بالتعاون مع برنامج دعم الحوار الوطني الذي تموله الحكومة الاتحادية الألمانية. شاركت في جهود الوساطة بين المنظمات الإنسانية الدولية والحوثي في صعدة منذ ديسمبر ٢٠١٢. عملت كدبلوماسية لمدة ٢٠ عاما. حصلت على درجة الماجستير في الصحافة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٧. عماد صلاح الشيخ داوود: أستاذ السياسات العامة المساعد في جامعة النهدين، ونائب رئيس منظمة دار الخبرة، عضو اللجنة التنفيذية للجمعية العربية للعلوم السياسية، باحث في مجال دراسات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، عمل كباحث اقدم لدى المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت للفترة من ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٢، شارك في العديد من الملتقيات الدولية والمؤتمرات العلمية داخل وخارج العراق، أسهم في حقل الاختصاص بعدة مؤلفات منفردة ومشاركة منها كتاب الفساد والإصلاح وكتاب الحريات الأكاديمية وكتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الرئيس الحالي للجنة الوطنية التطبيقية للسياسات العامة والتنمية بالمشاركة في جمهورية العراق بالتعاون مع الاسكوا.

مقدمة:

المواطنة والمحليات في المنطقة العربية «الشباب والنساء نموذجا»

محمد العجاتي^(١)

رغم اختلاف المآلات من حالة إلى أخرى، فإن الوضع فيما يخص الشباب والنساء في المحليات في المنطقة العربية يبدو أنه فيه درجة من التشابه أو دعونا نقول هناك مشهد كلي مكون من مشاهد فرعية يمكن الإطلال على وضعية المواطنة في علاقتها بالمحليات من خلالها.

لا يعتبر مفهوم المواطنة مفهوما سياسيا فقط، فبجانب المفهوم السياسي المرتبط بالحقوق في الانتخاب والانضمام للأحزاب والمشاركة بصفة عامة في إدارة شئون البلاد، هناك المفهوم الاقتصادي الذي ينطلق من المساواة في الفرص وعدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء، أيضا هناك المفهوم الثقافي أو الديني المتعلق بحرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية والذي ينظر للتنوع الثقافي والحقوق المرتبطة بالهوية كأساس للمفهوم. وفي نفس السياق فمفهوم المواطنة ليس مفهوما قانونيا وإنما له شق حركي معني بالممارسة. وعليه فإننا نجد قدرا كبيرا من التنوع فيما يتعلق بتعريف المواطنة يمكن إجماله في تعريف د. سمير مرقص «باعتبارها حركة الناس اليومية مشاركين ومناضلين من أجل نيل الحقوق بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب، واندماج المواطنين في العملية الإنتاجية بما يتيح لهم تقاسم الموارد العامة والثروة الوطنية مع الآخرين الذين يعيشون معهم في إطار الوطن الواحد».^(٢)

وتعتبر المشاركة السياسية ومن بينها العمل المحلي من المعبرات الرئيسية للمواطنة، والتي تمثل من جملة النشاطات التي تساعد على ممارسة السلطة السياسية، فالمشاركة السياسية بما تنطوي عليه من فلسفة مفادها المساواة، تعزز من قيم المواطنة والشعور بالانتماء، مما يعد دافعا لبناء شبكات من المصالح القاعدية تتجاوز الانتماءات الأولية مثل الدين أو القبيلة أو المنطقة أو غير ذلك، مما يساهم

(١) مساعد باحث: مينا سمير.

(٢) محمد العجاتي، المواطنة والحراك العربي. قراءة في الدساتير والواقع والبنية ما بعد الانتفاضات العربية، ورقة تم تقديمها لمؤتمر «أثر الانتفاضات العربية على المواطنة في العالم العربي»، بجامعة البلمند - لبنان، نوفمبر ٢٠١٤، <https://goo.gl/Y66GQz>

في خلق إطار قاعدي يؤمن بالمواطنة سواء من منطلق الانتماء أو من منطلق المساواة في الحقوق والواجبات السياسية.

أولاً: الشباب بين الحراك والبيئة السياسية

لا يمكن أن ننكر أن الحراك الذي شهدته المنطقة سواء في شكل حراك ثوري في مصر، تونس واليمن، أو حتى حراك أفضى إلى إصلاحات كما في المغرب والأردن، أو كما في الحالة اللبنانية التي بدا بها بجلاء تأثير الشباب الواضح في الحراك المجتمعي والسياسي، خاصة في العقد الأخير وما صاحبه من جهود سياسي برز في الفراغ الرئاسي والتمديد النيابي، وهو ما واجهه الشباب بالعديد من المظاهرات المنددة بالتمديد النيابي. وكانت أزمة النفائات في ٢٠١٥ التي شهدتها لبنان بمثابة المشهد الرئيسي الذي استشعر عنده الشباب ضرورة تغيير الوضع القائم، وتم تنظيم الحملات والتظاهرات والتي اتخذت شعار «طلعت ربحتكم» في إشارة ظاهرية إلى أزمة النفائات، غير أنه في الواقع قد تبنى الحراك أجندة تهدف إلى محاسبة السياسيين الذين يمثلون طوائف المجتمع اللبناني، والذين كانوا منخرطين في الحرب الأهلية اللبنانية، وعليه قد فتح الحراك ملفات أخرى تعبر عن تدهور الوضع اللبناني مثل أزمات الكهرباء، وأسعار العقارات، والبطالة وتضخم الدين الخارجي^(٣). وهي نفس الإشكاليات التي أدت إلى تصاعد الاحتجاج الشعبي في العراق، حيث خرجت تظاهرة حاشدة تضم آلاف العراقيين في ميدان التحرير بمدينة بغداد، في ٢٠١٥، تحمل العديد من المطالب أهمها محاسبة الفساد الحكومي وحث الدولة على الإصلاح وتحسين الخدمات^(٤).

كان حراكا شبايا في الأصل أعاد طرح دور الشباب على الساحة، وكذلك اكتسب الشباب خلال هذه الفترة العديد من المهارات من خلال عملهم على الساحة أو دخولهم في مراحل الحوار المختلفة وحتى مع انغلاق المجال في بعض الحالات تمكن العديد منهم من الاستمرار من خلال خبرتهم المكتسبة في المجال التطوعي وفي منظمات المجتمع المدني والممتدة منذ نهاية الحرب الأهلية، أو حتى في حالات تدهور الأوضاع كما في سوريا واليمن تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني بشكل ملحوظ بعد انتهاء الحرب الأهلية، مما منح الشباب بدائل للحركة عن النظام السياسي.

ولم يقتصر ذلك على الدور وفقط، وإنما امتد للأدوات، حيث أن الأشكال غير التقليدية للمشاركة السياسية هي منتج لجيل جديد من الطبقة الوسطى المصرية، تهمشت في السنوات الأخيرة

(٣) حملة «طلعت ربحتكم» في لبنان لحل أزمة النفائات، مونت كارلو الدولية، ٢٤ أغسطس ٢٠١٥، <https://goo.gl/7CvRmf>

(٤) مظاهرات في العراق والسيستاني يدعو العبادي لضرب الفساد «بيد من حديد»، بي بي سي، ٧ أغسطس ٢٠١٥، <https://goo.gl/3AOTNA>

السابقة للثورة، وأدى ذلك التهميش إلى تشكل أطر أخرى غير الأطر الحزبية والبرلمانية لتبلور حركة احتجاج واسعة، كان اللاعب الرئيسي في تلك الحركة هو جيل الشباب الذي وجد في تلك الأنماط غير التقليدية متنفساً له في ظل حالة الاعترا ب التي يعيشها في ظل السياسة والدولة المصرية، في ظل مشهد أعم يتمثل في حالة غير مسبقة من الإحباط الجماعي عاشها المصريون منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.^(٥)

فمع اندلاع ثورة ٢٥ يناير برزت هذه المشاركة غير التقليدية كقاطرة رئيسية للحراك السياسي المصري عبر ١٨ يوماً أدت في النهاية إلى تنحي الرئيس، فالدعوة للثورة قادها جيل الشباب بالأساس وانطلقت عبر الإنترنت، وهنا برز جيل الشباب بخصائصه ورؤيته المميزة للمشاركة غير التقليدية، وتخطى العوائق الأيدلوجية وشكل فيما بينه تحالفات شبابية عابرة للأيدولوجيات وموحدة على هدف واضح وملح، ولذا لاقت دعوته استجابة واسعة لدى الشارع المشبع بالإلهام التونسي والمثقل بموموه اليومية، بما جعلها تتخطى حدود الفضاء الإلكتروني، ومع ذلك فقد حضر الفضاء الإلكتروني مجدداً ليذكي الثورة ويقدم لها إعلاماً بديلاً ومستقلاً عن الدعاية المضادة التي قدمها الإعلام الرسمي ضمن إطار التهوين تارة والتخوين تارة أخرى، فجاءت الأغاني والنكات والشعارات الساخرة لتعطي زخماً دعائياً للثورة انتشر انتشاراً واسعاً بدء من وسائل الإعلام البديل على الإنترنت ليغزو الإعلام التقليدي.^(٦)

استخدام آليات حديثة أقل كلفة وأكثر فاعلية من أجل توصيل رسائل الحملات مثل وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة وأنها تزيد شعور «شخصنة المشكلة»، وكذلك تعد منصة لمشاركة الجمهور، وقد أدى ذلك إلى بروز حركات ومبادرات شبابية على مدى السنوات الست الأخيرة. مثل حركة المحليات للشباب في مصر بدا من الآليات التي انتهجتها أن لديها خطة لإعداد أكبر عدد من الشباب للدخول في الانتخابات المحلية، ومن تلك الإعدادات عمليات التدريب اللازمة لإدارة العمل المحلي، وفي لبنان، حيث شهدت نهاية تسعينيات القرن الماضي حملة «بلدي، بلدي، بلدي» والتي كانت مبادرة من «جمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية» وهدفت لإجراء أول انتخابات محلية منذ عام ١٩٦٣، في إشارة إلى رفض كل حجج الحكومة بضروريات التأجيل^(٧)، تكرر

(٥) ياسر علوي، أشكال المشاركة السياسية غير التقليدية في مصر، اللاعبون-الوظائف-المالات، كتاب الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر قبل وأثناء وبعد الثورة، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٧٨.

(٦) محمد العجائي، الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر قبل وأثناء وبعد الثورة، المرجع السابق، ص ١١.

(٧) «بلدي بلدي بلدي»: لكيلا تندهور مجدداً؟، المدن، ١٥ فبراير ٢٠١٦، <https://goo.gl/mHwCxs>

المشهد مرة أخرى في ٢٠١٦، حيث تأسست حملة «بيروت مدينتي» التي هدفت إلى تجاوز البعد الطائفي حيث ضمت لائحة «بيروت مدينتي» ٢٤ مرشحاً مناصفة بين النساء والرجال والمسيحيين والمسلمين، وعلى الرغم من عدم تحقيقها النجاح إلا أنها فتحت المجال أمام نقاش التفتت حوله جميع القوى السياسية منذ توقيع اتفاق الطائف، وهو تجاوز الطائفية^(٨).

وقد أدى وجود حالة من الاستهداف الشبابي للمحليات، إلى المساهمة في الترويج لها في مرحلة ما، وقد انعكس ذلك إيجاباً في الدول التي شهدت انتخابات محلية في الفترة الأخيرة كما لبنان، حيث شهدت الانتخابات المحلية الأخيرة تحولاً ملحوظاً مع زيادة عدد قوائم الشباب التي مثلت محاولة هامة لمنع احتكار الأحزاب الطائفية القائمة للحياة السياسية^(٩)، وكذلك في المغرب حيث بلغت نسبة الشباب حوالي ٢٧٪ من إجمالي المرشحين^(١٠). حيث عرف المغرب عدة انتخابات محلية منذ الستينات من القرن الماضي، كان آخرها الانتخابات المحلية المنظمة في أكتوبر ٢٠١٥. من خلال الإحصائيات المتوفرة، فقد بلغت نسبة المترشحين الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة حوالي ٣٠ في المائة، إلى جانب تسجيل نسبة كبيرة على مستوى عدد المترشحين الجدد الذين لم يسبق لهم الترشح لأي استحقاق انتخابي في السابق، والتي بلغت ٧٢ في المائة. شكل اقتراع الرابع من سبتمبر الجاري خطوة نوعية نحو تعزيز التمثيلية النسائية في المجالس المنتخبة المحلية حيث حصلت النساء في الانتخابات الجماعية على ٦٦٧٣ مقعداً أي ما يعادل تقريباً ضعف العدد المسجل خلال الاقتراع الجماعي لسنة ٢٠٠٩^(١١).

وفيما يتعلق بمشاركة النساء كأحد مكتسبات الحراك في المنطقة، والتي نتج عنها وجود نصوص قانونية فيما يتعلق بالحكومات المحلية تنص على تكوين عدد من اللجان داخل مجالس المحافظات والتي تعطي فرصة للنساء في المشاركة في الأنشطة والفعاليات على مستوى المحافظات. وهو ما نتج عنه عدد من المكتسبات، فقد شهد برلمان ٢٠١١ في مصر وجود ٨٩ نائبة منهن ٧٥ نائبة منتخبة، و ١٤ نائبة معينة من إجمالي ٥٩٦ نائب، أي ما يمثل نسبة ١٤,٧٪، غير أن ذلك لم يكن مانعاً أمام ارتفاع وتيرة العنف ضد النساء بشكل ملحوظ في المجتمع إلى درجة مهاجمتهن في بعض

(٨) منى فياض، «بيروت مدينتي» والانتخابات البلدية، تمرين للمستقبل، النهار، ٥ مايو ٢٠١٦، <https://goo.gl/rUCmBB>

(٩) منى خنيسر، المشاركة السياسية للشباب والنساء في الانتخابات المحلية، مبادرة «بيروت مدينتي» نموذجاً، دراسة ضمن هذا الكتاب.

(١٠) الانتخابات المغربية. شوط في مسار الإصلاح، الجزيرة نت، ٩ سبتمبر ٢٠١٥، <https://goo.gl/TyRCYV>

(١١) إدريس جردان، تقييم مشاركة النساء والشباب في الانتخابات المحلية في المغرب، دراسة ضمن هذا الكتاب.

خطب الجمعة، وفي مناطق الصراع نجد تراجع أكبر في حضور المرأة فعلى سبيل المثال يتراجع دور المرأة على مستوى المادة الإعلامية كمنتج أو كمصدر للمعلومة كما في اليمن، التي شهدت تراجعاً في مكتسبات الحوار الوطني ومن مظاهر ذلك التراجع ضعف تمثيل النساء في مرحلة مفاوضات السلام.

وفيما يتعلق بالشباب، فعلى الرغم من أنهم الفاعلين الرئيسيين للحراك، ومتصدري مشاهدته، إلا أن ذلك لم يمنع سيطرة الجيل القديم على القرارات المصرية، خاصة في ظل المقاومة القوية لتلك الأجيال في محاولة الحفاظ على مكتسباتها، وقد عزز تلك المقاومة زيادة الشعور بالذات والتعالي على الخبرات من قبل الشباب خاصة مع وصف الحراك بالشبابي.

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت عوامل أخرى أدت إلى ضعف قدرات الشباب والنساء على الاندماج في المحليات بشكل كبير، فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالنساء، تجلت ظاهرة استقواء التيارات الدينية المتطرفة بسبب غياب الدولة والتي أدت إلى المزيد من العنف تجاه النساء، كما أن الأعراف الاجتماعية المتراجعة تحول أحياناً دون مشاركة النساء بصورة فعالة في الأنشطة السياسية والإدارية داخل المجتمع، ويبرز فيما يخص حملاتهم الانتخابية تأثير هشاشة الأوضاع الأمنية، فمن المعروف أن مدن ومحافظة العراق على سبيل المثال عانت من تدهور الأوضاع الأمنية.

أما فيما يتعلق بالشباب، فقد لعب أيضاً التدهور الأمني دوراً كبيراً في إعاقة مشاركتهم الفعالة، مما أدى إلى وقوعهم ضحايا لهجمات العنف الناتجة عن ذلك التدهور، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم الثقة في السياسيين لعب دوراً أيضاً في عزوف الشباب، فقد شكلت التجارب الانتخابية السابقة في تونس، وما نتج عنها من فعل سياسي، دافعاً لاستمرار عزوف مشاركة الشباب في الشأن الوطني، وبالتالي في الشأن المحلي^(١٢).

إلا أنه لا يمكن رغم التطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات السابقة أن نذكر أثر السياق المحيط على وضعية الشباب، فالدساتير الجديدة كفلت حقوق المواطنة إلى حد بعيد للشباب، ففي اليمن تعد أحد مكتسبات مرحلة الحوار الوطني ومخرجاته، وفي لبنان منحت الانتخابات المحلية على وجه التحديد فرصة هامة للشباب للمشاركة في الحياة السياسية حيث يمكنهم من خلالها اكتساب خبرة في العمل العام بدون التعرض للصراعات الطائفية التي يعاني منها المشهد السياسي الوطني، أما في مصر فقد نص الدستور صراحة على عدد مقاعد مخصصة لفئات بعينها منها الشباب (ربع المقاعد).

(١٢) عماد صلاح الشيخ داوود، الإشكاليات الخاصة بالمشاركة والدور على المستوى المحلي في ظل الأزمات وأهمية اللامركزية في التعامل مع ذلك في العراق، دراسة ضمن هذا الكتاب.

وقد انعكس ذلك في بعض الحالات على القوانين كذلك، ففي العراق أشار قانون الحكومات المحلية المرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ بشكل غير مباشر لمشاركة الشباب في تحقيق التنمية المحلية بالمشاركة النشطة في القرارات على المستوى المحلي، وكذلك خطة التنمية القومية (من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧) التي أكدت على دور الشباب والنساء في رسم السياسات، وحددت المجالات التي يمكن أن يتداخل فيها الشباب والنساء بعد أن يتم تأهيلهم.

كما أن الحراك قد منح الشباب قدرة على التنظيم، ففي مصر أدت ثورة يناير إلى ظهور العديد من المبادرات والحركات الشبابية، والتي كانت بمثابة بديل سياسي واجتماعي للتنظيمات السياسية التقليدية، بالإضافة إلى خلق مؤسسات بديلة للمجالس المحلية الرسمية، وفي تونس شكل حل المحليات بعد الثورة مجالا مفتوحا أمام الشباب والمرأة للانخراط في العمل المحلي. وكان انعكاس ذلك واضح الأثر في الحالة المغربية فيما يتعلق بالانتخابات البلدية، حيث أن الرصد للأرقام على مستوى الاستحقاقات الانتخابية التي عرفها المغرب منذ ١٩٦٠ تؤكد أن هناك تطورا نسبيا، مع وتيرة سريعة في ظل الاستحقاقين الأخيرين.

كما أنه ظهر في الدول التي لم تشهد انتخابات بعد مبادرات عدة تتعلق بالعمل المحلي، قام بها شباب مثل المحليات للشباب، كما دشنت مجموعة حركات شبابية، قائمة وطنية موحدة لخوض انتخابات المجالس المحلية، تحت مظلة كيان شبابي واحد، تحت اسم قائمة «في حب مصر آمالنا»، وتضم القائمة عددًا من الكيانات الشبابية بكل محافظات مصر وعلى رأسهم «جبهة شباب مصري، ائتلاف شباب المستقلين، مصر بشبابها، شباب في حب الوطن، تحالف الشباب الوطني، شباب من أجل المحليات، مبادرة بالحيات هنتغير»^(١٣).

إلا أن هذا الواقع ورغم أنه كما أشرنا أن الحراك بالأساس في المرحلة الأخيرة في منطقتنا هو حراك شبابي، إلا أن السياق لم يخلو من التحديات، بل دعونا نقول أن فيه من التحديات الكثير، ما بين مناطق تدهور الوضع فيها إلى استمرار الاقتتال والحصار لأعوام عدة، أو التضييق على العمل العام، وهو ما انعكس على عمل الحركات الشبابية بشكل خاص، وعلى الشباب بشكل عام، أو القيود التي فرضها المشهد السياسي التقليدي على المشاركة السياسية للشباب وكذلك شعورهم المتزايد بالاستياء تجاه النظام الطائفي كما في لبنان، أو تراجع في المسار كما تراجعت مكتسبات الحوار الوطني والتي تمثلت في ضعف تمثيل الشباب في مرحلة مفاوضات السلام برعاية مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن والتي شهدتها الكويت في يوليو ٢٠١٦. أو صناعة شباب تابع للسلطة فالشباب

(١٣) ٧ حركات شبابية تشكل قائمة موحدة باسم «في حب مصر آمالنا» لخوض انتخابات المحليات، اليوم السابع، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٥، <https://goo.gl/ZhnDMj>

إما تم تدجينه بالمعنى الحرفي للكلمة لخدمة أصحاب الثروة والسلطة أو مهمش ومقيد بإطار يحدده لهم أجيال قديمة الفكر تمتاز بالتسلط والفساد ورافضة لفكرة تعدد الآراء ويهمها فقط في المقام الأول وضع الشباب وأفكارهم تحت السيطرة الجبرية.

إن المرض الحقيقي الذي يسرى في أوصال المجتمع المصري هو اعتبار أن الشباب عدو للاستقرار ولكن الحقيقة أن تأخر مستوى تطور فكر ومؤسسات الدولة وتدهور أليات صنع القرار وضعف قدرتها على اكتشاف قدرات الشباب واعتبارها لوغاريتيمات يصعب حلها وبالتالي فإن الاستفادة من طاقة الشباب في التنمية والتطوير والابتكار تظل محدودة ومرتبطة بمدى قدرة أصحاب السلطة والثروة على مواكبة التطور الثقافي والتكنولوجي الذي وصل إليه الشباب، بالإضافة إلى ذلك سيطرة وهيمنة القوى التقليدية واستدعاء وإعادة إنتاج ثقافة القوى التقليدية وزيادة حدة العصبية المناطقية لغير صالح الدولة والنظر بدونية لخصائص وطبائع بعض المناطق، واستحواذ جيل الكبار سنا داخل الأحزاب السياسية على اتخاذ القرار دون توفر آلية للمشاركة في صنعته مع الجيل الثاني وشباب الأحزاب، كما أن هناك بعض الأطر القانونية التي لا تسمح بالتمثيل العادل ولا تمنح المبادرات الناشئة فرص متكافئة للمنافسة، كما قانون الانتخابات المحلية اللبنانية المبني على حكم الأغلبية. كما أن حملات التشويه التي استهدفت الشباب وتخوينهم وإلقاء التهم عليهم جزافا، كان لها دورا كبيرا في تراجع مشاركتهم.

أدى عدم إجراء الانتخابات المحلية في الحالة المصرية والتونسية إلى وجود أثار سلبية في حماسة الشباب كما أن كثرة الاستحقاقات الانتخابية، أدت إلى وضع الأحزاب المصرية سواء القديمة منها أو الناشئة بعد الثورة جل تركيزها على الانتخابات البرلمانية بشكل أساسي، ولم تعطى المحليات الاهتمام الكافي. أو كما في تونس حيث قام عدد من الأحزاب المحسوبة على المعارضة غير القانونية بغزو المحليات باعتبارها هيكلًا رسميًا يمكن من الانتشار والسيطرة السياسية وصد أي محاولة للحزب الحاكم القديم من العودة، كما أنه في كثير من الحالات يمكننا أن نلاحظ العزوف عن المشاركة الفعلية في الشأن المحلي واعتباره امتدادا للشأن الوطني من خلال معاناة سيطرة الأحزاب السياسية عليها ودخولها في صراعات حزبية.

ثانيا: النساء تمكين حقيقي أم استخدام سياسي؟

لعل تجربة كثير من النظم العربية تثبت أن تعاملها مع ملف المرأة لم يكن أكثر من غزل للغرب والمنظمات الدولية أكثر منها إيمانا بحقوق المرأة أو بمفهوم المواطنة، كما أثبتت هذه التجربة أن المنح الفوقية الأتية من السلطة ليست ثابتة أو مستقرة وعرضة للهجوم والتشكيك الدائم، بل والتحليل عليها، ولعل المحليات هي أحد الطرق الأساسية لمحاولة ترسيخ حقوق النساء من أسفل بشكل

يجعلها مؤثرة في المجتمع ومتجذرة فيه.

والنساء في منطقتنا بعد كل هذه السنوات من نضال النسويات لا يمكن أن نعتبر العمل في المحليات يبدأ من الصفر، فقد شاركت النساء في الحراك في المنطقة، وكذلك في مراحل الحوار والتفاوض مثلما حدث في اليمن، وفي لبنان حيث شهدت الانتخابات المحلية الأخيرة تحولاً ملحوظاً مع زيادة عدد قوائم الشباب التي مثلت محاولة هامة لمنع احتكار الأحزاب الطائفية القائمة للحياة السياسية^(١٤).

وفي مصر فإن انخراط فئات جديدة من النساء في النشاط بعد حراك ٢٠١١، أدى إلى تزايد أعداد مؤسسات المجتمع المدني بشكل ملحوظ، كذلك في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية مما منح الشباب بدائل للحركة عن النظام السياسي، كما أن تأثير الشباب الواضح في الحراك المجتمعي والسياسي، والذي تجلّى في العقد الأخير الذي شهد جمود سياسي برز في الفراغ الرئاسي والتمديد النيابي، ولعل المظاهرات المناهضة للتمديد النيابي شاهداً على ذلك، ففي المغرب، وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات المحلية لم تسفر عن وجود أي امرأة على رأس الجهات المغربية، إلا أن نسبة ترشح النساء ارتفعت من ١٢٪ إلى ٢٧٪^(١٥)، أما في لبنان، فكانت حملة بيروت مدينتي هي الأقرب لمشاركة النساء دون استخدامهن لملاء فراغ فرضه الأمر الواقع اللبناني، سواء كان وفق معطيات القوى أو لمجرد الترضية، ليتجاوز ذلك ليحقق مشاركة هادفة إلى التمكين الحقيقي للمرأة في لبنان^(١٦).

ولكن تظل النساء في المنطقة العربية جزءاً من الأزمة، كما أن وضعيتها المجتمعية مازالت تعاني التهميش، على الرغم من تزايد معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. إذ بلغت نسبة الأمية في العراق على سبيل المثال للفئات العمرية من (٢٠ : ٢٩) عاماً، نسبة ١٦,٣٪ بالإجمال^(١٧)، كما أنها شاركت والشباب بشكل عام بقوة في التظاهرات والاعتصامات والاستحقاقات الانتخابية المختلفة، وفي المغرب رفعت النساء، وبشكل خاص الحركات النسوية مطلب الوصول إلى نسبة ٣٠٪ من التمثيل داخل المؤسسات المنتخبة، وبشكل عام، من خلال المجتمع المدني تم التركيز على إمكانية منح فرص للشباب والمنظمات النسائية والقطاع الخاص في مسألة التعاون مع الإدارات المحلية والسلطات المركزية في مضمار رسم السياسات وتنفيذها.

(١٤) منى خنيسر، مرجع سابق.

(١٥) إدريس جردان، مرجع سابق.

(١٦) منى خنيسر، مرجع سابق.

(١٧) عماد صلاح الشيخ داوود، مرجع سابق.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الفكر الذكوري المسيطر بنسبة كبيرة على عقلية الكثير من السكان في المنطقة العربية، أدى إلى وجود أريحية في تهميش المرأة، وذلك بتقديم بعض المبررات القائمة على موروثات ثقافية واجتماعية مفادها تكريم المرأة وتحمل الرجل للمسئولية المالية والاجتماعية للأسرة، وهي في الواقع مبررات تؤدي إلى تهميش المرأة في ظل متغيرات العصر الحالي، إلا أن الإشكالية الكبرى، هي انعكاس تلك الموروثات والمفاهيم على المرأة ذاتها، فنجد أن أكثر المناهضين لتمكين المرأة ونيلها حقوقها، بل أكثرهم فعالية هن نساء أيضا، فإذا عارض رجل مشاركة المرأة في أي فعالية انتخابية سواء كانت ترشيح أو ترشح فهذا قد يبدو منطقي، وقابل للجدل، أما حين تأتي المعارضة من امرأة فالرفض أكثر قوة وتأثيرا.

وهو ما يؤثر على دورها في المحليات، ويمكن الاستشهاد بنص قانون الحكومات المحلية على تكوين عدد من اللجان داخل مجالس المحافظات والتي تعطي فرصة للنساء في المشاركة في الأنشطة والفعاليات على مستوى المحافظات.

وهنا لا يمكننا الوقوف أمام التطورات السابقة وعدم التطرق إلى التحديات التي تواجه النساء في هذا السياق، واستمرار محاولات تهميشها أو حصر دورها في نطاق محدد، وتحلى هذا في العديد من المضايقات التي تعرضت لها النساء سواء أثناء المشاركة في أو التصديق على مؤسسات المجتمع الأهلي ومن ضمنها تلك المهتمة بشكل كبير بقضايا المرأة، والمتمثلة في عدة دول مثل اليمن وسوريا وحتى مصر قبل ٢٠١٣، وحتى لبنان حيث الاصطدام بالنظام الطائفي، خاصة وأنه يشكل بالنسبة للكثير من اللبنانيين عامل استقرار سياسي واجتماعي.

كما شهدنا في مناطق النزاع وغيرها غياب القيادات الشبابية على الرغم من أنها الفاعل الرئيسي في الحراك، مما يؤدي إلى هيمنة النخب التاريخية، وهو ما يساهم بشكل ما في خلق الصراعات التي تهدد بقاء الحراك كما في العراق، بالإضافة إلى تحدي التمويل والموارد المالية.

وهو ما ينعكس على إمكانية تقوية دور النساء عبر المحليات، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة للفئة العمرية من (١٥ : ٢٩) عاما كما في العراق، أو تراجع منظومة قيم مثل ثقافة العمل التطوعي والمشاركة والمسؤولية كما في المغرب^(١٨).

وفي إطار ذلك يناقش الكتاب من خلال ثلاثة أقسام، يضم كل قسم ورقتين بحثيتين، التفاصيل الخاصة بمشاركة الشباب والنساء من خلال المحليات وتواجههم على المستوى المحلي من خلال العمل الأهلي وإمكانيات تمكينهم مجتمعيا من خلال هذا المستوى الذي يعبر عن تفاعل مباشر

(١٨) ادريس جردان، مرجع سابق.

بين الشخص والنظام السياسي القائم. وذلك من خلال استعراض تجارب من دول عربية مختلفة وما تطرحه كل تجربة من فرص وتحديات تختلف باختلاف العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية المحيطة بها.

يتناول القسم الأول تقييم مشاركة النساء والشباب في الانتخابات المحلية من خلال ورقتين الأولى تتناول تجربة النساء والشباب في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٥ في المغرب والثانية تتناول تجربة النساء والشباب في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٦ في لبنان.

وأما القسم الثاني فيتناول تواجد النساء والشباب على المستوى المحلي من خلال العمل الأهلي من خلال ورقتين الأولى تستعرض الأولى تواجد النساء والشباب على المستوى المحلي في التجربة المصرية والثانية تستعرض تواجد النساء والشباب على المستوى المحلي في التجربة التونسية.

وأخيرا القسم الثالث، الذي يتناول الإشكاليات الخاصة بالمشاركة والدور على المستوى المحلي في ظل الأزمات من خلال ورقتين تركز واحدة منهم على تجربة اليمن والورقة الثانية على تجربة العراق.

تقييم مشاركة النساء والشباب في الانتخابات المحلية في المغرب

إدريس جردان

مقدمة:

تشكل اللامركزية ونظام الحكامة، إطارا يتطلب وضع العنصر البشري كمحرك وغاية أسمى، في سياق يتميز بالانخراط الكامل لمختلف شرائح المجتمع المغربي حول المشروع المجتمعي المغربي الأصيل. وتشكل لحظة الانتخابات المحلية مناسبة لتقييم هذا الانخراط من خلال الوقوف عند المشاركة السياسية بصفة عامة من طرف كل الفاعلين السياسيين والمدنيين والباحثين والمهتمين، وكذا تعميق النظر في حضور أو غياب بعد النوع في هذه المشاركة.

لقد عرف المغرب عدة انتخابات محلية منذ الستينيات من القرن الماضي، كان آخرها الانتخابات المحلية المنظمة في أكتوبر ٢٠١٥. من خلال الإحصائيات المتوفرة، فقد بلغت نسبة المترشحين الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة حوالي ٣٠ في المائة، إلى جانب تسجيل نسبة كبيرة على مستوى عدد المترشحين الجدد الذين لم يسبق لهم الترشح لأي استحقاق انتخابي في السابق، والتي بلغت ٧٢ في المائة. شكل اقتراع الرابع من سبتمبر الجاري خطوة نوعية نحو تعزيز التمثيلية النسائية في المجالس المنتخبة المحلية حيث حصلت النساء في الانتخابات الجماعية على ٦٦٧٣ مقعدا أي ما يعادل تقريبا ضعف العدد المسجل خلال الاقتراع الجماعي لسنة ٢٠٠٩.

فما الذي تغير حقيقة بالنسبة للمشاركة السياسية للنساء والشباب؟ ما نصيب النساء والشباب من مقاربة المشاركة السياسية من خلال النوع؟ ما نصيبهم كذلك من العزوف الانتخابي حتى لا نقول السياسي؟ كيف نرصد أوجه الحضور والغياب ومكامن الضعف والهشاشة في حضور النساء والشباب طوال مسلسل الانتخابات بدءا من الترشح، مروراً بالدعاية والتواصل السياسيين، ثم عند المخرجات بما فيها النتائج سواء على مستوى المقاعد المحصل عليها أو ترجمة هذا الحضور في المسؤوليات التي حصلت عليها النساء والشباب على مستوى القرار ومناصب المسؤولية ليس من حيث الكم فقط بل كذلك من حيث النوع؟

إذا كان هناك تطور. ما هو السياق المساعد وما الدافع من وراء ذلك؟ وما نصيب المحفزات الدستورية والقانونية من كل ذلك؟ وما هي الفجوات والنواقص التي كشف عنها الاستحقاق

الأخير على المستوى الاجتماعي والثقافي في نظرة المجتمع والإدارة والأحزاب للمرأة والشباب وما نظرة النوعين لنفسيهما؟

سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نرصد هذه العناصر مستعينين في ذلك بمجمل الإحصائيات المتوفرة وما كشفت عنه الملاحظات الميدانية والانطباعات المسجلة، ومواقف القضاء الإداري المغربي وهو ينظر في عدد قليل من المنازعات المطروحة أمامه، مع دراسة مختلف الدوافع الدستورية والقانونية ذات الصلة.

المراحل الأساسية لتطور اللامركزية بالمغرب

- ١٩٥٨ صدر ظهير الحريات العامة بالمغرب لتنظيم جوانب الحق في التظاهر والتجمع والجمعيات والنشر والصحافة وكذا الأحزاب السياسية.
- ١٩٥٩ أول تقسيم جماعي بالمغرب وأول قانون انتخابي في إطار الاستعداد لإجراء أول انتخابات جماعية بالمغرب لتدبير الشؤون المحلية.
- ١٩٦٠ أول قانون يخص الجماعات المحلية أي الجماعات القروية والحضرية اختصاصاتها ومواردها وكذا كيفية تسيير أمورها الذاتية.
- ١٩٦٢ صدور أول دستور في تاريخ المغرب، أكد على الملكية الدستورية والتوجه الليبرالي، كما عمل على تأكيد التعددية الحزبية ومنع الحزب الوحيد، ودسترة الضمانات الدستورية للجماعات المحلية التي سبق تنظيمها بقانون ١٩٦٠.
- ١٩٦٣ أول قانون يخص مجالس العمالات والأقاليم وهي وحدات ترابية أوسع من الجماعات القاعدية قياسا على نموذج المحافظات المعمول به في فرنسا ويلعب فيه ممثل السلطة المركزية دورا مهما ويسمى في المغرب «عامل جلالة الملك» وفي فرنسا le préfet.
- ١٩٧٦ صدور ظهير التنظيم الجماعي وظهير التنظيم المالي للجماعات المحلية وهيئاتها في سياق اتسم بالتوافق السياسي بين الدولة والمعارضة حيث شكل في حينه قفزة نوعية مهمة على مستوى الاختصاصات المخولة للمنتخبين على حساب ممثلي السلطة المحلية المعروفين برجال السلطة.
- ١٩٩٦ صدور القانون المنظم للجهة، هذه الأخيرة هي وحدة ترابية في شكل منطقة ترابية واسعة تضم عددا معينا من العمالات والأقاليم والتي بدورها تضم عددا من الجماعات الحضرية والقروية، وجاء ذلك بعد نقاش كبير وشد وجذب بين الدولة والقوى المعارضة حول حجم اختصاصات هذه الجهات وطرق انتخابها ومواردها المالية وعددها وكيفية

تقسيم التراب الوطني على أساسها، وتم اعتماد ١٦ جهة منتخبة بشكل غير مباشر ولها اختصاصات محدودة.

- ٢٠٠٢ إلغاء الميثاق الجماعي لسنة ١٩٧٦ والقانون المنظم لمجالس العمالات والأقاليم ١٩٦٣ في إطار مراجعة الترسنة القانونية للامركزية بالمغرب لتتلاءم مع المناخ السياسي الجديد الموسوم بتحسيد السياسي في تدبير الشأن الإداري الترابي.
- ٢٠٠٦ تعديل قانون ١٩٨٩ حول الضرائب المحلية ويندرج دائما في سياق عقلنة الموارد وحسن تدبيرها وتوضيحها أكثر.

- ٢٠٠٩ تعديل الميثاق الجماعي وتعديل القانون المتعلق بمالية الجماعات المحلية وهيئاتها، في سياق عقلنة التدبير الترابي والتركيز على العامل الاقتصادي والشراسة بين المتدخلين واعتماد التخطيط ومقاربة النوع في البرامج التنموية المحلية.

- ٢٠١١ دستور جديد حمل معه مستجدات كبيرة على مستوى فلسفة اللامركزية والجهوية من خلال اعتماد قاموس جديد (الجماعات الترابية عوض المحلية، الجهوية المتقدمة، الحكامة والشراسة والمشاركة، التدبير الحر والتفريع ومبدأ التضامن

- الفصل ١٣٥ الذي يحصر الجماعات الترابية في الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، فالجهات هي جماعات ترابية أي أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام وتسير شؤونها بكيفية ديمقراطية. وتنتخب مجالسها على غرار الجماعات ودون العمالات والأقاليم بالاقتراع المباشر

- صدور قوانين تنظيمية ثلاث: الجماعات ينظمها قانون رقم ١١٣-١٤ والعمالات والأقاليم قانون رقم ١١٢-١٤ والجهات قانون ١١٣-١٤ وكلها نشرت في الجريدة الرسمية صيف ٢٠١٥...) بموجبها يتم توضيح اختصاصات الجهات والجماعات الترابية وفق الإحالة الدستورية. كما تبين هذه القوانين التنظيمية كيف يتم الانتخاب في مناصب المسؤولية داخل هذه المجالس المنتخبة وما هي صلاحياتهم.

- قانون ١١-٥٩ الذي يبين كيف يتم انتخاب مجالس هذه الجماعات الترابية الثلاث والذي سبق أن صدر في ٢٠١١.

وعلى أساس هذه القوانين الأخيرة المشار إليها تم إجراء الانتخابات المحلية في الرابع من سبتمبر

٢٠١٥

أشكال المشاركة السياسية

تختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين في الدولة، تبعا لاختلاف الأنظمة

السياسية، وتتخذ أشكالها وفقا لنمطه، لأن كل نسق يتضمن العديد من الأدوار، التي يؤديها الأفراد داخله: فهناك المواطن الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة، والسياسي المحترف، وأعضاء الحزب النشيطين حيث تنتظم العلاقة بينهم على أساس الترتيب الهرمي في شغل الأدوار.

المرأة والمشاركة السياسية

خصائص المشاركة السياسية للمرأة لا تخرج عن المظهر العام للمشاركة، غير أن ما راكمته المرأة من اعتبار المشاركة السياسية بالأساس شأنًا ذكوريًا بامتياز يجعل وضعيتها تحتاج لاستحضار مدى توافر العناصر التالية والتي تبنى على:

- **خصوصيات الفعل:** بمعنى الحركة النشطة في اتجاه تحقيق هدف معين من الممارسة السياسية أو من الحقل السياسي عموماً.
- **درجة التطوع:** بمعنى أن تتم هذه الجهود طوعية وشعورهم بدافع المسؤولية الجماعية تجاه القضايا التي تم مجتمعتها ولاسيما ما يخص النساء في المجتمعات المحلية.
- **القدرة على الاختيار:** من خلال تغليب المصلحة العامة ودعمها، في حالة تعارضها مع المصلحة الخاصة.
- **إن المشاركة السياسية تمر عموماً بمراحل ودرجات مختلفة:** تبدأ بالاهتمام بالشأن العام أو السياسي، تتطور إلى الانخراط السياسي ثم تتحول إلى القيام بنشاط سياسي. وتنتهي هذه المراحل بقرار أن تشارك المرأة في الحياة السياسية بأحد وجهين هما:
- **الترشح في الانتخابات:** حيث تقرر خوض معترك الحياة السياسية بنفسها والعمل من داخل المطبخ السياسي.
- **الناخبة:** وهنا تحدد أن يكون لها صوت ودور في تحديد من يمثلها حتى يدافع عن حقوقها ويعبر عن مشكلاتها واهتماماتها.

أن الممارسة الفعلية لأي مستوى للمشاركة السياسية يتطلب: اقتناعاً بجدوى ولأهمية المشاركة، إلى جانب أن يتسم الفرد بالمسؤولية والالتزام واحترام الواجب، ومن ثم فإن تنمية المشاركة السياسية تتطلب توفير الظروف الاجتماعية والثقافية والتربوية التي تكسب الفرد ثقافة سياسية مشارك ثم كذلك أن تكون هناك ثقة في جدوى وفعالية المؤسسات قانونياً وعملياً

وفي هذا الإطار يمكن القول إن التحديات التي تواجه المرأة بدون مبالغة تتباين على هذه المستويات:

- النظام الانتخابي
- التواصل السياسي
- العقلية الذكورية
- تقوية القدرات
- العقلية الحزبية

مكانة المرأة في الانتخابات الجماعية بالمغرب:

عدد المرشحين	عدد النساء	النسبة المئوية	عدد المقاعد	حصة النساء	النسبة
٢٦/٥/٦٠	٤٧٠٠٠	—	٩٨٤٢	—	—
١٢/١١/٧٦	٤٢٦٣٢	٧٦	١٣٣٦٢	١٠	٠,٠٧
١٠/٦/٨٣	٥٧١٢٠	٣٠٧	١٥٥٠٢	٧٧	٠,٣٤
١٦/١٠/٩٢	٩٣٣٨٨	١٠٨٦	٢٢٢٨٨	٧٧	٠,٣٤
١٣/٦/٩٧	١٠٢١٩٧	١٦٥١	٢٥٢٣٦	٨٣	٠,٣٢
١٢/٩/٠٣	١٢٢٠٦٩	٦٠٢٤	٢٢٩٤٤	١٢٧	٠,٥٣
١٢/٦/٠٩	٢٠٤٥٨		٣٤٢٨	١٢,٣	
٤/٩/١٥	١٣٠٩٢٥	٢١,٩٥ ٢١,٩٤ جماعيا و ٣٨,٦٤ جهويا	٣١٥٠٣	٦٦٧٣	١٨,٢١

إن الرصد الأولي للأرقام على مستوى الاستحقاقات الانتخابية التي عرفها المغرب منذ ١٩٦٠ يؤكد أن هناك تطورا نسبيا، مع وتيرة سريعة في ظل الاستحقاقين الأخيرين.^(١٩)

(١٩) نسبة تواجد النساء بالأقاليم الجنوبية من أصل ١٤ لائحة متنافسة حضرت ٥٦ امرأة مرشحة، وهو رقم قياسي بجميع المقاييس، حيث إن هذا الارتفاع شكل قيمة إضافية بالنسبة إلى تدبير الشأن المحلي حسب الإحصائيات الرسمية، هذا إضافة إلى وجود ٥٠ في المائة من المستشارات الحاليات تفوق أعمارهن ٣٥ سنة، ٧١ في المائة منهن تتوفرن على مستوى تعليمي ثانوي أو عال.

رغم كل هذه الإجراءات، فإن مطلب ضرورة الوصول إلى نسبة ٣٠ في المائة من تمثيلية النساء داخل المؤسسات المنتخبة سيكون حاضرا بقوة في مطالب الحركات النسوية في أفق استحقاقات ٢٠١٢، الشيء الذي لم يتحقق بالرغم من كل عوامل الدفع والتشجيع، وكان الأمل كبيرا في انتخابات ٢٠١٥ لتحقيق المراد، لكن ذلك لم يتحقق، مما يطرح الاستمرار في رفع التحدي وتحقيق الالتزام الدستوري الجديد بالمناصفة.

بعد انتخابات ٤ سبتمبر ٢٠١٥

قبل الوقوف على أهم المؤشرات التي تسمح برصد وضعية مشاركة المرأة في انتخابات ٢٠١٥ يجدر الإشارة إلى ضرورة التذكير بسياق ودلالة الاهتمام بهذه الانتخابات.

أ. أهمية ودلالة انتخابات ٢٠١٥

- أول انتخابات بعد اعتماد دستور ٢٠١١ بناء على المطالب المجتمعية.
- أول انتخابات في ظل حكومة يقودها إسلاميون.
- قوانين جديدة تعزز مسؤوليات الجماعات الترابية باختصاصات ومبدأ التدبير الحر.
- انتخابات في ظل استقرار سياسي وفق النموذج المغربي.
- دستور يتضمن مجموعة من الحقوق الجديدة: -الحق في انتخابات شفافة ونزيهة واعتبارها أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي -الإلزام الدستوري بحياد السلطات العمومية في الانتخابات -النص على الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات وفق المعايير المتعارف عليها دوليا -تتخذ السلطات العمومية الوسائل الكفيلة بالنهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات في الانتخابات.
- الفصل ١٩ من الدستور الذي ينص على «تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة في هذا الباب من الدستور وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.
- تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء.
- وتحدث لهذه الغاية هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.
- مما يجعل هذه الانتخابات فرصة حقيقية للتقييم وقياس فعلي لمنهجية الجنسانية في تحليل قدرة المرأة على تغيير شامل في هيئات القرار على جميع المستويات.

ب. مؤشرات التتبع^(٢٠):

١. على مستوى التسجيل في اللوائح الانتخابية:

الانتخابات الجماعية لسنة ٢٠٠٩ جملة من التدابير الديمقراطية التي تنسجم مع هذه التوجهات، يأتي في مقدمتها الرفع من تمثيلية النساء، خصوصا إذا ما استحضرن أنهن من أصل حوالي ١٤ مليون ناخب في استحقاقات ٢٠٠٩، كانت ٤٦ في المائة من الهيئة الناخبة من النساء، كما أنهن من أصل مليون وستمئة ألف مسجل جديد في هذه الاستحقاقات كانت هناك ٤٦ في المائة من النساء.

ويجب استحضار أن السجل المعتمد في تسجيل الناخبين للذين لهم حق التصويت هو نفسه المعتمد في الانتخابات التشريعية والتي كان آخرها هي الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١١ والتي اتسمت بما يلي:

- مليون مسجل جديد ٤٦٪ نساء.
- حملة رسمية لتشجيع التسجيل إعلاميا وحزبيا وجمعويا.
- التسجيل الإلكتروني لأول مرة مما يعني دخول طرف ثالث مساعد في العملية، مع ما طرحته هذه العملية من تعقيدات في بدايتها.
- وثائق إدارية مطلوبة في التسجيل (شهادة الميلاد، بطاقة التعريف، حكم قضائي، سجل الحالة المدنية).
- الاطلاع على التسجيل برسالة قصيرة أو عبر الموقع الرسمي للانتخابات.

إن الملاحظة الأساسية في هذا الإطار تتجلى في غياب أي حملة تسجيل موجهة للنساء خصيصا من باب الجندرة.

كما أن النسبة العامة في سجل التسجيلات يتوزع كما يلي: نساء ٤٥٪ والرجال ٥٥٪ وهو يكرس استمرار تفوق الذكور، كما يسجل كذلك تراجع نسبة النساء بنقطة واحدة عن سجل التسجيلات لانتخابات ٢٠٠٩ التي كانت ٤٦٪.

٢. على مستوى الدعاية الانتخابية:

على مستوى الحملة الانتخابية، أشارت المعطيات المتوفرة من طرف وزارة الداخلية إلى أن الهيئات

السياسية نظمت خلال فترة الحملة الانتخابية، حوالي ١١ ألف و ٢٠٠ مبادرة تواصلية (تنظيم التجمعات العمومية، والجولات الميدانية، وتوزيع المناشير...)، حيث استقطبت ما يزيد على مليون و ٥٠٠ ألف شخص.

وبالنسبة لمشاركة المرأة والرجل سواء كمرشحات أو مساهمات في الحملات الانتخابية يلاحظ عدم وجود فوارق بينة، وأن كانت المرأة تلعب دورا إضافيا مهما لاسيما في القرى، من أجل إقناع النساء مستفيدة من الشبكات الجمعوية والعائلية بالخصوص، كما يلاحظ جرأة كثير من النساء الشابات في التعبير عن ميولهن في التصويت لفائدة حزب معين.

ومن الملاحظات المسيئة تزايد استغلال الأطفال والطفلات في الحملات الأخيرة في ظل عدم وجود تنظيم قانوني لعلاقة التعاقد من أجل القيام بحملات مقابل اجر بالنسبة لغير المناضلات.

ولم يتم تسجيل حالات لنساء مرشحات يرفضن إظهار صورهن في المنشورات الانتخابية أو الحضور في وسائل الإعلام.^(٢١)

كما أنه لم يتم الاعتماد على الاستهداف النوعي للنساء، إذ ليس هناك حملات موجهة خصيصا للنساء والفتيات رغم أن حملات محو الأمية أعطت أكلها على مستوى النساء القرويات والكبيرات في السن، فقط يلزم استثمارها في التواصل المنتج مع النساء خاصة في العالم القروي.

من المعروف أن أول وأكثر من يتأثر بالعنف اللفظي في الحملات الانتخابية هم النساء والفتيات، ولقد أشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان.^(٢٢) في هذا الإطار إلى التراجع العام للعنف الجسدي، إذ تم، بالنسبة للانتخابات الجماعية، تسجيل ما مجموعه ١٩٤ حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى نسبة ٣٠ بالمئة في الوقت الذي لم تبلغ فيه نسبة هذا العنف سوى ٢٩,٥ بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية مما يوفر الظروف الآمنة لمشاركة أكثر للنساء. غير أنه وبالمقابل فإن الإحصائيات التي سلفت الإشارة إليها، تبرز تناميا مقلقا للعنف اللفظي بكل أشكاله (السب والقذف، التمييز بسبب الجنس واللون، الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد).

(٢١) ميثاق تحسين صورة المرأة في الإعلام للوقوف ضد الاستغلال المسيء للمرأة في وسائل الإعلام، للمزيد: <https://goo.gl/mkV9rh>

(٢٢) المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تخضع لمبادئ باريس وتم تنظيمها بالدستور وبقانون خاص بها وتقدم تقاريرها كما تعمل على الملاحظة المستقلة للانتخابات.

٣. رصد مقارنة النوع الاجتماعي في تغطية وسائل الإعلام الوطنية لاستحقاقات ٤ سبتمبر

من خلال النتائج الأولية لتقرير يرصد مدى تبني وسائل الإعلام الوطنية لمقاربة النوع الاجتماعي في تعاطيها مع وقائع الحملة الانتخابية، لانتخابات الرابع من سبتمبر.^(٢٣)

- فإن حجم تغطية الصحافة الورقية الحزبية أو الخاصة الصادرة بالعربية أو الفرنسية يبقى ضعيفا (لم يتجاوز حدود ٥٦ في المائة)، علاوة على تراجع حضور المرأة على مستوى المادة الإعلامية كمنتج أو كمصدر للمعلومة.
- وسجل التقرير أن ٩ في المائة فقط من المواد المنشورة منذ ٢٢ غشت الماضي وإلى غاية يوم الأربعاء، هي بأقلام نسائية، مع ارتفاع معدل المعالجة المحايدة (والتي بالنسبة لمعدي التقرير لا تسير دائما في الاتجاه الإيجابي) ليصل إلى ٧٦ في المائة، مقابل ٢٦ في المائة فقط للمعالجة الإيجابية لمشاركة النساء في هذه الاستحقاقات.
- أما فيما يخص المواقع الإخبارية الإلكترونية، فقد لاحظ التقرير نوعا من الضعف على مستوى تغطيتها للحملة الانتخابية، حيث بلغ حجم التغطية الضعيفة ٦٨ في المائة من حجم التغطية الإجمالية، وأيضا على مستوى المعالجة الإخبارية للحضور النسائي، إذ لم يتعد معدل المعالجة الإيجابية نسبة ١٢ في المائة، مع ارتفاع في نسبة المعالجة المحايدة إلى ٨٥ في المائة، وفي عدد الصحافيات المتابعات للشأن الانتخابي (٣٠ في المائة)، مقابل تراجع على مستوى حضور النساء كخبيرات وكمصدر للمعلومة.
- وتبقى معالجة الإذاعات الناطقة بالعربية والفرنسية لمشاركة النساء في الاستحقاقات المقبلة، حسب المصدر نفسه، ضعيفة، ولم يتجاوز معدل المعالجة الإيجابية ١٧ في المائة، مع ارتفاع في معدل المعالجة السلبية والذي بلغ ١٨ في المائة، ونسبة حضور النساء كصانعات للمادة الخبرية (٣٩ في المائة) بينما تنخفض حينما يتعلق الأمر بحضورهن كخبيرات. بينما أبرز أن التزام القنوات التلفزية الوطنية بالضوابط القانونية المؤطرة للحملة الانتخابية جعل تغطيتها لهذه الحملة ضعيفة، مع تسجيل تنوع في المواد المقدمة ما بين الإعلان والتوعية وتشكيل الرأي، في حين سجلت نسب هامة على مستوى المعالجة الإيجابية (٣٠ في المائة)، وحضور النوع في المؤسسات الإعلامية (٣٣ في المائة) مقارنة مع باقي مكونات المشهد الإعلامي.

(٢٣) الذي قدمت نتائجه الأولية في ندوة صحفية نظمتها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، يوم الخميس ٣ سبتمبر ٢٠١٥، في إطار الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة، وتنسيق مع النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات. وتجدر الإشارة إلى أن عملية الرصد شملت ثلاث قنوات تلفزيونية، و٦ محطات إذاعية، و٧ مواقع إلكترونية، و٧ جرائد مستقلة، و٩ جرائد حزبية، من خلال تتبع يومي للمواد التي تبثها أو تنشرها منذ بداية الحملة الانتخابية.

وانطلاقاً من هذه المعطيات الأولية، تم تقديم جملة من التوصيات، منها دعوة الأحزاب السياسية إلى العمل على إبراز نجاحات المرأة على مستوى المشاركة النسائية، وضمان حضورها القوي في حملات التسويق الانتخابي، إلى جانب تحفيز وسائل الإعلام على اعتماد مقاربة النوع، وإدماجها في تكوين الإعلاميين، وتوسيع المساحات المخصصة للكفاءات النسائية.

كما دعت هذه التوصيات المجتمع المدني إلى تبني استراتيجيات ترافعية لحث الدولة على تفعيل المقتضيات الدستورية المرتبطة بحقوق النساء في الولوج المنصف للإعلام، واعتماد قوانين ناجعة للحد من انتشار الصور النمطية عن المشاركة السياسية للنساء في المغرب.

وفي نفس السياق تذهب السيدة سيمون سوسكيند^(٢٤) أن مشاركة مرشحات مغربيات شبابات في الانتخابات المحلية والجهوية ليوم رابع سبتمبر المقبل ستمكن من إعطاء نفس جديد للعمل السياسي. وأوضحت أن لقاءها مع مجموعة من المرشحات بمختلف مناطق المغرب مكنها من معرفة الظروف التي تخوض فيها المرشحات الحملة الانتخابية والعزيمة التي تحدهن من أجل تحقيق الفوز واقتحام المجالس المنتخبة.

وعلى الرغم من وجود قوانين إيجابية تمنح «كوتا» مهمة للنساء من أجل ولوج المجالس الجماعية والجهوية، إلا أنه مازال هناك عمل مهم يجب القيام به من أجل «تغيير العقلية خاصة بالعالم القروي، لأنه لا يمكن لمجتمع أن يتقدم دون مساواة كاملة بين نساءه ورجاله».

١. على مستوى يوم التصويت (الاقتراع)

في المغرب عادة ما يكون يوم الجمعة هو يوم الاقتراع مما يطرح لذي البعض مشكلة تراكم الالتزامات في نفس اليوم ويفضل البعض التضحية بواجب التصويت لتنفيذ الالتزامات الأخرى سواء بالنسبة للنساء أو الرجال، خاصة أنه لا يكون يوم عطلة وتمنح الإدارات فقط تسهيلات للقيام بالواجب الوطني في التصويت.

بحسب التقارير الدولية لم يتم تسجيل أي ضغوط تمييزية ضد المرأة، كما يلاحظ أن المرأة تحضر عادة مرفوقة بالأطفال مما يشكل فرصة للتربية على حقوق الإنسان السياسية وعلى المشاركة المواطنة، ومن الصعوبات التي صادفت النساء كون المرأة التي لا تجد اسمها على اللائحة لا تحتج غالباً ولا تطلب المساعدة لاسيما إذا كانت أمية أو قروية، بل تفضل الانسحاب. وتجد النساء

(٢٤) نائبة برلمان بروكسيل (الحزب الاشتراكي) في ندوة صحفية نظمت بمقر الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بالدار البيضاء حول تنفيذ مشروع «نساء الغد الرائدات» الذي ترعاه جمعية (أكسون إن ميديتيرانيون) البلجيكية بدعم من فيدرالية والونيا بروكسيل والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المسندات والحوامل صعوبات إضافية نظرا لعدم وجود مراكز للمساعدة.^(٢٥)

فالاضطراب الذي وقع عند مراجعة الأسماء في آخر لحظة بالنسبة للسجل الانتخابي، أثر في النساء كثيرا، فهن يفضلن المغادرة على الانتظار لمدة طويلة في ظروف مرهقة. كما أن الطوابير لا تصنف إلى ذكور وإناث، لكن تلقائيا تنتظم هكذا لاسيما في القرى، ولأن اللوائح لم تصنف حسب الجنس يشكل ذلك عائقا إضافيا لرؤساء المكاتب.

لكن تبقى الملاحظة المهمة هي أن التأشير (وضع علامة) على الأسماء لم يكن وفق نموذج جنساني، مما يفقد الباحث فرصة تحليل جنساني للتصويت، وأن كانت هناك حالات قليلة فهي تعود لمبادرات شخصية لا غير. فإذا كانت نسبة النساء في التصويت عموما انتقلت من ٥٢,٤ في ٢٠٠٩ إلى ٥٣,٦٧ في ٢٠١٥ حسب الإحصائيات الرسمية فإن الرقم عام وليس هناك بيانات مصنفة حول نسبة النساء التي تصوت لأول مرة من المشاركة العامة، مما يعدم أية محاولة لرصد النسبة الحقيقية للالتزام بالتصويت لدى النساء، (النسبة التي تعود للتصويت والتي لا تعود).

• داخل مركز الاقتراع

من الملاحظات المسجلة في هذا الإطار من طرف المراقبين حسب منظور جنساني:

- ليس هناك تعامل تمييزي بين النساء والرجال.
- رؤساء المكتب ذكور في الغالب الأعم وتواجد نسبة قليلة من النساء، مما يعطي الانطباع بكون الاقتراع شأن ذكوري.
- المسندات والحوامل لا تتلقى المساعدة إلا في الحالة التي سمح بها القانون.
- ممثلي المرشحين والأحزاب ذكورا بشكل متفاوت حسب القرى والمدن.

• خارج مركز الاقتراع

يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- على المستوى الأمني: هناك حضور جد قليل للنساء ضمن الهيئات المكلفة بالأمن بمحيط المراكز.
- لم يتم تسجيل أي تعامل تمييزي للأمن حسب الجنس.
- المراقبون الوطنيون والدوليون يطغى الطابع الذكوري على تشكيلتهم (٣٤٠٠ مراقب وطني

(٢٥) يمنع القانون تقديم مساعدة للناخبين يوم التصويت في مكان التصويت خوفا من التأثير على حرية الناخب.

و١٢٥ دولي).

وبذلك يمكن القول بأن الصورة النمطية حول الانتخابات يتم تسويق الطابع الذكوري لها من خلال عملية التصويت سواء داخل مركز الاقتراع أو خارجه.

٢. على مستوى الترشيحات والنتائج

• المقاعد

٦٦٧٣ مقعدا هو الرقم الذي كسبته النساء من إجمالي عدد المقاعد المتباري عليها، لكن ذلك لا يعني تحقيق تقدم كبير، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد المقاعد الجماعية يبلغ ٣١,٥٠٣ مقعداً، ما يعني أن النساء لم يحصلن سوى على حوالي خمس المقاعد. ومن الجدير بالذكر أن عددا قليلا فقط من النساء تمكن في نهاية المطاف من حمل مقاعد في حد ذاته.

والواقع أن الوضع الراهن لمشاركة المرأة في السياسة لا يزال بعيد المنال عن تحقيق المساواة بين الجنسين الوارد وصفها في الدستور.

ويعارض قادة الأحزاب نظام القوائم الذي يزيد من حصة المرشحات وعادة ما تختار الأحزاب المرشحين الذين يضمنون لهم أقصى عدد ممكن من المقاعد. وما زالوا يعتقدون أن قلة من النساء قدرات على الفوز بالمقاعد والمشاركة في السياسة، وهو رأي غالب لدى الكثير من الدول العربية، كما أن حدة التنافس أحيانا يجعل كل حزب لا يغامر بتقديم المرأة باعتبارها منافسا ضعيفا حسب رأيهم.

• عدد ونسبة المترشحات

عدد النساء اللواتي ترشحن للتباري على المقاعد الجماعية خلال الانتخابات الأخيرة، لا يمثل سوى ٢١,٩٤ في المائة من مجموع المترشحين، البالغ عددهم ١٣٠,٩٢٥، بينما تبلغ نسبة الذكور المترشحين ٧٨,٠٥ في المائة، وهي، تقريبا، النسبة نفسها المسجلة خلال الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١١.

لكن جهويا أي على مستوى انتخاب مجالس الجهات، ارتفعت إلى ٣٨,٦٤٪ وهو تقدم مهم يعود لاعتبارات نظام الاقتراع الجديد كما سنرى^(٢٦).

(٢٦) إحداث دوائر انتخابية في كل الجماعات والمقاطعات، حيث عمدت وزارة الداخلية إلى توزيع المقاعد بين أربعة أصناف من الدوائر الانتخابية التي يجري التنافس داخلها، إذ توزعت بين ٢٨٢٢ مقعدا بالنسبة إلى الجماعات الخاضعة للاقتراع الفردي، و٣١٦ مقعدا بالنسبة إلى الجماعات الخاضعة للاقتراع اللائحي والتي لا يفوق عدد سكانها ٢٠٠ ألف نسمة، و٤٢ مقعدا للتمثيلية النسوية بالنسبة إلى الجماعات التي تضم أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة وغير مقسمة إلى مقاطعات، ثم أخيرا تحديد ٨٢ مقعدا للمجالس المنتخبة بالنسبة إلى الجماعات المقسمة إلى مقاطعات بما مجموعه ٣٢٦٢ مقعدا.

٣. تجديد النخب المرشحة من طرف الأحزاب

• على مستوى الجماعات

أوضحت معطيات لوزارة الداخلية حول الانتخابات الجماعية والجهوية أن النتائج المسجلة على مستوى الانتخابات الجماعية، أفرزت وجود ١٥ ألف و ٢٨ منتخبا جماعيا جديدا، أي ما يعادل تقريبا نصف العدد الإجمالي للمنتخبين. كما لوحظ حضور مهم لفئة الشباب برسم مختلف الدوائر حيث بلغت نسبة المترشحين الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة حوالي ٣٠ في المائة.

وهو معطى مهم يدعم مسار تعزيز التمثيلية النسائية بالمؤسسات المنتخبة بالمغرب، لكنه يبقى غير كاف».

• على مستوى الجهات

تم تسجيل نسبة كبيرة على مستوى عدد المترشحين الجدد الذين لم يسبق لهم الترشح لأي استحقاق انتخابي في السابق، هذه النسبة بلغت ٧٢ في المائة. أما على مستوى الانتخابات الجهوية، فقد سجل وجود ٢٤٢ منتخبا جهويا جديدا، أي ما يعادل تقريبا ثلث العدد الإجمالي للمنتخبين.

بخصوص الانتخابات الجهوية، الهيئات السياسية والمستقلين قد قدمت ٧٥٧٧ ترشيحا، لشغل ٦٧٨ مقعدا جهويا، تشكل فيهم نسبة الشباب ٢٧ في المائة، ونسبة النساء ٤٠ في المائة،

٤. قدرات النخب

نسبة المترشحين ذوي مستوى تعليمي عالي أو ثانوي تصل إلى ٨٢ في المائة، مما يشكل «إشارة قوية لتركيبية مجالس الجهات»، لاسيما في ظل الصلاحيات الهامة التي أصبحت تتمتع بها هذه المجالس.

وفي سياق مغاير لم تنجح أية امرأة من الحصول على رئاسة جهة من الجهات ١٢ بالمغرب بل لم يتم ترشيح أية امرأة وذلك يعود بالأساس لقوة التنافس بين الحزبين: الأصالة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية، مما يفسر أن المرأة في نظر الأحزاب والمنتخبين ليست خصما قويا وجديرا بالتنافس القوي.

لكن رغم ذلك تم تسجيل حصولهن على مناصب المسؤولية داخل مكاتب هذه المجالس الجهوية (النيابة عن الرئيس - رئاسة اللجان - مناصب أخرى).

٥. الجندرة على مستوى المنازعات الانتخابية

سبق لوزير الداخلية المغربي في تدخلاته أمام وسائل الإعلام، بأن عدد الشكايات المسجلة في إطار الحملة الانتخابية والمودعة لدى النيابة العامة بمجموع التراب الوطني بلغ، إلى حدود ٣ سبتمبر، ما مجموعه ٨٧٥ شكاية، تم حفظ ٧٨٧ منها، واتخاذ قرار المتابعة في ٨١ شكاية، مع إجراء البحث في شأن سبع شكايات. كما أشار إلى أن الطعون المتعلقة بالترشيحات لانتخابات المجالس الجماعية والجهوية، والمسجلة أمام المحاكم إلى غاية فاتح سبتمبر ٢٠١٥، بلغ عددها ٣٥٣ طعنا تم البت في جميعها.

في ظل غياب معطيات جنسانية، يصعب القيام بتحليل جنساني للمنازعات قصد استنتاج مدى إقدام النساء على المطالبة بحقوقهن في التقاضي الانتخابي. وهو شيء مطلوب القيام به بالنسبة للانتخابات المقبلة.

١- أدوات الدعم

- الإجراءات القانونية والمؤسسية من أجل الرقي بوضعية المرأة داخل المجتمع في أفق تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات تفعيلا للمقتضيات التي جاء بها دستور ٢٠١١ في هذا المجال، نذكر منها:
- المنظومة الانتخابية لسنة ٢٠١١ التي حافظت على الآلية التشريعية المتعلقة بإحداث دائرة انتخابية إضافية خاصة بالنساء على مستوى كل جماعة أو مقاطعة جماعية والتي مكنت سنة ٢٠٠٩ من انتخاب ٣٤٦٥ امرأة بمناسبة الانتخابات الجماعية الأخيرة.
- «إغراء» الأحزاب السياسية بالمال، وذلك بمضاعفة الدعم المالي المقدم لها خمس مرات عن كل مقعد انتخابي تحصل عليه المرأة
- ظهور مستجدات قانونية على مستوى اللوائح الانتخابية الجهوية، بحيث يمثل عدد مقاعد الدائرة الانتخابية المخصصة للنساء في كل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات على الأقل ثلث عدد المقاعد المخصصة للعمال أو الإقليم برسم الجهة كما تنص على ذلك المادة ٧٧، كما «تتضمن كل لائحة ترشيح على جزأين يتضمن الأول عددا من الأسماء يطابق عدد المقاعد المخصصة لهذا الجزء مع بيان ترتيبهم فيه» (المادة ٨٥ من نفس القانون).

- تم سنة ٢٠٠٩ إحداث صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء^(٢٧)، الموجه لتقوية قدرات النساء التمثيلية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية، واستمر العمل به في الانتخابات الأخيرة. مع الإشارة إلى أنه في أكتوبر ٢٠١٣، أدخلت تعديلات على الإطار التنظيمي للصندوق تروم بالأساس تحقيق فعالية أكبر بالنسبة لأدائه، وتبسيط وضبط الإجراءات المسطرية، وعقلنة التمويل العمومي وضمان شفافيته مع تيسير الولوج إليه بالنسبة لحاملي المشروعات، فضلا عن توسيع الاستفادة منه وفق ضوابط واضحة ومحددة.
- تقديم العديد من التحفيزات كإحداث صندوق لتقوية قدرات النساء التمثيلية بغية تحفيز الأحزاب السياسية التي تدعم ترشيح النساء.

ومن النتائج المباشرة لهذه الإجراءات ما تبينه الأرقام التي نشرتها وزارة الداخلية من كون نسبة المرشحات في القوائم الإضافية (التكميلية) ارتفعت من ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٥,٧ في المائة في عام ٢٠١١. ومع ذلك فإن نسبة المرشحات في القوائم العادية هي ٣,٤ في المائة فقط. لكن هذه النتائج تعكس استمرار العقلية الذكورية سواء لدى النساء أو الرجال وتبقى رهينة بهذه

(٢٧) الهدف العام لصندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء من خلال:

الهدف العام لصندوق الدعم: تقوية القدرات التمثيلية للنساء
مجالات طلبات المشروعات:

تقدم طلبات المشروعات في المجالات التالية: تعزيز مشاركة النساء في الاستحقاقات الانتخابية تصويتا وترشيحا؛ تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية؛ تقوية قدرات النساء في مجال تدبير الشأن المحلي؛ وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات المقترحة لا بد أن تكون ضمن أحد أو مجموع المجالات المذكورة أعلاه ولن يقبل أي مشروع خارجها.

البرامج والأنشطة ذات الأولوية

تُعطى الأولوية للبرامج والأنشطة المرتبطة: أ. بمواكبة وتقوية قدرات المنتخبات الجماعيات والجهويات ومنتخبات مجالس العمال والأقاليم مع التركيز على المنتخبات في الأجهزة المسيرة

ب. بالاستحقاقات التشريعية المقبلة. وتهم على الأساس الميادين التالية: التكوين.

إبراز القدرات التمثيلية للمرأة.

المواكبة؛ - التعبئة والتحسيس.

المرافعة، التواصل وكيفية كسب التأيد.

التوزيع الجغرافي والفئات المستهدفة.

التوزيع الجغرافي: مراعاة لتوزيع جغرافي متوازن للأنشطة.

الفئات المستهدفة:

المنتخبات الجماعيات والجهويات ومنتخبات مجالس العمال والأقاليم والنائبات البرلمانيات الحاليات المرشحات المحتملات للانتخابات التشريعية المقبلة وعضوات الأحزاب السياسية، كما تشمل دائرة الفئات المستهدفة النساء عامة والرجال أيضا من منتمي الأحزاب السياسية وحقوقيين وإعلاميين ومنتخبين... وذلك من خلال البرامج التوعوية والتحسيسية والتكوينية.

الإجراءات وليست وليدة وعي مجتمعي وتغيير فكري، وهوما تعكسه نتائج النساء خارج الدوائر الإضافية.

٢- على مستوى مناصب المسؤولية^(٢٨)

لقد جاءت القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية الصادرة في ٢٠١٥ بمستجدات سمحت بمرور عدد لا بأس به من النساء لمناصب المسؤولية لأول مرة، ومن هذه الإجراءات:

- ما جاء به القانون من أنه يتعين العمل على أن تتضمن لائحة ترشيحات نواب الرئيس عددا من المترشحات لا يقل عن ثلث نواب الرئيس، ويقوم النواب بكل صلاحيات الرئيس في حال غيابه، كما يقومون بصلاحيات دائمة حتى في حالة وجوده وذلك بموجب تفويض من الرئيس لكل نائب يخص قطاعا محددا، ويقوم النائب المفوض له بصلاحياته تحت إشراف ومسؤولية الرئيس.

- يجب أن يراعى في الترشح لرئاسة اللجان الدائمة السعي لتحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء المنصوص عليه في الفصل ١٩ من الدستور

- وبقراءة للنتائج على مستوى مكاتب التسيير داخل المجالس الجهوية الاثني عشر بالمملكة سجلنا ما يلي:

- نائبة على مستوى مكاتب الجهات الـ ١٢.
 - ليس هناك رئيسة للجهة والرؤساء الاثني عشر كلهم ذكور.
 - هناك عدد مهم من النائبات للرئيس ولهم مسؤوليات في إطار النيابة أو التفويض أو تمثيل المجلس، ولو أن النيابة تبدأ في أحسن الحالات في النيابة الأولى وهي قليلة.
 - ٢ نائبة كاتب المجلس.
 - ٧ نائبة كاتب المجلس.
 - على مستوى رئاسة اللجان هناك غياب شبه كلي.
- وعموما هناك تحول كبير برسم الانتخابات الأخيرة حيث اقتحمت النساء مناصب المسؤولية حتى في الجماعات القروية بالرغم من المخاوف من مسؤوليات التفويضات.

(٢٨) أجهزة الجماعة في المغرب ثلاثة وهي:

- المجلس ويضم كل المنتخبين الفائزين.
- المكتب وهو بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس ويرأسه الرئيس وله عدد من النواب حسب ما يحدده القانون بالنظر لحجم المجلس.
- الأجهزة المساعدة: الكاتب ونائبه واللجان الدائمة واللجان المؤقتة.

٣- المناصفة من منظور القضاء الإداري

هنا نورد حكمين في قضيتين متشابهتين في إطار تنزيل مبدأ التمثيلية النسائية عند تشكيل مكاتب تسيير الجماعات الترابية، وسنلاحظ مدى التضارب بين موقف يرهن المبدأ بشروط مجتمعية ومساعدة وبين من يجعل المبدأ ساميا لا يقبل المناقشة ويجب تطبيقه كيفما كانت الظروف.

توجه المحكمة الإدارية بالرباط	توجه المحكمة الإدارية بالدار البيضاء
مما جاء في حيثيات الحكم الصادر عن محكمة الرباط الإدارية في إطار تنزيل المقتضى المتعلق بمبدأ التمثيلية: «ولأن فوز المترشحات في الانتخابات المتعلقة بأعضاء مجلس الجماعة بعد قبولهن المشاركة فيها يستتبع ضرورة التزامهن بما يترتب عن هذه العضوية من واجبات يقتضيها المنصب الانتخابي الذي سعين إلى الترشح له، ويقتضي انضباطهن لما يفرضه القانون من ضرورة مشاركة النساء بنسبة الثلث كحد أدنى في لوائح الترشيح لنواب الرئيس تحقيقاً لأهداف المشرع ولحق المجتمع في ضمان الحضور الفعال للمرأة في تسيير المجلس الجماعي. غير أن تحقق حالة التعذر لسبب موضوعي خارج عن الرغبة المجردة للمنتخبات يجعل لوائح الترشيحات المقدمة بدون التوفر على نسبة الثلث من النساء صحيحة، كما في الحالة التي يكون فيها الحزب أو التحالف الحزبي الذي قدم اللائحة غير متوفر على عدد كاف من المنتخبات في المجلس الجماعي لهن نفس الانتماء لهذا الحزب أو لأحزاب التحالف.	مما جاء في حيثيات الحكم الصادر عن محكمة الرباط الإدارية في إطار تنزيل المقتضى المتعلق بمبدأ التمثيلية المنصوص عليه في القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية: «وحيث يلاحظ على نص المادة أعلاه أنها جاءت بعبارة «يتعين العمل على» وهي صيغة تختلف عن الصيغة التي وردت بشأن الإلزام بتخصيص عدد من المقاعد النسائية في كل جماعة خلال انتخابات أعضاء المجالس الجماعية بمقتضى المادة ١٢٨ مكرر من القانون التنظيمي ٥٩،١١، مما مفاده أن تنزيل مبدأ التمثيلية النسائية على مستوى لوائح ترشيح نواب رئيس المجلس الجماعي يبقى مقيدا بعدم تحقق ما يجعل ضمان هذه التمثيلية متعذرا، وهو ما يعني أن الإلزام الوارد بالمقتضى القانوني المذكور لا ينصب على ضرورة مراعاة التمثيلية النسائية في لوائح الترشيح بشكل مطلق في جميع الأحوال، بل يتعلق فقط بضرورة مراعاة هاته التمثيلية كلما كان ذلك ممكنا.

إن هذا التضارب في مواقف القضاء الإداري يؤكد البون الشاسع بين القانون والمجتمع وي طرح صعوبة تنزيل المبادئ أمام ممانعة العقلية والعقلية الذكورية لدى النساء كذلك.

٤- حضور البعد الترابي على مستوى التشريع في المركز:

لا يمكن للجماعات الترابية إلا أن تساهم في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية، من خلال تمثيلها في مجلس المستشارين^(٢٩). حسب الفصل ١٣٧ من الدستور هناك وحدة

(٢٩) بتشكيل البرلمان من غرفتين: مجلس النواب وينتخب كل خمس سنوات ٣٩٥ وعدد أعضائه، ثم مجلس المستشارين وينتخب لمدة ست سنوات وعدد أعضائه ٢٧٠ ولكل منهم اختصاصات حسب دستور ٢٠١١.

تشريعية معيارية تصدر من خلالها نصوص قانونية ملزمة للجميع كيفما كانوا وأينما وجدوا، كما أن هناك سياسة عامة موحدة للدولة تدرس توجهاتها الاستراتيجية في المجلس الوزاري وتمول بقانون المالية. لكن تواجد ممثليها في غرفة خاصة (المستشارين) يمكنهم ويفرض عليهم العمل من خلال سلطاتها على إعداد السياسات الترابية. وفي مجال التشريع إذ حسب الفصل ٨٤ من الدستور». يتداول مجلس المستشارين بدوره بالأسبقية، وعلى التوالي، في مشروعات القوانين وكذا في مقترحات القوانين التي هي من مبادرة أعضائه، ويتداول كل مجلس في النص الذي صوت عليه المجلس الآخر في الصيغة التي أحيل بها عليه، ويعود لمجلس النواب التصويت النهائي على النص الذي تم البت فيه، ولا يقع هذا التصويت إلا بالأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين، إذا تعلق الأمر بنص يخص الجماعات الترابية، والمجالات ذات الصلة بالتنمية الجهوية والشؤون الاجتماعية. «ولرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين، تودع مشروعات القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، غير أن مشروعات القوانين المتعلقة على وجه الخصوص، بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية، والقضايا الاجتماعية، تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين».

إن حضور النساء المنتخبات محليا على مستوى القرار التشريعي مركزيا يعتبر مهما ومؤشرا أساسيا على قدرة النساء على إيصال مطالبها وإبراز كفاءتها على مستوى التشريع والسياسات العمومية التي تعني النوع على المستوى الترابي.

وهو ما حاول الدستور والقانون المغربي تأطيره من خلال: الفصل الأول للدستور (الباب التاسع الفصول من ١٣٥ إلى ١٤٦) ثم من خلال ظهير رقم ١٧٢-١١-١ بتنفيذ القانون التنظيمي رقم ١١-٢٨ المتعلق بمجلس المستشارين.

- ٣٠٥ عضو في دوائر محلية - ٦٠ + نساء (مترشحة) مع ترتيبهم - ٣٠ + شباب (مترشح ذكر) (أقل من ٤٠ سنة) مع ترتيبهم	- ٩٠ عضو في دوائر وطنية:
- ٧٢ يمثلون الجماعات الترابية ينتخبون على صعيد الجهات - ٢٠ يمثلون المأجورين على الصعيد الوطني	- ٢٠ يمثلون الغرف المهنية - ٨ يمثلون المنظمات المهنية الأكثر تمثيلية

من الاستنتاجات الأساسية على هذا المستوى يمكن أن نسوق:

- ارتفاع نسبة النساء بمجلس النواب من ٣٠ إلى ٦٠ من أصل ٣٩٥ أي بنسبة ١٧٪ وهي بعيدة عن ٣٠٪ المطلوبة دولياً مما يتطلب بذل مجهود أكبر لا سيما خارج لوائح الكوتا.

- على مستوى مجلس المستشارين ١٤ امرأة من أصل ١٢٠ مقابل ١٠٦ رجلاً.

- وبذلك يمكن القول بدون مبالغة بأن أهداف المناصفة لم تتحقق: فالرقم لا يعكس المجهود المبذول على مستوى الانتخابات بالجماعات الترابية ولا الأحزاب السياسية، كما أنه يطرح مسألة التحايل على القانون ومبدأ التناوب من خلال استقالة النساء لترك المنصب للذي يليها من الرجال.^(٣٠)

- تمثيل النساء في البرلمان وفقاً لانتخابات سنة ٢٠٠٢ نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من المقاعد المخصصة لمجلس النواب بفوزهن بثلاثين مقعداً ضمن اللائحة الوطنية بالإضافة إلى خمس نائبات عن طريق اللوائح المحلية.

بهذا الترتيب، أمسى المغرب يتصدر الدول العربية من حيث نسبة حضور النساء في المجالس التشريعية، فانتخاب هذا العدد من النساء لأول مرة منذ الانتخابات التشريعية الأولى سنة ١٩٦٣ تكون النسبة قد ارتفعت من ٠,٦ في المائة بنائبتين إلى حوالي ١١ في المائة.

٥- مشاركة النساء في التنمية الترابية:

هنا يلزم التمييز بين المشاركة الانتخابية المرتهنة بلحظة الانتخاب، والمشاركة السياسية التي تدفعنا للتساؤل عن رأي غير المشاركين في الانتخابات، ثم المشاركة في التنمية الترابية وفي برامج التنمية من خلال الوسائل المتاحة والأهداف المرسومة في سياق عقلنة التدبير العمومي وحكامة الفعل العمومي القائم على المشاركة المستمرة في التشخيص والبرمجة والتنفيذ والتقييم. وسنرصد بعض عناصر التحليل من خلال المستويات التالية:

• الحق في تولي المناصب بناء على نتائج الانتخابات

ولقد سبق أن تناولنا هذه النقطة سواء المسؤولين على المستوى المحلي والجهوي أو على الصعيد

(٣٠) نص القانون التنظيمي المنظم لكيفية انتخاب مجلس المستشارين. تم اعتماد آلية تشريعية من شأنها الرقي بتمثيلية النساء داخل مجلس المستشارين تقوم على اعتماد مبدأ التناوب بين الجنسين بالنسبة للوائح الترشيح المقدمة في نطاق الهيئات الناحية الممثلة في مجلس المستشارين كلما تعلق الأمر بإجراء الانتخاب عن طريق الاقتراع باللائحة.

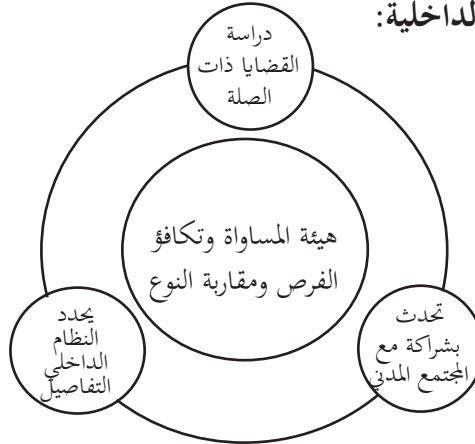
الوطني من خلال مجلس المستشارين كغرفة ذات بعد ترابي يسمح بالمساهمة في السياسات العمومية الوطنية.

• هيئات المناصفة:

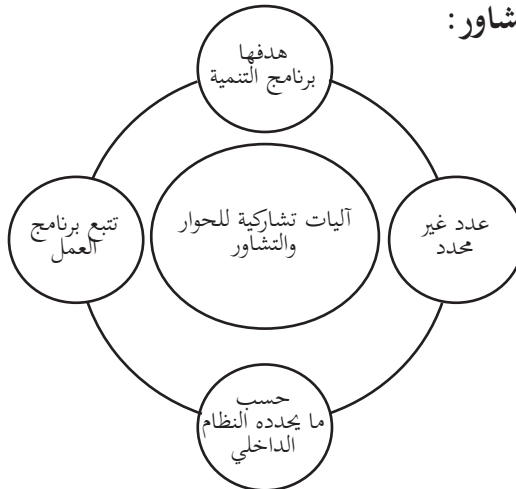
المادة ١١٩ و ١٢٠ «تطبيقاً لأحكام الفصل ١٦٩ من الدستور تحدث مجالس الجماعات آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات في إعداد برامج العمل وتتبعها طبق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي».

تحدث لدى مجلس الجماعة هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وتسمى «هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع».

• الهيئات التشاركية الداخلية:



• آليات الحوار والتشاور:



• مقارنة النوع في بناء السياسات المحلية (برامج التنمية)

ما المقصود بها؟ وأبعادها؟ وما علاقة النوع بالتنمية؟ وما هي أهداف مقارنة النوع وأي أدوات مناسبة لتحليل النوع، وكيف يكون مشروع التنمية الذي يدمج بعد النوع؟

- المقصود بها؟ وأبعادها؟ إنه مفهوم فرض نفسه في الثمانينات ويختلف عن الجنس رغم اعتماده عليه، فهو ينظر للأدوار المختلفة بين الرجل والمرأة بسبب الجنس، ولا ينظر بالأساس للاختلاف بالنظر للفوارق البيولوجية المرافقة للرجل والمرأة، فإذا كان يمكن تغيير الأدوار (بتغيير بنى توازن السلطة) فلائنه لا يمكن تغيير الجنس البيولوجي.

- الأبعاد أو لماذا؟ لا أحد ينكر أن التنمية ليست متوازنة بين النساء والرجال وراكت ظلم ولا توازن بين الجنسين، فالكفة تميل للرجال أكثر: نجد ثلثان من مليار أمي في العالم نساء، ثلثان من ٣٠٠ مليون طفل لم يلجوا المدرسة فتيات، ١١٠ مليون فتاة بين ٥ و ١٤ سنة تشتغلن في العالم، ١ في المائة فقط من الثروة تعود للنساء، ١ من أصل ١٠ فقط من دخل العالم هو من نصيب النساء، فالخلاصة أن هناك إقصاء للمرأة والفتاة لذا يجب إشراكها وإعادة الاعتبار إليها وذلك باستهداف النموذج التنموي المعتمد لكي يكون أكثر توازنا يعامل النساء والرجال على حد سواء. إن التنمية تحتاج للمرأة والرجل وذاك ما يقتضي القيام بعملية التنمية من خلال تنظيم الجهود والأدوار حسب الكفاءات وليس حسب الجنس فقط. مما يطرح نفسه كأولوية ضرورة الاشتغال على تقوية قدرات النساء والرجال للقيام بعملية التنمية بشكل متكامل وفعال وعادل ومنصف ودعم الطرف المتأخر (النساء).

- أهداف مقارنة النوع: تستهدف مقارنة النوع: الاعتراف بشكل متساوي بمجهودات كل من النساء والرجال في بناء المجتمع مع التقييم المستمر لها، القضاء على كل الأسباب العميقة للفوارق بين الرجال والنساء في الفرص والحقوق والموارد والمواقع، الوصول إلى مساواة وإنصاف للجنسين. للولوج للموارد ومراقبتها، تأهيل النساء اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لتقوم بدورها كاملا في بناء المجتمع والانتفاع من خيراته فالمساواة تعني التعامل مع الجميع بنفس المعايير، والإنصاف يعني التعامل مع الجميع لكن بمعايير عدم المساواة (الأخذ بعين الاعتبار ظروف اللا توازن التاريخي) من أجل المساواة.

- إدماج المرأة في التنمية أم مقارنة النوع. بهذه المقاربة يمكن الانتقال من استهداف النساء إلى الرغبة في تغيير المواقع، يعتبر ذلك عملا استراتيجيا يتحكم في المشروعات والسياسات: فيتم الانتقال من مشروعات نسوية إلى مشروعات تنموية تراعي النوع الاجتماعي، فمثلا: من حل مشكل الماء في القرى إلى توفير الوقت لتعليم الفتاة إلى تثقيفها فترشحها لمهام التقرير فتعديل العلاقات والموارد

والسياقات المتوارثة، ثم مشروعات مدرة للدخل ثم ضمان عمل مؤدى عنه يعني مدا خيل يعني استقلالية واعتبار وهو في النهاية نوع من تمكين المرأة. كما أن تهيئة رياض الأطفال مثلاً، يعني توفير وقت إضافي للمرأة ويعني استغلاله في عائدات مادية ورمزية وثقافية. أما جلب أفرنة عصرية فيعني توفير البيئة والوقت للمرأة وهو وقت إضافي ثمين يمكن استغلاله في محاربة الأمية.

- أهمية إدماج النوع في مشروعات التنمية المحلية: التحرك الفعال هو المبني على معرفة جيدة بحقيقة وطبيعة وواقعية وخصوصية العلاقات بين مكونات المجتمع لكن هذه الأخيرة تتباين في الزمان والمكان، وتتباين المجتمعات والفئات المستهدفة: إن تسجيل وملاحظة ذلك مهم بالنسبة لقياس مساهمة المشروعات في مقارنة النوع، لذلك يلزم أن تكون هذه المعرفة قبل المشروع وأثناء وبعده. فكل مشروع في الأخير يستهدف العلاقات الاجتماعية والقيمة.

- النوع ومشروعات التنمية المحلية: حتى يتم توضيح القيمة المضافة للمشروعات المبنية على مقارنة النوع يلزم: مقارنة الوضعية قبل وبعد المشروع بناء على مؤشرات، توضيح التغيرات الطارئة على المستوى الآني والاستراتيجي: - حل المشاكل - تعديل العلاقات (الإنصاف والتمكين والمشاركة والتنمية)، مدى تأثير السياسات والبرامج في تعديل العلاقة بين الجنسين، مدى تأثير العلاقات ووضعيتها في طبيعة البرامج، مقارنة نسبة التعديل في العلاقات حسب المجالات الترابية.

- وحتى تكون المقاربة ناجحة وفعالة لا بد من: خلق فضاء للتشاور والتوافق بين النساء يؤدي إلى تعبير واضح وحر عن الانشغالات، وضع مؤشرات النوع (هي مقاييس كمية ونوعية لتتبع التغيير في الزمان والمكان قبل وبعد كل مشروع)، وقياس مدى التغيير ودرجة الإنصاف. إن القياس هو مرآة لصدى المشروعات (أي من خلال المشروع ونتائجه هل نتقدم أم نتراجع).

• أهمية مؤشرات النوع: **Rendre visible l'invisible**

تجيبنا أهمية مؤشرات النوع على جملة من التساؤلات أهمها: هل هناك تغير داخل المجتمع؟ مقارنة الوضعيات مع مناطق أخرى أو مجموعات أخرى. إلى أي مدى تتغير الأوضاع ومدى مساهمة المشروع في التغيير في أفق تحقيق الإنصاف؟^(٣١)

- أهمية إدماج النوع في مشروعات التنمية الترابية: إن التحرك الفعال هو المبني على معرفة جيدة بحقيقة وطبيعة وخصوصية العلاقات بين مكونات المجتمع، فهناك تباين في طبيعة هذه العلاقات زمانياً ومكانياً، كما أن هناك تباين المجتمعات والفئات المستهدفة. هذه المعرفة مهمة قبل المشروع

(٣١) هذه المؤشرات توضع حسب كل قطاع مستهدف: التمدن مثلاً: -نسبة الفتيات والفتيان من التسجيل -مواقف الآباء والأمهات من تعليم الفتيات والفتيان -انتظارات النساء والرجال حسب الجنس.

وأثناء وبعده، فكل مشروع في الأخير يستهدف تغيير العلاقات الاجتماعية.

- أدوات تحليل النوع: يشكل تقسيم العمل حسب النوع جوهر العمل في هذا المجال، وهو شيء يتباين حسب الثقافات والمراحل^(٣٢). والأصناف الثلاث للعمل تتمحور حول: العمل الإنتاجي المرتبط بالخدمات (الصيد، الفلاحة، العمل (مؤدى أو غير مؤدى عنه)، وعمل إعادة الإنتاج المرتبط بالإنتاج (عمل في البيت وتربية الأبناء)، والعمل الجماعي المرتبط بالمجموعة (تنظيم الأنشطة، الحفلات، المواسم، التمثيل السياسي والمشاركة).^(٣٣)

- الولوج للموارد ومراقبتها: هنا تطرح أسئلة مهمة من قبيل: كيف يمكن للمشروع أن يساهم في قدرة النساء على الولوج للموارد ومراقبتها والتحكم فيها؟ وما هي الفوائد التي تجنيها النساء من أعمالهن الإنتاجية وغير الإنتاجية ومدى مراقبتها (التحكم فيها والقدرة على اتخاذ القرارات لتعديلها)، وكيف يمكن (من خلال مشروع ما) مضاعفة قدرة النساء على الاستفادة ومراقبة هذه الفوائد؟

- عوامل التأثير: من أهم العوامل ذات الدافعية نجد: عوامل سوسيوثقافية: طريقة العيش من التقليدي إلى...؟ وعوامل اقتصادية كسياسة التقويم الهيكلي مثلاً، عوامل سياسية: الحرب نوع الحكومة البرلمان الجديد... وبيئية: كالجفاف والفيضانات. ثم ديمغرافية: مثال الهجرة والتعمير. وقانونية. أنظمة الانتخاب وقانون الأسرة. دولية: انفتاح على ثقافات جديدة. دينية: صعود أو خفوت التطرف ويساهم التعليم بدوره في تباين انتظارات الفتيات المتعلّمات.

• المشاركة والشراكة والتعاقد؟

المادة ١١٩ و ١٢٠ «تطبيقاً لأحكام الفصل ١٦٩ من الدستور تحدث مجالس الجماعات آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات في إعداد برامج العمل وتبناها طبق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي».

تحدث لدى مجلس الجماعة هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتنفيذ مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وتسمى «هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع».

(٣٢) ما العمل الذي تقوم به النساء والفتيات (مؤدى أو غير مؤدى عنه): - ما العمل الذي يقوم به الرجال والأطفال (مؤدى عنه أم لا) - ما تداعيات هذا التقسيم وعلاقته بالمشروع - هل المشروع يهدف إلى تكريس أو مراجعة هذا التقسيم الآلي للعمل.

(٣٣) ما العمل الذي تقوم به النساء والرجال الفتيان والفتيات؟ كيف يمكن للمشروع أن يؤثر في هذه الأعمال؟

يحدد النظام الداخلي حقوق المشاركة المباشرة وغير المباشرة للمواطنين والمواطنات، فالفصل ١٤ يقول إن للمواطنين والمواطنات، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملاحظات في مجال التشريع. كما يضيف الفصل ١٥ أن لهم الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية وفق ما يحدده قانون تنظيمي. كما يمكن للمواطنين والمواطنات والجمعيات تقديم عرائض الهدف منها مطالبة المجالس بالجماعات الترابية بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول الأعمال، كما جاء في الفصل ١٣٩ من الدستور.

ج - مشاركة الشباب:

١. غياب معطيات وأرقام تساعد على تحليل المشاركة الانتخابية للشباب.

من الصعب جدا القيام بدراسة وتحليل علمي محايد لمشاركة الشباب الانتخابية بالنظر لغياب معطيات دقيقة وأرقام موثقة من جهة ومن جهة أخرى لغياب عوامل الدفع والتحفيز القانوني لمشاركة النساء. فباستثناء نظام الكوتا المعمول به في انتخاب مجلس النواب بموجب لائحة الشباب فليس هناك إجراءات مماثلة على مستوى انتخاب مجالس الجماعات الترابية.

وعموما فقد شكل الشباب في المغرب ٣٠ في المائة من السكان وعشر إجمالي عدد الشباب في المنطقة. فمستويات إقصائهم عالية للغاية: فقد كشف مسح مبتكر أجراه البنك الدولي مؤخرا أن ٤٩ في المائة من الشباب المغربي لم يلتحقوا بالمدارس ولا بالقوى العاملة.

٢. غياب نظام الكوتا على صعيد انتخابات مجالس الجماعات الترابية

وعلى الرغم من كون الدستور المغربي يضع التزامات على الدولة والسلطات العمومية وطنيا ومحليا في مجال حقوق الشباب باعتبارها ديونا للناس على الدولة والجماعات الترابية يلزم الوفاء بها ومراجعة السياسات العمومية على أساسها.

فعلى السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق مجموعة من الأهداف الحقوقية كتوسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، وهو مقتضى نجد له صدى في نفس قرار المجلس الدستوري المذكور سابقا، عندما دعم وساند اتجاه السلطات العمومية (مجلس النواب هنا) بإدراج الشباب ضمن اللائحة الوطنية، وبالتالي ضمان وصول ٣٠ شابا وشابة للبرلمان بفضل هذه التقنية التمييزية دستوريا.

٣. بعض النتائج الإيجابية:

نذكر منها:

- دعم المشاركة السياسية للشباب:
- بتخصيص ٣٠ مقعد لهم في مجلس النواب،
- وتخفيض سن التصويت في الانتخابات إلى ١٨ عاماً،
- تنصيب دستور ٢٠١١ على توسيع مشاركة الشباب، وتعميمها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتيسير ولوجهم الميادين السياسية، الثقافية والعلمية، عبر إنشاء مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي.

وإذا كانت مشاركة النساء فعليا نسبة ٢١,٩٤ بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و ٣٨,٦٤ بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. فان عرض الترشيحات عرف تشبيها متزايدا، حيث إن الشباب أقل من ٣٥ سنة مثلوا ٢٩,٤١ بالمئة من نسبة الترشيحات للانتخابات الجماعية و ٢٦,٨٩ بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية، فضلا عن مشاركة الفاعلين الشباب المنحدرين من الديناميات الاجتماعية والسياسية في مختلف الأنشطة المرتبطة بالانتخابات (ترشيح، الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات، المساعدة الانتخابية...).

خلاصة

أن مشاركة المرأة إلى جانب الرجل في الانتخابات تعطي صورة مهمة بالنسبة للأمل في التقدم الديمقراطي بالمغرب وإمكانية العمل أكثر بيد أن هناك حاجة العمل على التحليل القائم على الجنسانية بالنسبة للانتخابات سواء على مستوى^(٣٤):

- عملية التسجيل وإدارة العملية الانتخابية والتي يلزم إحداث وحدة جنسانية للانتخابات تعمل على الإشراف على متابعة إشراك المرأة في جميع جوانب العملية.
- زيادة حملات التوعية الموجهة للنساء من أجل الحصول على البطاقة الوطنية والوثائق اللازمة للتسجيل مع توفير ظروف جيدة للاستقبال لا سيما بالنسبة للحوامل والمسنات.

(34) Final report Gender election observation mission (GEOM)- Elections Morocco 2015

- دراسات دقيقة بناء على بيانات مصنفة ومؤشرات التأثير لتتبع مشاركة المرأة ودمج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين في جميع الإحصائيات المتعلقة بالانتخابات
- تنفيذ جمع عمليات في بيانات مصنفة حسب الجنس داخل مراكز الاقتراع وفق نماذج موحدة وقياس التأثير واتجاهات المشاركة الجنسانية
- رفع نسبة حضور النساء كمسؤولات داخل مراكز الاقتراع بشكل يعكس المناصفة في الجسم الانتخابي
- زيادة الأمن لدعم الاطمئنان ورفع حضور النساء لدى أجهزة امن الانتخابات
- حث الأحزاب على زيادة مرشحاتهم في اللوائح العادية
- رفع نسبة النساء الممثلات للمرشحين بمراكز الاقتراع
- توظيف وتدريب إضافي للمراقبات من منظور جنساني مع الرفع من نسبة النساء لدى المراقبين الوطنيين والدوليين
- بالرغم من الدعم القانوني لا تزال الإكراهات الثقافية والسوسيو-سياسية ثقيلة على الوعي بمشاركة النساء لاسيما على مستوى المسؤولية.
- تفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز كمؤسسة وطنية متخصصة لدعم هذا الاتجاه والتي جاء بها دستور ٢٠١١ في الفصل ١٩ في إطار تفعيل مبدأ المناصفة والحق في المساواة بين الرجل والمرأة.
- تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي المنصوص عليه في الفصل ٣٣ من الدستور، والذي جاء فيه: «على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي:
- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد.
- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني.
- تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.

- يحدث مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي من أجل تحقيق هذه الأهداف.

- على غرار النموذج الفرنسي ينتهي تشخيص ضعف فعالية اللامركزية وعدم التركيز إلى غياب الفعالية على مستوى التنسيق⁽³⁵⁾ وتعبئة الموارد وما يرافقه من تبذير للطاقات وتنازع في الاختصاصات وغياب الرؤية الواضحة وسيطرة المركز، ولا استمرار المركز في قيادة البرامج التنموية الترابية.

- بدون مراجعة أعطاب الحكامة في تسيير الجماعات الترابية ستزداد الفجوة بين الأماني وما يتحقق واقعيًا، وكذا ربط المسؤولية بالمحاسبة واسترجاع الثقة في السياسة والانتخابات كوسيلة وحيدة لاسترجاع المواطن ثقته في المجالس التي ينتخبها، وبالتالي الحد من نزيف العزوف الانتخابي وليس السياسي. وإدماج أكبر للطاقات الشابة وللنصف الآخر للمجتمع وهم النساء لاسيما على المستوى القروي.

(35) Fatima Chahid « Territorialisation des politiques publiques » REMALD N° 63 / 2005

المشاركة السياسية للشباب والنساء في الانتخابات المحلية

مبادرة «بيروت مدينتي» نموذجاً

منى خنيسر

مقدمة:

يرجع تاريخ المشاركة السياسية للشباب اللبناني لما قبل الحصول على الاستقلال عام ١٩٤٣ حيث لعب الشباب دوراً محورياً في حركة المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي وما تلاها من تظاهرات طلابية صاحبت افتتاح الجامعة اللبنانية ثم حركات المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨.^(٣٦) كما أصبح للشباب دوراً هاماً في المجال التطوعي وفي منظمات المجتمع المدني بعد انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٩٠. لقد تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني بشكل ملحوظ بعد انتهاء الحرب الأهلية بمعدل ٢٥٠ في العام الواحد.^(٣٧) تم تخصيص الملايين لدعم المجتمع المدني اللبناني مما أدى لتحول جذري في العقد الماضي لم يتجلى فقط في زيادة عدد الجمعيات الأهلية بل أيضاً في تعدد المجالات التي تعمل بها.^(٣٨) وفقاً لوزارة الداخلية والبلديات اللبنانية، وصل عدد جمعيات المجتمع المدني المسجلة رسمياً ٨,٣١١ في أبريل ٢٠١٤.^(٣٩) ويرجع هذا التطور إلى حد كبير للقيود التي يفرضها المشهد السياسي التقليدي على المشاركة السياسية للشباب

(36) UNDP (1998). "National Human Development Report- Chapter 9: Youth and Public Participation": <https://is.gd/9VuMsH>, P.104.

(37) Kingston, P. W. T. (2013). Reproducing Sectarianism: Advocacy Networks and the Politics of Civil Society in Postwar Lebanon. Albany, N.Y: Excelsior. P. 55

(38) Nagel, C., & Staeheli, L. (2015). "International Donors, NGOs, and the Geopolitics of Youth Citizenship in Contemporary Lebanon." Geopolitics, 20 (2), 223-247-. P.231

(39) "Beyond Reform & Development (2015): Mapping Civil Society Organizations in Lebanon": <https://is.gd/X7OVGu>. P.53

وكذلك الشعور المتزايد بالاستياء تجاه النظام الطائفي مما دفع البعض للبحث عن بدائل.^(٤٠)

لكن طالما واجهت المبادرات التي تطرح بدائل سياسية العديد من التحديات خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية المباشرة من خلال العملية الانتخابية وقد ازداد الأمر سوءاً مع العقبات التي واجهها المشهد السياسي التقليدي بعد انتهاء الحرب الأهلية والتي أدت دائماً لتأجيل الانتخابات ولتمديد ولاية البرلمان والمجالس المحلية بما يتنافى مع الدستور تذرعا بالمخاوف الأمنية. وقد لعب المجتمع المدني دوراً محورياً في الاحتجاج على هذه الممارسات غير الدستورية وفي التأكيد على حق المواطنين في التصويت وكذلك حق الفاعلين في التمثيل العادل في المؤسسات النيابية المختلفة والمطالبة بتعديل قوانين الانتخابات لتحقيق ذلك. أحد أبرز الأمثلة هي حملة «بلدي، بلدي، بلدي» التي أطلقتها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات عام ١٩٩٧ للمطالبة بإجراء أول انتخابات محلية بعد الحرب الأهلية وهي أيضاً الأولى منذ عام ١٩٦٣^(٤١). كما أطلقت الجمعية حملة أخرى عام ٢٠١٦ تحت عنوان «البلدية نص البلد» لمواجهة التأجيل المحتمل للانتخابات المحلية المزمع إجرائها في مايو ٢٠١٦.

لا يسمح قانون الانتخابات المحلية المبني على حكم الأغلبية في لبنان بالتمثيل العادل ولا يمنح المبادرات الناشئة فرص متكافئة للمنافسة وقد ظهرت عيوب هذا القانون عندما تم إجراء انتخابات محلية بالفعل مما عاد ودفع النشاط لإطلاق حملة تطالب بقانون انتخاب جديد لا يعتمد على التقسيم الطائفي بل على نسبة التمثيل في دوائر انتخابية كبرى أو باعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة.^(٤٢) كما يواجه الشباب مشكلة إضافية حيث أن الحد الأدنى للتصويت ٢١ عاماً وللترشح

(40) Karam, K. (2009). "An Analysis of Political Change in Lebanon in the Light of Recent Mobilization Cycles." L. Guazzone, & D. Pioppi, The Arab State and Neo-liberal Globalization (pp. 4772-). South Street: Ithaca Press. P.56

(٤١) حنين شبشول، «بلدي، بلدي، بلدي: لكيلا نندهور مجدداً؟» المدن، ١٥ فبراير ٢٠١٦، <https://is.gd/F9VSjm>

(٤٢) للمزيد عن قانون الانتخابات اللبناني: «قانون الانتخابات اللبناني: الطوائف تحصن قلاعها»، الجزيرة نيوز، ١٥ يونيو ٢٠١٦، <https://is.gd/gWxRAe>

Aljazeera, (June 2017). "Will Lebanon's New Electoral Law End the Stalemate? A New Draft Law for Legislative Elections Staves off Another Political Crisis in Lebanon." <https://is.gd/9HDEc1>

٢٥ عاماً^(٤٣) على الرغم من أن الانتخابات المحلية على وجه التحديد تمنح الشباب فرصة هامة للمشاركة في الحياة السياسية حيث يمكنهم من خلالها اكتساب خبرة في العمل العام بدون التعرض للصراعات الطائفية التي يعاني منها المشهد السياسي الوطني.

شهدت السياسة اللبنانية في العقد الأخير توتر متصاعد مع عجز الأطراف السياسية عن الاتفاق على القرارات الأساسية مما أدى إلى فراغ رئاسي دام لعامين لينتهي في أكتوبر ٢٠١٦ وغياب موازنة عامة وتمديد للولاية النيابية ثماني سنوات على التوالي. على الرغم من ذلك لم يكن المشهد السياسي العام في لبنان خامداً قط. خلال السنوات الأخيرة شهدت لبنان سلسلة من الاحتجاجات لعدة أسباب منها على سبيل المثال الأساتذة والموظفون المطالبون بزيادة رواتبهم والمظاهرات ضد التمديد النيابي والحملات التي أطلقها النشطاء ومنظمات المجتمع المدني بشأن عدة أمور مثل حقوق المرأة (حملة «كفى» ضد العنف الأسري) وحماية الفضاءات العامة من التعديات (الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة، حماية حرش بيروت، حماية شاطئ رملة البيضاء) والحملات المطالبة بتعديل القوانين الانتخابية وغيرها. وكانت أحدث هذه الاحتجاجات هي تلك التي صاحبت أزمة النفائات في صيف عام ٢٠١٥. حين غمرت النفائات الشوارع والغابات وضفاف الأنهار وانتشرت الرائحة الكريهة وخرج المواطنون في مظاهرات حاشدة أدانت الفساد السياسي وإعطاء الأولوية لمصالح الطبقة الحاكمة وأصبح شعار المظاهرات «كلن يعني كلن» أي «الكل متورطون» مما يعني أن كل الزعماء السياسيين معنيين بهذا الاحتجاج ولا يستثنى أحد من اتهامات الفساد. أحدثت هذه المظاهرات «حراك» سياسي ملحوظ نتج عنه «ديناميكية» سياسية وتيار معارض لشبكة المصالح السياسية وما ينتج عنها من ممارسات فاسدة. وقد تجلّت هذه «الديناميكيات» في حملات الانتخابات المحلية التي تم إطلاقها في أنحاء البلاد حيث تم تكوين قوائم متنوعة من الشباب تهدف إلى كسر الاحتكار التقليدي للنظام الطائفي الذي فقد شرعيته لدى الراغبين في التغيير. لكن ظلت نسبة مشاركة السيدات ضعيفة حيث لم تتعد ٦,٧٪ من المرشحين و ٥,٤٪ من الفائزين بعضوية المجالس المحلية.^(٤٤) قلت هذه النسبة في مناصب المخاتير حيث بلغت نسبة النساء ٤,٧٪ من المرشحين و ١,٩٪ فقط من الفائزين.^(٤٥) على الرغم من ضعف هذه النسبة إلا أنها لازالت تمثل

(43) Antoun, Hiba (2016). 'MEDNET 2 – Innovation, exchange, networking for a new leading class in the Mediterranean: Second COUNTRY REPORT: Lebanon. Update Thematic Dossier #2: Youth Participation in Politics, <https://is.gd/VXvrxg>

(44) UNDP, 2016. "Women in Municipal Elections." <https://is.gd/CnLsWF>

تحسنا نسبيا مقارنا بالانتخابات المحلية لعام ٢٠١٠.^(٤٦) كما شهدت الانتخابات المحلية الأخيرة تحولا ملحوظا مع زيادة عدد قوائم الشباب التي مثلت محاولة هامة لمنع احتكار الأحزاب الطائفية القائمة للحياة السياسية.

جاءت المبادرة الأولى من المركز تحت اسم «بيروت مدينتي» وهي الحملة التي أدارت الانتخابات المحلية في بيروت، تلاها العديد من المبادرات المماثلة في عدة دوائر انتخابية في أنحاء البلاد مثل بعلبك وطرابلس وزغرتا وغيرها. وقد نجحت هذه المبادرات في إحراز نجاحات عديدة استطاعت من خلالها تحدي الأحزاب والزعامات الطائفية التي سيطرت لسنوات على مناطق بعينها. كما شن «الحزب الشيوعي اللبناني» معارك انتخابية هامة وأحرز نتائج ملفتة في ٦٧ قرية في جنوب لبنان^(٤٧)، ضد الثنائي الشيعي (حزب الله وحركة أمل) المهيمن تاريخيا على المشهد السياسي.^(٤٨) كما أوضحت نتائج الانتخابات في مدينة طرابلس في الشمال السخط الشعبي على انعدام كفاءة السلطات المحلية التي فضلت مصالحها على الصالح العام ولم تدر بالا لاحتياجات المهمشين في المدينة.^(٤٩) مثلت هذه الحملات وغيرها بدائل جادة لمنطق ونهج الأحزاب الطائفية المهيمنة على الساحة السياسية. لم تلفت هذه المبادرات النظر فقط إلى حاجة الناخبين لبرامج انتخابية وخطط عمل يقومون بالتصويت على أساسها بل نبهت أيضا إلى أهمية التمثيل العادل والواسع للفئات والأطراف. نظرا لتأثيرها على الحياة السياسية في لبنان، ستركز هذه الورقة تحديدا على مبادرة «بيروت مدينتي» كنموذج لعرض الاستراتيجيات التي تتبعها الحملات الشبابية «البديلة» في الانتخابات المحلية والتحديات التي تواجهها.

المنهجية:

تعتمد هذه الورقة على منهجيتين رئيسيتين من أجل تحليل تطور مبادرة «بيروت مدينتي» وفهم الاستراتيجيات التي تبنتها والتحديات التي واجهتها. الأولى تقوم على تحليل مضمون الصفحة الرسمية للمبادرة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك خاصة أثناء ذروة الحملة، والثانية تعتمد

(٤٦) المرجع السابق

(٤٧) في الفترة التالية للاحتجاجات وقبل الانتخابات المحلية، شهد الحزب الشيوعي اللبناني عدد من الإصلاحات الهامة على رأسها انتخاب حنا غريب الذي قاد احتجاجات الموظفين والمعلمين بالقطاع العام أمينا عام للحزب كما تقلد العديد من الشباب الذين برزت أسمائهم أثناء الاحتجاجات عدة مناصب داخل الحزب.

(٤٨) آمال خليل، الشيوعي أعلنها «ثورة تطهير» في ٦٧ بلدة، الأخبار اللبنانية، ١٩ مايو ٢٠١٦، <https://is.gd/>

R2LzRt

(٤٩) إليي القصيفي وبشير مصطفى، «انتفاضة طرابلس ضد بيروت»، المدن، ١٥ يونيو ٢٠١٦، <https://is.gd/>

y43edH

على مساهمة خمسة عشرة شخصاً من مرشحين وفاعلين أساسيين وأعضاء في الحملة وصحفيين وخبراء في مقابلات مع حجب أسمائهم.^(٥٠)

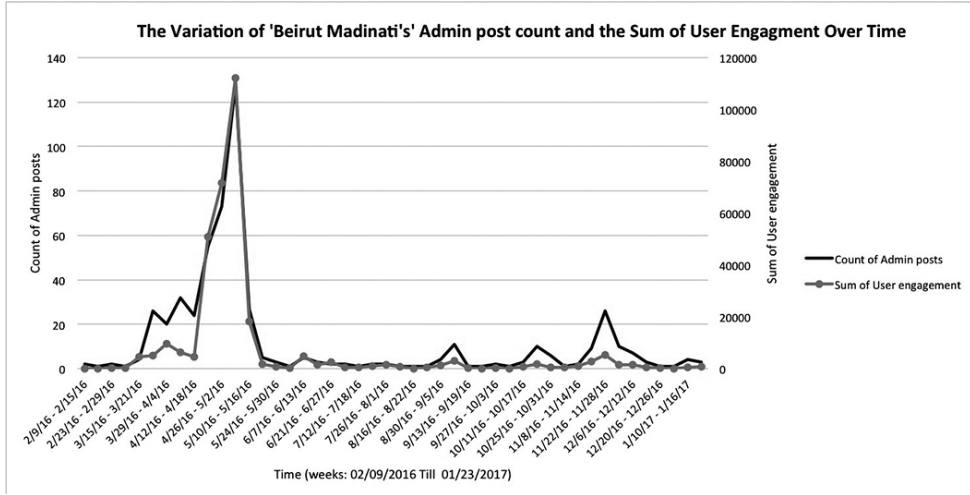
يعتبر تحليل المحتوى منهجية غير متدخلة يتمكن من خلالها الباحث من استخدام النص للوصول لاستنتاجات بشأن المرسل والرسالة والمتلقي.^(٥١) تكمن أهمية تحليل محتوى صفحة الحملة على موقع فيسبوك في التوصل لاستنتاجات تتعلق باستراتيجيات التعبئة التي استخدمتها الحملة وكذلك الأطر التي يتم وضع الحملة فيها بواسطة ما يسما «رجال أعمال الحركات الاجتماعية».^(٥٢) في البداية تم جمع بيانات مع إبقائها مجهولة المصدر من صفحة «بيروت مدينتي» على موقع فيسبوك باستخدام تطبيق^(٥٣) Netvizz لمدة عام بداية من إطلاق الصفحة. خلال ذلك العام، نشرت «بيروت مدينتي» ٥٣٠ مشاركة تفاعل معها المستخدمون سواء من خلال الإعجاب أو التعليق ٣٣٢,٨٧٤ مرة. كما تم وضع الإطار الزمني ذو المشاركة الأعلى من جانب القائمين على الموقع وكذلك المستخدمين، وهو ما يتزامن مع ذروة الحملة الانتخابية أي ما بين ٥ مارس و٢٣ مايو ٢٠١٦. أثناء هذه الفترة، قامت الحملة بنشر ٣٩٤ مشاركة تفاعل معها المستخدمون ٢٨٥,١٧٠ مرة كما يتضح في الشكل رقم ١.

(٥٠) تم جمع البيانات كجزء من رسالة الماجستير في علم الاجتماع التي تعدها الباحثة في الجامعة الأمريكية ببيروت.

(51) Weber, R. (1990). Basic Content Analysis (Second ed.). Sage Publications.

(52) Noakes, J.A. & Johnston, H. (2005). Frames of Protest: A Road Map to a Perspective, pp. 131-. In Johnston, H., & Noakes, J. A. (Eds.). Frames of Protest: Social Movements and the Framing perspective. Rowman & Littlefield Publishers.

(53) Rieder, B., (2013). "Studying Facebook via Data Extraction: The Netvizz Application." University of Amsterdam: <https://is.gd/6ZqyR1>



شكل رقم (١)

رصد للمحتوى المنشور على صفحة «بيروت مدني» ومشاركة المستخدمين في الفترة من ٢٠١٦/٠٩/٠٢ حتى ٢٠١٧/٢٣/٠١

تم ترجمة المشاركات التي تم نشرها خلال هذه الفترة وقراءتها بالكامل للتعرف بعمق على الجوانب المختلفة للحملة.^(٥٤) ثم تم استنباط الأكواد المهيمنة من خلال تحليل المحتوى بالاستعانة ببرنامج NVivo لضمان كفاءة ومنهجية تحليل البيانات النصية. وقد مكن ذلك التعرف على الاستراتيجيات الرئيسية التي استخدمتها الحملة وكذلك الموضوعات التي اهتمت بها. وقد ساعد هذا بدوره في إجراء المقابلات مع منظمي الحملة والمشاركين فيها من أجل التعمق في الموضوعات التي تم التعرف عليها بشكل مبدئي من خلال تحليل المحتوى.

أضافت المقابلات بدورها الكثير لهذه الورقة حيث أنها أمدت الباحثة بمعلومات وآراء لا يتعين دراسة الحملة بدونها. تم إجراء حوالي خمسة عشر مقابلة مع أعضاء الحملة والمتطوعين فيها وكذلك المرشحين والفاعلين الأساسيين بالإضافة لعدد من الصحفيين والخبراء. أجريت المقابلات بواسطة عينة مرجعية (Snowball sample) لتجنب تأثير أي انحياز محتمل من قبل الباحثة على معايير اختيار الأشخاص الذي تجرى معهم المقابلات. بعد إجراء المقابلات تم تحليل البيانات

(54) Hsieh, H., & Shannon, S. E. (2005). "Three Approaches to Qualitative Content Analysis." *Qualitative Health Research*, 15 (9), 1277-1288. p.1278

الواردة فيها لتعرف على الموضوعات الرئيسية الخاصة بالحملة وكذلك الآراء المختلفة عنها.

عرض النتائج والتحليل:

كانت بيروت أول منطقة في لبنان تجرى فيها انتخابات محلية واستطاعت مبادرة «بيروت مدني» الاستفادة من «الديناميكيات» التي أنتجها «الحراك» الشعبي بعد أزمة النفائات في صيف ٢٠١٥، وعدم الرضا السائد عن أداء النخبة الحاكمة. أعادت حملة «بيروت مدني» الأمل للنشطاء والمواطنين العاديين على حد سواء بعد خمود الحراك الشعبي الذي اندلع عقب أزمة النفائات وعدم تمكنه من إحراز تغيير ملموس اقله في ملف النفائات. فجاءت الحملة الانتخابية لتجديد الأمل في النفوس والاهم من ذلك، للسعي من أجل إحراز هذه المرة «تغيير من الداخل»، كما شدد فاعلون.

كان معظم الفاعلين في الحملة سواء المرشحين أو المنظمين من الباحثين والمعماريين والخبراء العمرانيين والمهندسين، وكانت نسبة كبيرة من هؤلاء أساتذة جامعيين أو رجال أعمال. كما تضمن المرشحون فنانيين وصحفيين وخبراء تسويق وامرأة من ذوي الاحتياجات الخاصة وصائد أسماك من منطقة عين المريسة. فقد خضعت عملية انتقاء المرشحين إلى حسابات دقيقة ترعى التوزع الطائفي والعائلي للمرشحين لتعزيز فرص الربح. وكما اتضح من المقابلات، تم التشديد على تحقيق المساواة بين الجنسين فتشكل اللائحة بالتساوي بين الجنسين، وكذلك مراعات الأعمار المختلفة. لكن وفقا للمتحدثين، لم يكن المرشحون سوى الواجهة الخارجية للحملة حيث تم إعطاء الأولوية لبرنامج الحملة في المقام الأول مما أدى إلى تهميش المرشحين إلى حد ما أو على الأقل وضعهم في المركز الثاني. كما احتفظت الحملة بالتقسيم الطائفي التقليدي لمجلس بيروت المحلي، فحرصت على تحقيق المساواة بين المسيحيين والمسلمين ووضع مرشح ذكر، سني على رأس القائمة.

تعرضت الحملة للانتقاد بسبب تحييدها للعديد من الخلافات السياسية المحورية، مثل خصخصة وسط المدينة من قبل شركة سوليدار، وتركيزها على الأمور الخاصة بالتنمية المحلية خارج إطار المواجهة السياسية. على الرغم من نجاح الحملة فيما يتعلق بالدعم الذي حصلت عليه والمشاركة في التصويت (٣٢ ألف صوت أي ما يعادل ٤٠٪) إلا أنها لم تتمكن من الفوز بمقاعد في المجلس بسبب قانون الانتخابات الأكثر شيوعا الذي يسيء بصحة وعدالة التمثيل. لكن الدعم الذي حصلت عليه الحملة جعل أعضائها يشعرون بمسؤوليتهم في تحويل الحملة لشيء آخر وفقا للعديد من المنظمين. لكن بعد عقد مفاوضات وإجراء انتخابات داخلية قرر غالبية الأعضاء الإبقاء على المبادرة ككيان محلي وعدم التوسع على المستوى الوطني. قبل هذه القرار شأنه شأن العديد من استراتيجيات الحملة بانتقادات كثيرة من داخل وخارج أوساط النشطاء.

على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها الحملة، شكلت «بيروت مدينتي» حملة انتخابية ذات رؤية وتخطيط فعال، وذات تأثير كبير امتدت تأثيراته عبر البلاد من خلال العديد من المبادرات اللاحقة. فقد قدمت «بيروت مدينتي» نموذجاً لأشكال مختلفة من التعبئة والتنظيم وإدارة الحملات بعيداً عن الأساليب التقليدية. من خلال دراسة الاستراتيجيات والأطر التنظيمية التي تبنتها «بيروت مدينتي»، تحاول الورقة تحليل أشكال المشاركة السياسية الجديدة المعتمدة من قبل الحركات الشبابية البديلة الذي تركز أكثر وأكثر على عدالة التمثيل، التشاركية ونبذ الإقصاء في العمل السياسي. تضع الورقة إذا «بيروت مدينتي» في سياق التحديات التي تواجه الحركات البديلة والمبادرات غير المسيسة التي عادة ما يطلقها مجموعة من الشباب المتعلم يشار إليهم عادة بـ «ناشطين من المجتمع المدني» أو «الناشطين» عموماً.

أولاً: استراتيجيات الحملة الانتخابية

١. إدارة الحملة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (social media-mediated campaigning)

ربما لم يكن الغرض من ابتكار مواقع التواصل الاجتماعي هو استخدامها كأدوات سياسية لكن سرعان ما أدرك الساسة والأحزاب السياسية في الدول الغربية أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه في الحملات الانتخابية.^(٥٥) بدأت مواقع التواصل الاجتماعي في لعب دور مركزي في المشهد السياسي عام ٢٠٠٨ في حملة باراك أوباما الانتخابية خاصة فيما يتعلق بجمع التبرعات وجذب المتطوعين بالإضافة إلى تشجيع جموع الشعب على المشاركة بآرائهم وبجهودهم لإنجاح الحملة.^(٥٦) في الواقع أرجع الكثيرون نجاح أوباما في الانتخابات الرئاسية للدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي والتي ضمننت أكبر قدر من المشاركة الشعبية.^(٥٧) يرجع هذا بحسب العديد من الباحثين إلى قدرة

(55) Borah, P. (2016). "Political Facebook Use: Campaign Strategies Used in 2008 and 2012 Presidential Elections." *Journal of Information Technology & Politics*, 13(4), P.2015.

(56) Aaker J. and Chang V., (2010). Obama and the power of social media and technology. *The European Business Review* P. 16. <https://is.gd/PoChLa>

(٥٧) المرجع السابق.

مواقع التواصل الاجتماعي على توفير المناخ المفتوح للنقاشات السياسي.^(٥٨) على الرغم من ذلك، انقسمت الآراء ما بين المؤيدين الذين يرون في مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة جديدة، غير تقليدية ستحقق تغيير جذري في المشاركة السياسية والتنظيم السياسي ومعارضين يشككون في قدرة هذه المواقع على تحقيق تغيير طويل المدى وتغيير جذري في طبيعة المشاركة والتنظيم السياسي.

أ. السياسة المشخصة ('personalization') أو سياسة التعبير عن الذات ('politics of self-expression'):

يتم تعريف «السياسة المشخصة» على أنها التعبير عن الآمال والمشاكل الشخصية والميل الفردي لتقديم حلول مرنة تناسب المطالب الناتجة عن تلك الآمال والمشاكل. تشجع وسائل التواصل الاجتماعي على «شخصنة» المشاركة السياسية بجعلها عمل فردي قائم على مبدأ المشاركة في التعبير عن الذات أو في المساهمة بأعمال فردية لتقديم هدف ما. يتضح من تحليل صفحة حملة «بيروت مدينتي» على فيسبوك أن الحملة اعتمد بشكل رئيسي على مفهوم التشاركية من خلال تشجيع مشاركة، ومساهمة الفرد العادي في الحملة الانتخابية. فتخلت الحملة عن الممارسات السياسية التقليدية التي عادة ما تقتصر في الديمقراطيات المعاصرة على الانتخابات التي يراها الكثيرون بلا جدوى في الوقت الحالي، لصالح التركيز على المشاركة المباشرة للناس سواء في الحملة أو في اتخاذ القرار أو في اقتراح حلول لمشاكلهم اليومية. تقوم المشاركة على مواقع التواصل الاجتماعي على تحفيز التعبير عن الآراء الذاتية وتقديم مقترحات لتطوير الحملة، والمشاركة الفردية والمشخصة، وفي جمع التبرعات والبحث عن متطوعين. تحقيقاً لهذه الغايات قامت الصفحة مراراً بدعوة الناس إلى مشاركة آرائهم ومقترحاتهم للحملة خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

«كيف بتشوف/ي بيروت مدينتك؟ شو بتغير ب بيروت؟ بدك تكون جزء من التغيير؟ انضم ل#بيروت_مدينتي»

«بيروت شو ناقصها؟ #بيروت_مدينتي»

«نحن ندعم #بيروت_مدينتي #ادعم_بيروت_مدينتي، ارسل المواد المصورة إلى @socialbeirutmadinati.com»

(58) Camaj, L., & Santana, A. D. (2015). "Political Deliberation on Facebook during Electoral Campaigns: Exploring the Relevance of Moderator's Technical Role and Political Ideology." Journal of Information Technology & Politics, 12(4), 325.

«فكروا معنا شو خطوة #بيروت_مدينتي الجايي؟ شاركونا افكاركن بالتعليقات أدناه أو عبر social@beirutmadinati.com» كما نشرت الصفحة مثلاً إسهامات المستخدمين في تطوير شعار الحملة على صفحتها، معبرة، بحسب المنظمين، على الطابع التشاركي للحملة. كما قدمت الحملة نفسها على أنها تعتمد بشكل أساسي على المتطوعين ودعت المواطنين لاعتبار «بيروت مدينتي» حملتهم التي لن تتمكن من النمو بدونهم. بالإضافة إلى نشاطها في العالم الافتراضي، عقدت حملة «بيروت مدينتي» العديد من الاجتماعات العامة والنقاشات المفتوحة في أحياء مختلفة في بيروت من أجل الاستماع لمطالب المواطنين واحتياجاتهم. أخيراً، عند اقتراب نهاية الحملة نشرت الصفحة رسالة شكر لمئات المتطوعين ولسكان بيروت لمساهمتهم ودعمهم وجهودهم المتواصلة.

يتضح إذن من محتوى الصفحة ومن المقابلات العديدة مع أعضاء ومنظمي الحملة، أن «بيروت مدينتي» بجانب التأكيد على طبيعتها التشاركية ركزت بشكل أساسي على منح المواطنين منصة لإشراكهم في الحملة وللتعبير عن آرائهم ومطالبهم ومشاكلهم. غير أنه وفيما قد يوفر هذا النوع من السياسة مجال ديمقراطي يسمح بمشاركة المواطنين بحسب بعض الباحثين، إلا أن الكثير من المحللين يرون أن شخصنة العمل السياسي تضع العديد من التحديات أمام المنظمات فيما يتعلق بصعوبة الجمع بين «المرونة» و«الفعالية» في العمل السياسي⁽⁵⁹⁾. كما يقول آخرون إن «النشاط السياسي الإلكتروني» يروج لما يسمى بـ «سياسة الكسالى» ('clickivism')، 'lazy politics'، 'slackivism' حيث أنها تجعل الناس يشعرون بالرضا عند القيام بالحد الأدنى من الفعل السياسي،⁽⁶⁰⁾ كتحميل أو مشاركة صورة مثلاً.

ب. «ترويج» ('Branding') الحركات الاجتماعية: حملات و«شركات ناشئة» ('Start-ups')

أدى الاستخدام المتزايد لموقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) كوسيلة لتشجيع المشاركة الشعبية في «الحملات» إلى توجيهها المتزايد نحو «الترويج» والتسليع كشرط أساسي لنجاحها في جذب العدد الأكبر من الناخبين والداعمين. أشار العديد من أعضاء «بيروت مدينتي» أن الحملة لم

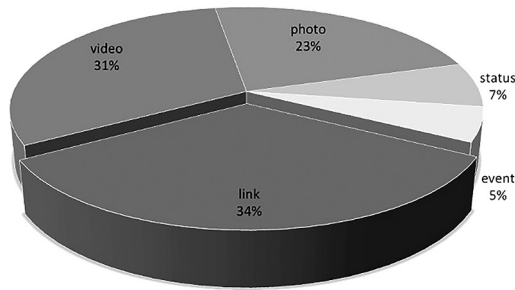
(59) W. Lance Bennett & Alexandra Segerberg. "The Logic of Connective Action." Information, Communication & Society. p. 734770 ;4-.

(60) Natalie Fenton, (2006). "Contesting Global Capital, New Media, Solidarity and the Role of a Social Imaginary." In Reclaiming the Media: Communication Rights and Democratic Media Roles, ed. Bart Cammaerts and Nico Carpentier, Bristol: Intellect. p.235

تكن فقط مبادرة سياسية أولويتها تسجيل نتيجة جيدة أو موقف قوي في الانتخابات، بل كانت مصممة على الربح «هذه المرة». لذا، تم مقارنة الحملة «كشركة ناشئة» (Start-up) مصممة على تسويق منتجها «الجذاب»، لكنها لا تعرض نفسها «للمجازفات» (risk) مما يعني أنها تتجنب التعرض للأمور السياسية الشائكة. في هذا السياق يتم استخدام «الصفحة» كأداة تسويق أو كعلامة تجارية.^(٦١) على عكس وسائل التعبئة التقليدية وطرق الممارسة السياسية المتعارف عليها، يتسم «الترويج» بالانفتاح وتعدد الاحتمالات فيخلق مجال نشط يشجع المستخدمين على المشاركة ثم يستخدم مساهماتهم وآرائهم للتنبؤ لأفعالهم المستقبلية وإعادة تكوين الدعاية.^(٦٢)

استخدمت حملة «بيروت مدينتي» استراتيجية التواصل الإيجابي (positive communication strategy) وتجنب الخطاب الصدامي، كما اتضح فيما نشرته الحملة على صفحتها وفي تصريحات الأعضاء والمنظمين. فوفقاً لأعضاء والمنظمين الذين أجريت مقابلات معهم، تم اختيار هذه الاستراتيجية بعناية لتقديم الحملة كبديل لكل من النخبة السياسية الفاسدة التي أصبحت عديمة الكفاءة وفاقدة لثقة المواطنين وللخطاب السلبي والعدائي لتظاهرات الحراك. كما استخدمت الحملة مواد مرئية معظم الوقت حيث شكلت الصور والفيديوهات (gifs) العدد الأكبر من المحتوى، مما يساعد على جذب انتباه المستخدمين. كما جاء معظم المحتوى المنشور على الصفحة في صورة روابط لأخبار في صحف ووسائل إعلام مختلفة لنقل رد الفعل الإيجابي للحملة (شكل رقم ٢). استخدمت الحملة اللغتين العربية والإنجليزية في المحتوى الذي نشرته من أجل الوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.

The Distribution of 'Beirut Madinati's' Campaigning Post Types



شكل رقم (٢) - أنواع المحتوى المنشور على صفحة «بيروت مدينتي»

(61) Poell, T., Abdulla, R., Rieder, B., Woltering, R., & Zack, L. (2016). "Protest Leadership in the Age of Social Media." Information, Communication & Society, 19 (7), 9941014-.

(٦٢) المرجع السابق، ص ١٠١٠.

ساهمت سهولة الوصول لمواقع التواصل الاجتماعي في توفير الكثير من الوقت والموارد وخلق مجال محايد بعيدا عن وسائل الإعلام المنحازة سياسيا والمهتمة بشكل أساسي بالإثارة. لم تمنع مزايا مواقع التواصل الاجتماعي وأهميتها في العمل السياسي من التشكيك في مدي فاعليتها وفي قدرتها على إحداث ثورة سياسية حقيقية أو تحقيق تحول ديمقراطي على أرض الواقع أو إحلال المؤسسات التقليدية.^(٦٣) في الواقع ساهم الاستخدام المتزايد لمواقع التواصل الاجتماعي في المجال السياسي في إلقاء الضوء على القدرات المحدودة «للحملات الموسمية» ('seasonal campaigning') والنشاط السياسي الإلكتروني (digital media activism) والتأكيد على ضرورة وجود مشاركة سياسية أكثر تنظيما واستدامة بحسب عدد من المنظمين والأعضاء. فنجاح النشاط السياسي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي مرهون بوعي أطراف هذه النشاط بعلاقات القوة المهمة على التكنولوجيا التي تتحكم في هذه المواقع وكذلك القدرة على تحقيق التوازن بين النشاط السياسي في العالم الافتراضي ("cyber politics") والعالم الواقعي ("place politics") بحيث يترجم ما يحدث في الأول لأفعال على الأرض في الثاني.^(٦٤)

ثانيا: التحديات الداخلية والخارجية:

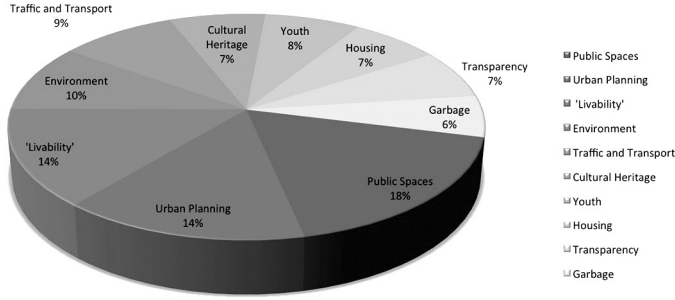
١. أمور الحياة اليومية (Daily Life-style Concerns):

إلى جانب تركيزها على أهمية حماية الأملاك العامة (١٨٪) والتخطيط العمراني (١٤٪)، كما هو موضح في شكل (٣)، أعطت حملة «بيروت مدينتي» اهتماما خاصا للأمور الحياتية ('livability') اليومية لسكان العاصمة وقد اتضح هذا في صفحة الحملة على فيسبوك حيث جاء ١٤٪ من المحتوى ليؤكد أن الحملة تعطي الأولوية «لقابلية العيش في المدينة» وللمعاناة الناس اليومية.

(63) Wright, S. (2012). "Politics as Usual? Revolution, Normalization and a New Agenda for Online Deliberation." *New Media & Society*, 14 (2), 245.

(64) Natalie Fenton, quoting Escobar (1999, p.32). *Contesting Global Capital, New Media, Solidarity and the Role of a Social Imaginary*. In *Reclaim the Media. Communication Rights and Democratic Media Roles*, Edited by Cammaerts and Carpentier. Bristol: Intellect. P.231.

The Distribution of the Campaign's Most Frequent Demands



شكل رقم (٣) - توزيع مطالب حملة «بيروت مدينتي»

يقوم مفهوم التركيز على متطلبات الحياة اليومية في مفهوم «الحركات الاجتماعية الجديدة» على تحييد المشكلات المتعلقة بالصراعات الطبقية والخلافات الأيديولوجية، باعتبارها شيء من الماضي. يشير التركيز على أمور الحياة اليومية،) أو ما يسمونه أيضا القيمون على الحملة «(politics with a small 'p» ضمنا على قدر أهميته إلى التغاضي عن الأزمات البنوية السياسية والاقتصادية التي تعاني منها المدينة والتي ترجع في أساسها إلى تقديم مصالح رأس المال على المصلحة العامة. كما يفترض هذا التركيز على الأمور الحياتية أن هذه الأمور ذات أولوية لجميع سكان المدينة وهذا ليس بالضرورة الحال حيث ينطوي هذا على تجاهل الفجوات والفروقات بين سكان المدينة من حيث الأولويات والمصالح. يحاجج شفيندغاو (٢٠١٠) أن في تجاهل الفروقات والفجوات بين الناس إلغاء للمفهوم السياسي الديمقراطي.^(٦٥) فقد حاكى خطاب «بيروت مدينتي» كما أقر العديد من أعضائها ومنظميها تطلعات ومتطلبات الحياتية (lifestyle concerns) للطبقة الوسطى والطبقة الوسطى العليا دون أكثر منها الطبقات الدنيا الأكثر ضعفا وتضررا من تراجع دور الدولة وبالتالي الأكثر ارتباطا بشبكة المحسوبيات والنظام الزبائني القائم. بمقاربة السياسة من منظارها اليومي الضيق، تساهم الحملة بإخفاء الاختلافات الأيديولوجية وتباين المصالح، بخطاب إنمائي، توافقي، وغير تصادمي قد يسهم في تعزيز اللاعدالة بجعلها خارج نطاق خطاب واهتمام الحملة. لقد اختارت الحملة أن تتناول السياسة من هامشها وليس جوهرها عن طريق عدم مواجهة المشاكل الأساسية وبالتالي المشاركة في إعادة إنتاجها بشكل غير مباشر.

(65) Swyngedouw, E. (2010). "Apocalypse Forever? Post-Political Populism and the Spectre of Climate Change." Theory, Culture & Society, 27 (23-), P.2234-.

٢. التزامات عابرة:

يمكن إرجاع الازدهار المتزايد في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في المجال السياسي لـ «التفكك» و«التفرد» المتزايد حيث قلت قدرة الكثيرون على المشاركة في أعمال جماعية مما زاد من صعوبة التعبئة وجعل ممارسة النشاط السياسي في العالم الافتراضي الأكثر سهولة.^(٦٦) لقد تزايد اللجوء للنشاط السياسي في العالم الافتراضي في الديمقراطيات الحديثة التي شهدت تراجع ملحوظ في انضمام الشباب للأحزاب السياسية والحركات الإصلاحية والانتماءات الأيديولوجية بشكل عام.^(٦٧) فعوضاً عن أنظمة داخلية هرمية (hierarchical brokering organizations) واطر جمعية متطلبة (demanding collective action frames) الذي تعتمد بشدة على الموارد وقد تشكل عائقاً أمام مشاركة الشباب، تقدم مواقع التواصل الاجتماعي مجالا لا يواجه نفس تحديات العمل السياسي التقليدي ويسهل القيام بمشاركات فردية لا ترتبط بمشاركات الأفراد الآخرين سوى من خلال شبكات هشة يجمعها بعض الاهتمامات المشتركة والجامعة، خارج الارتباطات الملزمة والأيديولوجيا المتطلبة.^(٦٨)

ينتج عن هذا أن هذه الوسائل الجديدة تزيد من التفكك وانفصال الأفراد عن بعضهم البعض بدلا من أن تعمل على خلق أطر ومنظمات بديلة تعيد الشباب إلى العمل السياسي والانخراط في الشأن العام. بل تتسم الحملات التي يتم إطلاقها على مواقع التواصل الاجتماعي بالالتزامات العابرة وبالتالي غياب الخطط طويلة المدى ولهذا يظل السؤال الملح هو «ماذا بعد؟» أي ما الذي سيحدث بعد انتهاء الحملة الانتخابية؟ هل الحملة هدف في حد ذاته؟ أم هي أولى خطوات إنشاء منظمات وطروحات سياسية قادرة على تقديم خطة مستدامة؟ عند عقد لقاءات مع أعضاء «بيروت مدينتي» فضل بعضهم الاكتفاء بأهداف الحملة والخطط قصيرة المدى لكنهم أقرروا عدم قدرتهم على التغاضي عن الآمال التي عقدها عليهم الكثيرون.

عبر أحد الأعضاء عن هذا الصراع: تأسست «بيروت مدينتي» كحملة انتخابية وليس كحزب أو حركة سياسية وكان لينتهي عملها يوم ٨ مايو ثم تنتقل لشيء آخر لكن ما حدث فاق توقعاتنا وشعرنا بالمسؤولية لنحول هذه الحملة لشيء مختلف. لكنني لا أوافق على ذلك. أرى أننا يجب أن نحزم أمتعتنا ونرحل وبمضي الأمر كما خططنا منذ البداية.

عبر عضو آخر من أعضاء الحملة عن وجهة نظر مشابهاة: كانت «بيروت مدينتي» حملة ولو

(66) W. Lance Bennett & Alexandra Segerberg: p.743; 7512-

(٦٧) المرجع السابق، ص ٧٥٩.

(٦٨) المرجع السابق، ص ٧٥٢، ٧٥٣.

كنا فزنا كنا لنستمر من خلال الأعضاء الفائزين لكن في حالة عدم الفوز كانت الحملة تنتهي. الآن لو عرض على الانضمام لحزب يدعى «بيروت مدينتي» لن أوافق لأنها كانت حملة والحملة تنتهي كما أننا جميعاً لدينا عمل وليس لدينا متسع من الوقت. هذه وجهة نظري الشخصية وأعتقد أن زملائي يشعرون بنفس الشيء. لكن حين رأينا ثقة المواطنين فينا شعرنا بمسؤولية جمة... شعرنا أننا يجب أن نستمر في هذه المبادرة. لم يعد لدينا خيار. لقد بدأنا شيء لم يعد بإمكاننا إنجاءه. لو أئخناه سيكون مدمراً.

لهذا يعتبر كل من الوقت والالتزام من أهم التحديات التي تعيق قدرة الشباب على خلق بدائل سياسية فعالة ومستدامة حيث يصبح «النشاط السياسي الموسمي» هو المهيمن على المشهد. من هذا المنطلق شعر أعضاء «بيروت مدينتي» بأهمية إعادة هيكلة المبادرة كمحاولة لجعلها فاعل دائم وأساسي في المجال العام. سيواجه هذا التحول العديد من التحديات ليس فقط فيما يتعلق بالالتزام والخطط طويلة المدى ولكن أيضاً فيما يخص آليات اتخاذ القرار ومسألة غياب القيادة.

٣. غياب القيادة أم هيمنة النخبة؟

تفسح شبكة الإنترنت، بحسب كاستالز (٢٠١٢) المجال لتأسيس مبادرات وحركات لا تحتاج إلى قائد حيث تعتمد على اشتراك أعضائها في مجموعة من الأهداف أو المشكلات.^(٦٩) غير أن العديد من الأبحاث أظهرت أهمية الأطر التنظيمية، والأدوار القيادية، والتعبئة الاستراتيجية في توجيه وتصميم حركات كانت تتسم وتوصف بغياب القيادة والتنظيم، أو بـ «ثورات فيسبوك (Facebook revolutions)».^(٧٠)

على الرغم من تقديم «بيروت مدينتي» لشكل بديل للممارسة السياسية إلا أنها تتسم بنفس العيوب المؤسسية التي كانت تهدف للتغلب عليها عند تأسيسها. وفقاً للعديد من الأعضاء، بالرغم من تأسيس هيكل تنظيمي للحملة ووضع لوائح وقوانين داخلية وآلية لاتخاذ القرار، إلا أن مجموعة من الأعضاء المؤسسين ظلت المهيمنة على الحملة. على الرغم من أن هذه المجموعة لم تنصب أعضائها قادة للحملة ولم تصنع منهم شخصيات عامة لكنهم قاموا بتولي المسؤوليات الرئيسية واتخاذ القرارات المحورية وفقاً لأحد الأعضاء. نتج عن ذلك ظهور نخبة تتحكم في الحملة وبدأت

(69) Castells, M. (2012). Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Cambridge: Polity Press.

(70) See: Poell, T., Abdulla, R., Rieder, B., Woltering, R., & Zack, L.; Kerton, S. (2012). "Tahrir, Here? The Influence of the Arab Uprisings on the Emergence of Occupy." Social Movement Studies, 11(3308-302), (4-.

الخلافات الداخلية بين أعضاء هذه النخبة في تحديد مصير الحملة. في الوقت ذاته كان يتم إسناد المهام اللوجيستية واليومية للمتطوعين من خارج هذه النخبة. يقول أحد الأعضاء أن تلك النخبة كانت تقدم حسابات الفعلية (efficiency) في الحملة على حساب الممارسة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرار:

حين يتم التركيز بشكل أساسي على تقديم الفعلية مصحوبا بالحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات لا يصبح لدينا «حركة» بل يصبح لدينا ثلاث أو أربع أشخاص يتشاورون في دائرة مغلقة بينما ينشغل الباقون بمهام صغيرة لوجستية.

بعد انتهاء الحملة الانتخابية وفي غياب هيكل تنظيمي واضح والتزامات من قبل الأعضاء إلى جانب الصراعات بين أعضاء النخبة المهيمنة أوشكت «بيروت مدينتي» على الانهيار لولا الجهود الذي بذلها الأعضاء لمحاولة إعادة إحيائها. حاول أعضاء «بيروت مدينتي» تحويلها إلى كيان لمراقبة عمل المجلس المحلي المنتخب فتم انتخاب مجلس يتكون من سبعة أعضاء تكون مهمته تنسيق وليس قيادة مجموعات عمل صغيرة، منتخبة للقيام بمهام محددة. يوضح أحد الأعضاء السبعة التنظيم القائم:

يتم اتخاذ القرارات والاتفاق على الأنشطة على مستوى القاعدة ثم يتم رفعها للمراجعة والتنسيق. هذا شيء ثوري حقا حيث أن العمل يسير من أسفل لأعلى. لقد عكسنا الهيكل التنظيمي بحيث أصبحت مهمتنا في هذا المجلس التنسيق فقط. هذا ليس سهلا على الإطلاق حيث تتم الأمور بشكل أبطأ وأقل فعالية وتتطلب وقت أكثر ومزيد من النقاشات. لكن في رأي لا يزال هذا هيكل تنظيمي فريد من نوعه وسيتم بلا شك الاحتذاء به من قبل الحركات المستقبلية.

لكن لا يوافق كل الأعضاء على هذا الرأي حيث يرى بعض أن مشاكل القيادة لم تنتهي بعد تغيير الهيكل التنظيمي كما يقول أحد الأعضاء:

«بيروت مدينتي» حملة انتخابية كان خمسة أو ستة أشخاص على رأس الهيكل التنظيمي. كانت حملة انتخابية، ولكن حين تم تضمين المزيد في عملية اتخاذ القرار أصبحت الحملة أقل فعالية أو كادت بالأحرى تتوقف عن العمل. في البداية شعر الناس بضرورة بقائهم لكن حين تلاشت هذه الضرورة قمنا باختراع مجلس من سبعة أشخاص لكن لا يستطيع هؤلاء السبعة الاتفاق على شيء واحد لأن الإدارة أصبحت شديدة المركزية ولم يعد الأعضاء يشعرون بنفس الحماس. لقد قمنا بتوسيع الحملة لكننا نعاني.

كما وقامت «بيروت مدينتي» بتأسيس نوع من القيادة غير المصرح بها والمثيرة للجدل حيث

قامت «العلامة التجارية» بتقليد فكرة «الزعيم» من خلال تمويل واختيار والهيمنة على المرشحين وكانت هذه إحدى الأخطاء التي ارتكبتها الحملة وفقا لأحد الأعضاء. لقد اتخذت الحملة قرارا فوقيا بأن تختار المرشحين ليكونوا واجهتها أمام المواطنين بينما تتركز القيادة في النظم الديمقراطية على النخبين وقوتهم التمثيلية وقدرتهم على التأثير وليس على التمويل والترويج. يرى أحد المرشحين في «بيروت مدينتي» أن ليس هذا ما كان يجب أن تركز عليه الحملة:

يجب أن نقوم بتشجيع المزيد من القيادة في الحياة بحيث تتواجد على الساحة شخصيات لديها القدرة على تلهم الآخرين، لديها القدرة على التحدث وإلقاء الخطب وبناء العلاء واستثمار الوقت والجهد ليكونوا مسؤولين عن مجموعاتهم ومؤسستهم. يجب أن نشجع القيادة الديمقراطية وليس القيادة الفردية.

من هذا المنطلق تصبح القيادة غير الرسمية أكثر خطرا من نظيرتها الرسمية التي تتم من خلال النظام التمثيلي والانتخابات والمؤسسات السياسية التقليدية.

٤. التمويل والتحديات المالية:

تواجه المبادرات الانتخابية التي يؤسسها الشباب كبديل عن المؤسسات التقليدية العديد من التحديات المالية. اعتمدت «بيروت مدينتي» على التمويل الشعبي والأنشطة الاجتماعية والتبرعات العينية. وضعت الحملة ٥٠ ألف دولار (١٠٪ من إجمالي موازنتها) كحد أقصى للتبرعات تجنبا للتأثير على استقلالية الحملة. كما لعبت المكانة الاجتماعية والثقافية للحملة دورا كبيرا في زيادة التمويل سواء من قبل المراكز الثقافية المرموقة أو الشخصيات العامة مما زاد بدوره من شعبية الحملة والدعم الذي تلقتة. لكن وفقا لأحد الأعضاء جاء معظم الدعم من الأثرياء اللبنانيين في المهجر ولولا هذا التمويل الذي جاء متأخرا إلى حد ما لتعطل إطلاق الحملة في المقام الأول. تتضاعف هذه التحديات الخاصة بتمويل مبادرات الشباب البديلة في الانتخابات الوطنية في غياب قوانين صارمة تحكم عملية الإنفاق على الحملات الانتخابية أو مصادر التمويل.

٥. مأسسة التنافس NGOization of Contention السياسية التوافقية (post-politics) والسياسة التقنية (techno-politics):

استفادت حملة «بيروت مدينتي» من الطبيعة المحلية للانتخابات وفقا للعديد من الأعضاء لتهميش الصراعات السياسية الأكبر والاهتمام بخطط تنمية تعتبر بيروت مدينة في لبنان وليست عاصمة لبنان والتركيز على شؤون الحياة اليومية للسكان الذين تم التعامل معهم ككتلة متجانسة لها نفس المطالب. تقول الأستاذة الجامعية وعضوة الحملة منى حرب إن «بيروت مدينتي» رأت ضرورة

استبدال الصراعات السياسية والطائفية التي تبدو بلا حل بالتنمية المحلية من خلال فريق من الخبراء المستقلين تكون مهمتهم تحسين الظروف المعيشية للمدينة.^(٧١) يهدف هذا الجزء من الورقة لتحليل التناقضات التي يحتوي عليها هذا التصريح.

قدمت حملة «بيروت مدينتي» نفسها على أنها تتكون من مجموعة من المرشحين الأكفاء ذوي البرامج الموضوعية بعناية والذي يعطون الأولوية لمصلحة المدينة فوق مصالحهم الشخصية. لا يتضح هذا فقط من صفحة الحملة على موقع فيسبوك بل أيضا مما كتبه الصحف اللبنانية عنها.

أول ما تتعده الحملة هو اللجوء إلى خبرات مخططين مدينيين يتولون تنظيم وإدارة شؤون المدينة. كذلك تتعهد الحملة بتحقيق ١٠ بنود تندرج تحت عناوين: الحوكمة، الخدمات والمرافق المجتمعية المشتركة، البيئة المستدامة، السكن، الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصحة والسلامة العامة، الحركة والنقل، الحيز العام والمساحات الخضراء والتراث الطبيعي والثقافي. (الأخبار، ٢٣/٥/٢٠١٦)

في خطوة تُعتبر الأولى من نوعها اجتمع أكثر من ٦٠ خبيرا وخبيرة جميعهم ناشطون في العمل الميداني على تشكيل لائحة انتخابية للعاصمة بيروت، من خارج الاصطفافات السياسية والطائفية، تحت عنوان بيروت مدينتي والتي ستنافس للفوز بمقاعد المجلس البلدي للعاصمة بيروت في الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في آيار المقبل. (البلد أونلاين، ٢٦/٣/٢٠١٦)

لكن الخبراء لا يطبقون معرفتهم على العالم وحسب بل يعيدون تشكيل هذا العالم من خلال الاستراتيجيات المستقاة من تلك المعرفة.^(٧٢) هذا يفند النظرية التي تؤكد أن الخبراء والمعرفة التكنوقراطية يمثلان انتصارا للعقلانية العلمانية الحديثة ويكشف عن الجانب السلبي لهذه النظرية.^(٧٣) في الواقع أدت هيمنة السياسة التقنية للإضرار بالمشروع الديمقراطي سواء في الشرق الأوسط أو في الغرب.^(٧٤) قامت حملة «بيروت مدينتي» بتهميش الأمور الشائكة التي قد تؤدي لصراعات سياسية وتعرض فرص الحملة في الفوز للخطر. تجنبت الحملة بالتالي العديد من الموضوعات المحورية مثل خطة إعادة

(71) Harb, M. (2016). "Cities and Political Change: How Young Activists in Beirut Bred an Urban Social Movement." Power2Youth. Working paper no.20, September 2016. P.18. <https://is.gd/GVNYs5>

(72) Mitchell, T. (2002). Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity (1st ed.). Berkeley, CA: University of California Press. P.15, 37

(٧٣) المرجع السابق، ص ١.

(74) Mitchell, Timothy. 2011. Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil. New York: Verso. P.253.

الإعمار التي تلت الحرب وأدت إلى خصخصة وسط المدينة وإخلاء العديد من المنازل والمحال التجارية أو الأسلحة غير القانونية أو مخيمات اللاجئين أو التعدي على الممتلكات الساحلية من قبل المستثمرين والساسة. تم تجنب هذه الأمور بدعوى عدم ارتباطها بالشؤون المحلية. ركزت الحملة بدلا من ذلك على مطالب هي مشروعة بالطبع لكنها محلية ومحددة مثل الفضاء العام ووسائل النقل وتوفير السكن الملائم وتم فصل هذه المطالب عن سياقاتها السياسية التي ستؤدي بالطبع للخوض في الأمور ذاتها التي يتم تجنبها نظرا لما تثيره من الصراعات وتناحر الطوائف السياسية. تجنب الموضوعات الشائكة والتركيز على الأمور التقنية بعد-السياسية يعني بالضرورة التغاضي عن أمور جوهرية مثل غياب العدالة والمساواة مما يؤدي بدوره لإعادة إنتاج هذه الأمور وبالتالي تفاقمها بل وزيادة العراقيل التي تمنع من التعامل معها.^(٧٥) هذا التناول هو ما يسمى «بعد-السياسة» أي ذلك الذي يتم تجاهل جوهر السياسة كفضاء للاختلاف الديمقراطي بشأن إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية.^(٧٦) تتحول السياسة في هذا التناول الذي يطلق عليه أيضا «الشعبوية بعد السياسية» لممارسة مفرغة من الفعل حيث تهيمن الشعارات الخاوية على المشهد بدون أي محتوى حقيقي يتم ترجمته على أرض الواقع.^(٧٧)

يتم بذلك تقليص العملية السياسية والديمقراطية لمجموعة من الأطر بعد-السياسية التي تتمحور حول الحوكمة التقنية والتوافقية.^(٧٨) في الواقع يوجد خلاف بشأن تعريف ما هو «سياسي». ترى حنا آرنست أن «السياسي» هو فضاء الحرية والنقاش العام بينما ترى شانتال مووف أن «السياسي» هو فضاء القوة والصراع والعداء.^(٧٩) يرى جاك رانسبي أن السياسة هي ما يحدث حين تتم إعاقة أو التشكيك في النظام المهيمن من قبل مجموعة لا تشكل جزءا من هذا النظام.^(٨٠) تبني هذه الورقة النظرية الأخيرة والتي تتفق مع رؤية شانتال مووف التي تعرف السياسة على أنها المجال الذي تقع

(75) Ticktin, M. I. (2011). *Casualties of Care: Immigration and the Politics of Humanitarianism in France* (1st ed.). Berkeley: University of California Press; Ferguson, 1994; Mitchell, 2002.

(76) Swyngedouw, p.225.

(٧٧) المرجع السابق

(78) Swyngedouw; Mouffe (2005). *On the Political*. London: Routledge. p.9; Ranciere, J. (2005). *The Politics of Aesthetics: The Distribution of the Sensible*. New York: Continuum International Publishing Group.

(79) Mouffe, p.9.

(80) Ranciere, 1998, p.11.

فيه الصراعات بين المصالح المختلفة والتي تتكون من خلالها السياسات الديمقراطية.^(٨١)

منذ منتصف سبعينات القرن الماضي ارتبط مصطلح «التنمية» بجودة الحياة ومستوى المعيشة مما أدى للتركيز التدريجي على التناول التقني والابتعاد عن السياق السياسي وبالتالي تجنب التعامل مع الظروف السياسية التي أدت لتفاقم المشكلات التي تحتم تنفيذ مشروعات التنمية.^(٨٢) أدى تجنب الطبيعة السياسية للعديد من الأمور إلى التركيز على الجانب التقني فقط من العديد من المشكلات الملحة مثل الاختناق المروري وتنقل المشاة وتوفير السكن الملائم أو الحق في استخدام الشواطئ العامة مما نتج عنه عدم الالتفات للصراعات السياسية التي ولدت هذه المشكلات في الأساس مثل الخصخصة وتدهور مستوى المعيشة وإعطاء الأولوية لمصالح أصحاب العقارات. يرجع هذا لأن التناول السياسي لتلك المشكلات يتطلب الاختيار بين بدائل متناحرة تخدم مصالح متضادة.^(٨٣) لهذا يبقى السؤال الملح هو «أي مصالح نخدم؟» لا يمكن أن تكون الإجابة هي «مصالح الناس» طالما استمر هذا التناول التقني للمشكلات ذات البعد السياسي.

الخاتمة:

عقدت الانتخابات المحلية في بيروت بعد شهور من بدء ركود الحركة الاحتجاجية لذا بدا الحراك المصاحب للحملة الانتخابية في مايو ٢٠١٦ امتدادا للحراك السياسي الذي صاحب أزمة القمامة في صيف ٢٠١٥. شهدت هذه الحملة بداية تأسيس مبادرات شبابية بديلة تنور على المؤسسات السياسية التقليدية التي لم تعد تحوز على ثقة الشعب نظرا لانغماسها في الصراعات المذهبية والممارسات الفاسدة. رصدت هذه الورقة كيف استطاعت حملة «بيروت مدينتي» الخروج من الأطر التقليدية للممارسة السياسية وقد اتضح هذا تحديدا من خلال تشجيع المواطنين على المشاركة المباشرة والاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي كفضاء مفتوح للنقاش السياسي. كما ناقشت الورقة في نفس الوقت التحديات التي واجهت الحملة وكذلك الأخطاء التي وقعت فيها مثل التغاضي عن الطبيعة السياسية للمشكلات المحلية وكذلك مشكلات الهيكل التنظيمي وعمليات اتخاذ القرار.

(81) Mouffe, p.17-.

(82) Ferguson, J. (1994). The Anti-Politics Machine: "Development", Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho. Minneapolis MN: University of Minnesota Press. P.15, 2256-.

(٨٣) المرجع السابق.

تقييم تواجد النساء والشباب على المستوى المحلي عبر النشاط الأهلي في مصر شيماء الشرقاوي

مقدمة:

لم تشهد مصر إجراء أية انتخابات محلية، منذ حل المجالس المحلية عام ٢٠١١، في أعقاب قيام ثورة ٢٥ يناير. وفي الوقت الذي اختفت فيه المجالس المحلية ظهرت في المقابل المساحة التي وفرها العمل الأهلي لاستيعاب الفئات التي تم تهملها من خلال العمل المحلي في الفترات ما قبل ٢٠١١، وبشكل أكثر تحديدا النساء والشباب، وحيث أن المشاركة على المستوى المحلي قد تشكل تدعيم للمواطنة تبرز هنا أهمية تمكين المحليات وتعزيز دورها في تدعيم قيم المواطنة، في هذا الإطار تحاول هذه الدراسة تقييم تواجد النساء والشباب على المستوى المحلي عبر النشاط الأهلي والانتخابات السابقة التي تمت قبل ٢٠١١. وذلك من خلال استعراض السياق الذي أدى لظهور العديد من المبادرات والمجموعات الأهلية والتي تصب اهتمامها على العمل المحلي، مثل التعاونيات والحركات المجتمعية على سبيل المثال «المحليات للشباب» في مصر واللجان الشعبية للثورة، والتي اهتمت بالعمل حول قضايا المحليات أو قامت في بعض الأحيان بوظائف المجالس المحلية الرسمية في ظل غيابها، وأيضا اهتمت بنشر ودعم قيم المواطنة بكافة جوانبها السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

من هنا تأتي أهمية دراسة هذه المبادرات أو المجموعات من حيث الدور الذي تقوم به من أجل إتاحة مساحة لمشاركة للنساء والشباب في العمل المحلي من خلال خلق مؤسسات بديلة للمجالس المحلية الرسمية، إلى جانب ذلك ما هي آليات عملهم وتنظيمهم الداخلي. وما هو تقييم تجربة تواجد النساء والشباب في هذه المجموعات والمبادرات مثل اللجان الشعبية للثورة من حيث العوامل الذاتية المتمثلة في نقاط القوة والضعف والعوامل الموضوعية وتعبر عنها أهم الفرص والمعوقات أمام مشاركتهم بشكل فعال.

ثانيا: من خلال تقييم تواجد النساء والشباب ومشاركتهم من خلال التظاهرات والاعتصامات، والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة بدءا من الاستفتاءات والانتخابات المتتالية. ونجد في هذا الشأن أن هناك العديد من التساؤلات حول مشاركة المرأة حاليا، هل كانت المشاركة الواسعة في

التظاهرات لها تجلي في الاستحقاقات الانتخابية المتتالية، وكيف أثر السياق السياسي على مشاركة المرأة وانخراطها في المجال العام، أيضا هناك تساؤل هام حول ما الذي يعبر عنه وجود مفارقات مثل وجود تمثيل عالي في برلمان ٢٠١٥ (٨٩ نائبة بالبرلمان منهن ٧٥ نائبة منتخبة، و ١٤ نائبة معينة من إجمالي ٥٩٦ نائب أي ما يمثل نسبة ١٤,٧٪)^(٨٤)، وذلك مع استمرار محاولات لتهميش المرأة على مستويات أخرى أو حصر دورها في نطاق محدد، وتجلى هذا في العديد من المضايقات التي تعرضت لها النساء سواء أثناء المشاركة في أو التضييق على مؤسسات المجتمع الأهلي ومن ضمنها تلك المهمة بشكل كبير بقضايا المرأة.^(٨٥)

وأخيرا كيف يمكن الاستفادة من التطورات التي حققتها هذه المجموعات والمبادرات ومحاولة نقل هذه التجارب للمجالس المحلية.

أولا: سياق غياب المجالس المحلية وبروز العمل الأهلي:

١. ما قبل ثورة يناير ٢٠١١:

كانت آخر انتخابات محلية تم إجرائها في مصر عام ٢٠٠٨ بعد التعديلات الدستورية التي ألزمت من يرغب في الترشيح لرئاسة الجمهورية بالحصول على دعم ١٥٠ من أعضاء المجالس المحلية موزعة على ١٠ محافظات، لذا حرص الحزب الحاكم آنذاك على استبعاد المعارضين الأساسيين له، مع ترك بعض المقاعد لعدد من الأحزاب كوسيلة لإضفاء مسحة ديمقراطية، وأعلن «الحزب الوطني» وقتها مع بدء عملية الاقتراع فوزه بـ ٨٣٪ من مقاعد المجالس المحلية بالتركية. واقتصر التنافس على ١٧٪ من إجمالي المقاعد المحلية. وقد أشارت العديد من تقارير منظمات المجتمع المدني والتقارير الصحفية التي راقبت الانتخابات وقتها، إلى عدة انتهاكات صاحبت الانتخابات، منها وجود أمني مكثف حول لجان طلبات الترشيح، وأحيانا داخل هذه اللجان. لتظهر النتائج فوز الحزب الوطني الحاكم بأكثر من ٩٥٪ من مقاعد المجالس المحلية، ولم تعلن وزارة الداخلية أرقامها رسمية لنسبة المشاركة في الاقتراع، لكن منظمات حقوقية مصرية قدرت هذه النسبة بما بين ٥٪ و ٧٪ من إجمالي الناخبين المسجلين. وبرز خلال هذه الانتخابات خاصة مع غيبة الإشراف القضائي، وهيمنة السلطة التنفيذية عليها، حيث تشكلت اللجان المشرفة على التصويت من موظفي الحكومة والإدارة المحلية، وكان لهذا أثر كبير في حدوث العديد من التجاوزات، ووقوع حالات التزوير. وأدى

(٨٤) تقرير وضع المرأة لعام ٢٠١٥: خطوات للواء... التمثيل البرلماني وحده لا يكفي، المركز المصري لحقوق المرأة،

٣ أبريل ٢٠١٦، <https://goo.gl/069Rhr>

(٨٥) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: <https://goo.gl/iB3wVI>

ذلك كله لتدني نسبة المشاركة لضعف ثقة المواطن فيها، حيث أجمعت تقارير المنظمات التي راقبت الانتخابات أنها تراوحت بين ٣٪ و ٨٪، وإن كان التصويت في الريف أعلى منه في المدينة لبعض الأسباب القبلية والعائلية، مع ملاحظة أن الانتخابات أجريت فقط في عدد محدود من الدوائر نتيجة فوز الأغلبية العظمى من المرشحين بالتركية. وكانت أهم سمات الانتخابات المحلية في مصر تمثلت في ضعف المشاركة، وسيطرة الحزب الوطني، بالإضافة إلى غياب الشفافية والنزاهة إلى حد كبير يشكك في شرعية هذه الانتخابات، كما برز غياب البرامج الانتخابية للأحزاب، وانتشار ظاهرة الصفقات سواء بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، أو صفقات بين الحزب الحاكم وكبار العائلات والقبائل في الأقاليم.^(٨٦)

٢. ما بعد ثورة يناير ٢٠١١:

في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، تحديدا في يونيو ٢٠١١، قضت محكمة القضاء الإداري في مصر بحل جميع المجالس الشعبية المحلية وإلزام المجلس العسكري ومجلس الوزراء بإصدار قرار بحل تلك المجالس.^(٨٧)

وبعد مرور ٦ سنوات، لم يتم إجراء الانتخابات المحلية إلى الآن، وذلك على الرغم من التغييرات التي دخلت على الإطار التشريعي المنظم للمجالس المحلية، فعلى سبيل المثال جاء دستور ٢٠١٤ في المادة (١٨٠) منه لينص على الفئات التي لها حق الترشح في انتخابات المحليات، حيث نصت المادة «تنتخب كل وحدة محلية مجلسا بالاقتراع العام السري المباشر، لمدة أربع سنوات، ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراءات الانتخاب، على أن يخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسب تمثيلا مناسباً للمسيحيين وذوي الإعاقة. وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على الأجهزة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجابات وغيرها، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذي ينظمه القانون. ويحدد القانون اختصاصات المجالس المحلية الأخرى، ومواردها المالية وضمانات أعضائها واستقلالها».^(٨٨) فقد نص الدستور صراحة على

(٨٦) المشاركة السياسية ونظام المحليات في مصر، في «كتاب المشاركة المجتمعية عبر المجالس المحلية في مصر»، منتدى البدائل العربي للدراسات، يناير ٢٠١١.

(٨٧) القضاء الإداري يقرر حل المجالس المحلية الشعبية، بي بي سي العربية، ٢٨ يونيو ٢٠١١، <https://goo.gl/oPLnMe>

(٨٨) المادة ١٨٠ من دستور مصر ٢٠١٤، <https://goo.gl/VSVNSS>

عدد مقاعد مخصصة لفئات بعينها: المرأة (ربع المقاعد)، الشباب (ربع المقاعد)، وحدد الفئة العمرية للشباب الذين لهم حق الترشح في الانتخابات المحلية وهي من ٢١ سنة وحتى ٣٥ سنة، والعمال والفلاحين (٥٠٪ من المقاعد).

وعلى الرغم من أن النص الدستوري شكل فرصة لتعزيز مشاركة فئات بعينها لطالما كان يتم استبعادها من المشاركة، بقي هناك العديد من الإشكاليات التي لم يتم التعامل معها وعلى رأسها قانون المحليات والذي لم يتم تعديله إلى الآن مع وجود العديد من المقترحات والمداولات. إلى جانب إشكاليات مثل، ضعف مشاركة الأحزاب والتي كانت تعود بشكل أساسي لهيمنة الحزب الوطني على المجالس المحلية بسبب امتلاكهم رأس المال وسيطرتهم على السلطة التنفيذية لفترة طويلة وهذه الإشكالية لا تزال مستمرة بشكل ما حتى بعد قيام الثورة وزيادة عدد الأحزاب، واجهت الأحزاب القديمة والناشئة أيضا عدة إشكاليات وكان جل تركيزها على الانتخابات البرلمانية بشكل أساسي ولم تعطي المحليات الاهتمام الكافي بعد حل جميع المجالس المحلية في ٢٠١١، عدم إجراء أي انتخابات محلية منذ هذا العام. ومثل إشكالية الثقافة السياسية، والتي تعد عائقا أمام المشاركة في المحليات، حيث يفضل المواطنون دائما التواصل مع السلطة التنفيذية، أو اللجوء لمن لديه القدرة على حل مشكلاتهم اليومية وهذا ما أدى لظهور وتنامي ظاهرة «النائب الخدمي» في البرلمان، أيضا إشكالية العصبية القبلية ونفوذ العائلات الكبيرة في العديد من المناطق والمحافظات خاصة في الصعيد، وعلى الرغم من الدور الهام الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني من حيث تقديم الخدمات للمواطنين إلى أن هذا أدى لاعتماد المواطنين بشكل كبير على تلقي الخدمات وعدم لجوئهم للمطالبة بحقوقهم من المحليات بل فضل الكثير من المواطنين الابتعاد عن المحليات وهذا ناتج عن فقدان ثقتهم بها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعوقات تؤثر بشكل عام على المشاركة من خلال المحليات ولكنها تؤثر بشكل أوضح على فئات بعينها كالمرأة والشباب.^(٨٩)

٣. العمل الأهلي مساحة للمشاركة على المستوى المحلي:

في هذا السياق الذي يعتبر معيقا لمشاركة النساء والشباب على المستوى المحلي، برز دور العمل الأهلي، قبل وبعد الثورة من خلال الحركات والمبادرات المختلفة التي ظهرت في سياق الثورة كمساحة بديلة لمشاركة النساء والشباب خاصة بعد أن تجلّت هذه المشاركة من خلال الاعتصامات والتظاهرات المختلفة.

كان للمجتمع المدني دورا هاما على المستوى المحلي، حيث قام عدد من الجمعيات الأهلية ذات

(٨٩) شيماء الشرقاوي، المحليات والمجتمع المدني في مصر كطريق لإشراك الفئات الأكثر ضعفا في مصر، في محمد العجاني (محرر)، المجالس المحلية وتمكين المشاركة المجتمعية «نماذج عربية»، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٥.

الأهداف التنموية والخيرية، بتقديم خدمات كثيرة وتحديدًا للفئات المهمشة كالفقراء والنساء. تتنوع خدماتها بين تقديم العناية الطبية عبر ما يسمى بالمستوصفات، وبين خدمات مالية منتظمة على شكل إعانات شهرية، إضافة إلى المدارس ودعم الطلاب والحضانات وكفالة الأيتام ومشروعات محو الأمية وإعانات الزواج وحتى مساعدات لتأمين بدل إيجار السكن. ويوجد في مصر حوالي ٢٣ ألف جمعية أهلية خيرية، أغلبها تعمل في مجالات الصحة والتعليم.

ونجد أن هذه المؤسسات في الكثير من الأحيان تقوم باختصاصات المنوطة بالمجالس المحلية وفقًا للدستور والقانون المعمول به إلى الآن، وهذه الاختصاصات مثل محاولة تقديم الخدمات العامة، محاولة الرقابة على أداء المؤسسات التنفيذية المحلية، وأيضا تحديد الاحتياجات المحلية.

وقد حاولت هذه المؤسسات أن تقابل احتياجات المواطنين في المناطق المحلية من حيث الخدمات الصحية والتعليمية على الرغم من عدم نجاحها بالكامل لأسباب تتعلق بزيادة المناطق المحرومة، وأخرى تتعلق بالقيود الأمنية والبيروقراطية التي تواجه تأسيسها وعملها، هذا بالإضافة إلى مشاكل التمويل التي تواجهها الكثير من الجمعيات.^(٩٠) وتشير بعض التقديرات إلى أنه يوجد على الأقل نحو ٥ ملايين من المصريين يعملون، أو يستفيدون بشكل مباشر وغير مباشر من عمل الجمعيات، مما يجعلها قوة حقيقية من الزاوية الاقتصادية.^(٩١) وهناك ميزة إضافية لهذه المؤسسات الأهلية وهي قدرتها على الانتشار بين المواطنين وهو ما يجعل عملها لامركزي إلى حد ما.^(٩٢)

كان تركيز المبادرات الأهلية قبل الثورة في الشق المتعلق بالخدمات على المستوى المحلي، وربما ما اختلف في الفترة التي تلت ثورة يناير، هو بروز مبادرات لها بعد سياسي في عملها كالتي تطالب بتحسين الأوضاع القانونية والتشريعية المتعلقة بخوض انتخابات المجالس المحلية، أو المبادرات التي شاركت في جلسات الاستماع التي عقدت وقت كتابة دستور ٢٠١٤ لتطالب بفتح فرص أمام مشاركة أوسع للنساء والشباب من خلال النصوص الدستورية.

(٩٠) نصر عبد الرحمن، الأزمة الاقتصادية والعمل الخيري، ٢٤ أغسطس ٢٠١٤، مدى مصر، <http://goo.gl/TVpRZS>

(٩١) إيهاب عبده، كيف نخرج من أزمة تمويل الجمعيات الأهلية؟، ٤ سبتمبر ٢٠١١، بوابة الشروق، <http://goo.gl/gj69FO>

(٩٢) شيماء الشرقاوي، المحليات والمجتمع المدني في مصر كطريق لإشراك الفئات الأكثر ضعفا في مصر، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: نماذج لبعض المبادرات التي اهتمت بتدعيم قيم المواطنة من خلال العمل الأهلي ما بعد ثورة يناير ٢٠١١:

كما سبق وأشرنا، ظهر في السياق الذي تلا الثورة العديد من المبادرات والمجموعات التي اهتمت بتدعيم قيم المواطنة من خلال العمل الأهلي، وهنا من الممكن الإشارة لعدد من الأمثلة لهذه المبادرات، ويجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب البحث المكتبي، قامت الباحثة بإجراء عدد من المقابلات الشخصية^(٩٣) (٨ مقابلات) مع بعض من أعضاء هذه المبادرات ما بين شباب وشابات ونساء.

١. اللجان الشعبية لحماية الثورة:

ظهرت هذه اللجان بعد انسحاب القوات الأمنية في ٢٨ يناير ٢٠١١ لحماية الأحياء المختلفة من أعمال العنف والبلطجة، وتطور دورها بعد ذلك ليخرج من الإطار الأمني ويندمج في إطار التنمية المجتمعية وعملت في إطار التوعية السياسية والرقابة الشعبية على المؤسسات المحلية وبخاصة الأحياء، وفي مارس ٢٠١١ بدأت على سبيل المثال اللجنة الشعبية في منطقة بولاق أبو العلا في العمل على توعية الناس بحقوقهم السياسية من خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية، وعملت اللجنة على الضغط على رؤساء الأحياء التابعة لبولاق أبو العلا لدفع المؤسسات المحلية للقيام بدورها في إنارة الشوارع وتوصيل المياه الصالحة للشرب. وفي الفيوم نجحت اللجنة الشعبية في دفع السلطات المحلية لإنشاء مستشفى ومارست دورا هاما في الرقابة على المؤسسات التعليمية بالمحافظة، ونجحت اللجان الشعبية في وادي القمر بالإسكندرية في نشر قضية الأسمت الملوثة في الإعلام، وما زالت جهودها مستمرة في الضغط على المحافظة لنقل المصنع بعيدا عن المنطقة السكنية لما يسببه من أضرار تجاه السكان، وتشكل اللجان الشعبية من منسق عام ونائب له ومسئول جماهيري ومسئول إعلامي.

ونجحت اللجنة الشعبية للدفاع عن الثورة بميت عقبة التي تكونت عقب الثورة، في قيام الشباب بالتواصل مباشرة مع الجهات التنفيذية من أجل حل مشكلة أنابيب الغاز أو البدء في تنفيذ شبكة الغاز الطبيعي المتوقعة، ولم يكن ذلك سهلا في البداية. فعندما بدأت محاولاتهم للتواصل مع رئيس الحي ونائب محافظ الجيزة كانت هناك حالة من عدم الترحيب وعدم الرغبة في الاستماع إليهم، لأن هؤلاء الشباب -على حد قول المسؤولين- لا يمثلون المواطنين وليس من حقهم التحدث باسمهم. لذا، قام الشباب باستخدام بعض أساليب الضغط مثل دعوة المواطنين للقيام بوقفات احتجاجية والاعتصام أمام وزارة التموين ومبنى المحافظة من أجل إقناع المسؤولين بتنفيذ مطالبهم، وبالتدرج

(٩٣) مساعد باحث: مينا سمير.

استطاع الشباب أن يفتحوا قنوات للاتصال مع المسؤولين. وبالفعل فقد تغير الوضع فيما بعد، وأصبح شباب المنطقة على اتصال دائم برئيس الحي ونائب المحافظ من أجل توصيل مشكلات المنطقة للمسؤولين، وعند تنفيذ مشروع «تبليط الشوارع» ساهمت معرفة شباب اللجنة الشعبية بالميزانية المقررة، وكميات التبليط المتعاقد عليها في إحكام الرقابة الشعبية المباشرة من قبل شباب الحي، وأدى ذلك مباشرة إلى تأكد شباب المنطقة من الجودة الفنية للأعمال المنفذة، كذلك حصر كميات الأعمال المنفذة بصورة دقيقة. وهو ما ساهم بدوره في عدم التلاعب بهذه الكميات والتأكد أن المبالغ التي اعتمدت من الحي قد تم استخدامها بالكامل في تنفيذ كل الكميات التي تعاقد عليها مقابل أعمال التبليط وبالجودة المطلوبة، ولم تتلق المجموعة أية مساعدات من جمعيات أهلية. ولكن تلقى شباب المنطقة عروضاً للمساعدة والتبرعات المالية من بعض الأحزاب السياسية وبعض أعضاء الحزب الوطني السابقين، إلا أن شباب اللجنة الشعبية رفضوا هذا الأمر تماماً حتى لا يتم إقحام الدعاية السياسية في هذا العمل.^(٩٤)

وفي نفس السياق جاءت اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة بالإسكندرية، والتي اضطلعت أيضاً لتدعيم فكرة الرقابة الشعبية من خلال عقد الدورة الأساسية للرقابة الشعبية على أجهزة الدولة، وذلك لإعداد مراقبين شعبين، وتيسير أدائهم لجهودهم التطوعية الشعبية. وإلى جانب جهود اللجان وقت إنشائها في تأمين أحيائهم، بذلت أيضاً اللجان جهوداً في التوعية والتثقيف، وركزت اللجان من خلال عملها على دعم إنشاء جمعيات تعاونية للخدمات البيئية يكون أحد أهدافها جمع وفرز ومعالجة القمامة وفقاً للمعايير العالمية، حيث تعتبر مشكلة القمامة أحد المشكلات الحيوية التي تواجهها محافظة الإسكندرية.^(٩٥)

٢. مبادرة محليات الدقي والعجوزة:

وهي مبادرة شعبية تهدف إلى تمكين المواطنين من خلال تكوين لجان قادرة على تحديد احتياجات الحي المقيمين به والضغط على الجهات المعنية لتلبية هذه الاحتياجات ومتابعة ومراقبة الأداء الحكومي على أن يتم تشبيك هذه اللجان للضغط على الجهات المسؤولة لحل المشكلات على النطاق الأوسع سواء على مستوى الحي أو المحافظة، ذلك بالإضافة إلى المشاركة في الجانب التشريعي والتمثيلي فيما يخص المجالس المحلية. وترى مبادرة محليات الدقي والعجوزة أن الثورة في الأساس هي استرجاع حقوق كل مواطن وإشراكه في اتخاذ القرار على كافة المستويات وأن يكون له دور أن يتحول من مفعول به إلى فاعل قوي ومؤثر، ومن أجل أن يساهم كل مواطن في بناء مصر

(٩٤) «تبليط الشوارع بميت عقبة»، تضامن، ١٧ يونيو ٢٠١٣، <https://goo.gl/tKUC2F>

(٩٥) للمزيد حول اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة بالإسكندرية، <https://goo.gl/69TFvY>

يجب أن يحصل على حقوقه الأساسية وخدماته في كل مكان. وقد بدأت المبادرة نتيجة لغياب الوعي المجتمعي بالمجالس المحلية وأهميتها للمواطن من تقديم الخدمات أو المراقبة عليها، بالإضافة إلى غياب العدالة الانتخابية والتي لم تمنح للشباب، وهم أغلبية السكان، ما يستحقونه في البرلمان من مقاعد يستطيعون بها تمثيل الثورة وأهدافها.^(٩٦) وتهدف المبادرة إلى خلق تجربة الديمقراطية التشاركية والتوعية الشعبية لدى المجتمع بأهمية المجالس الشعبية المحلية ودورها المفصلي في مكافحة الفساد والتهوض بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن وإشراكه في إدارة مجتمعه المحلي، وأيضاً تكوين مجموعات شعبية تعمل على حل مشكلات مناطق سكنهم، هذا بالإضافة إلى تفعيل الرقابة الشعبية على السلطات المحلية. وتعتمد المبادرة على الشباب بشكل أساسي، وقد قامت المبادرة بعدد من المشروعات التي تدخل في نطاق العمل المحلي من ضمنها العمل على تطوير البنية التحتية للمنطقة في يوليو ٢٠١٣، وتطبيق نظام لتوزيع الرغيف المدعم بالمنطقة في مايو ٢٠١٣، وتوزيع أنابيب الغاز بالسعر الرسمي في أبريل ٢٠١٣، والبدء في عمل مركز طبي وعيادات بالمنطقة في أبريل ٢٠١٤، وإصلاح إنارة الشوارع في المنطقة في أبريل ٢٠١٣.^(٩٧)

٣. مبادرة المحليات للشباب:

هي حركة شبابية كحملة مستقلة لا تتبع حزب أو حركات أخرى، عن طريق رسم جرافيتي في الشوارع تحت عنوان «المحليات للشباب» وتنظيم ورش ووقفات احتجاجية. وهدفت هذه المبادرة لتأهيل وتدريب الشباب لخدمة الوطن والمواطن بالشكل الأمثل وتمكين الشباب من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وصنع واتخاذ القرار والمراقبة على أداء المحليات، وقد استطاعت الحملة أن تقدم توصيات لزيادة الكوتة - نسبة مقاعد الشباب في المجالس المحلية، وزيادة فاعلية المجالس المحلية، واستطاعت الحملة أن تضغط حتى وصل نسبة الشباب في المحليات إلى ٢٥٪. بدأت المبادرة باستقلالية في التمويل وبعد ذلك تبنتها وزارة الشباب ومع بدايات عام ٢٠١٥ تم إيقاف دعم الوزارة لها، وأصبحت الحملة تعتمد على التمويل الذاتي من أفراد الحملة أنفسهم.^(٩٨)

ثالثاً: وضع المرأة في العمل الأهلي قبل وبعد ثورة يناير ٢٠١١:

يتميز عمل المرأة الأهلي بتاريخ طويل ومتنوع من النشاطات المختلفة في تنمية المجتمع كتقديم

(٩٦) الصفحة الرسمية لمحليات الدقي والعجوزة، <https://is.gd/MkBw0P>

(٩٧) بوابة الميدان، «محليات الدقي والعجوزة»، <http://goo.gl/BZsRZ5>

(٩٨) للمزيد حول المحليات للشباب، الصفحة الرسمية، <https://goo.gl/HqsGoU>

الخدمات الصحية والتعليمية، وما إلى ذلك.^(٩٩) وقد شاركت المرأة بعد قيام الثورة في يناير ٢٠١١، من خلال تواجدها في العديد من المنظمات والمبادرات التي انصب اهتمامها على الشؤون المحلية، كان هناك تواجد للمرأة في مبادرات مثل محليات الدقي والعجوزة، اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة في الإسكندرية، اللجنة الشعبية لميت عقبة بمحافظة الجيزة، و اللجان الشعبية في منطقة بولاق أبو العلا بمحافظة القاهرة، حتى وإن كان هذا التواجد من خلال نسبة غير كبيرة، فعلى سبيل المثال كانت نسبة تواجد الفتيات والنساء في اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة في الإسكندرية لا تزيد عن ٥ بالمائة من جملة أعضاء المبادرة^(١٠٠)، بينما في اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة بمنطقة بولاق أبو العلا كان عدد النساء والفتيات يمثل حوالي ثلث عدد الأعضاء.^(١٠١)

إلى جانب تواجد المرأة ضمن هذه الأمثلة من المبادرات التي ركزت على العمل الأهلي، كان هناك أيضا عدد من الأمثلة للمبادرات والمؤسسات الأهلية التي ركزت أنشطتها على تدعيم فكرة مشاركة النساء من خلال المحليات من خلال إجراء الدورات التدريبية لنساء وفتيات في مناطق مختلفة لدعمهن للمشاركة على مستوى الانتخابات المحلية، وفي هذا السياق نشير لمبادرة «أصوات النساء» والتي أطلقها المصري لحقوق المرأة وهدفت إلى تدريب عدد كبير من النساء والفتيات للعمل من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية كناخبة ومرشحة، وتتلخص فكرته في خلق دوائر صغير من الشابات في المحافظات وتزويدهم بالمعرفة والدعم الفني وثقل مهاراتهم وتنميتها لتتشابك هذه الدوائر فيما بينها وذلك على مستوى محافظات مصر مكونة بذلك موجة من النساء قادرة على خوض انتخابات المجالس المحلية والمشاركة بإيجابية في عملية صناعة القرار على المستوى المحلي.^(١٠٢) نذكر أيضا كمثال مبادرة «محاميات مصريات»، وهي مبادرة تطوعية تقدم الدعم وتعزيز المشاركة المجتمعية للنساء وتسعى لتمكينهن من تولي مواقع اتخاذ القرار، وقد تأسست رسميا في ٢٤ يناير ٢٠١٣^(١٠٣)، وتركز المبادرة على المحليات بشكل أساسي، ويعتبر غالبية أعضائها من الشابات والنساء مع تواجد بسيط للشباب^(١٠٤) وقد عقدت المبادرة خمسة دورات تدريبية للعمل المحلي لعدد من الراغبات في خوض انتخابات المحليات على مدار شهرين بمحافظة سوهاج وأسوان والقاهرة والمنيا وبورسعيد، وتضمنت التدريب على قانون الإدارة المحلية والنظم المحلية بجانب تبنى أفكار

(٩٩) للتفاصيل أنظر: المرأة في المنظمات الأهلية، مؤسسة المرأة الجديدة، <http://goo.gl/sAKNP5>

(١٠٠) مقابلة مع أحد أعضاء اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة في الإسكندرية، ٢١ يوليو ٢٠١٧.

(١٠١) مقابلة مع أحد أعضاء اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة في بولاق أبو العلا، ١٨ يوليو ٢٠١٧.

(١٠٢) إطلاق مشروع أصوات النساء، ٣٠ أغسطس ٢٠١٥، <http://goo.gl/4xvqip>

(١٠٣) للمزيد حول مبادرة «محاميات المصريات»، <http://goo.gl/QUBmn5>

(١٠٤) مقابلة شخصية مع ريتا نجيب أحد عضوات مبادرة محاميات مصريات، الأربعاء ١٩ يوليو ٢٠١٧.

مجتمعية بناءة لـ ٢٠٠ مرشحة بكل محافظة، بجانب تنفيذ مبادرات اجتماعية، مثل كيفية تقديم طلب إحاطة والمشاركة في حل مشكلة محلية بالنسبة للأرصفة والطرق، والشوارع.^(١٠٥) تنقسم التدريبات لقسمين الأول يشمل تدريب خمسة مدربين لمساعدة المرشحات في تدريب فريق حملاتهن، بالإضافة إلى تدريب ١٠ مرشحات من مختلف الأحزاب، و ١٠ من مديري حملاتهن الانتخابية، لافتة إلى أن الموضوعات التدريبية تشمل التعريف بدور عضو المجلس المحلي في ضوء الدستور والقانون، وأهمية المشاركة في تطوير المجتمع المحلي، وكذا في إعداد ميزانية المحافظة وكافة الأنشطة والبرامج المحلية وسبل مواجهة الإعلام وإعداد برنامج انتخابي فعال.^(١٠٦)

وعلى الرغم من أن تلك المبادرات استطاعت أن تخلق مساحة جديدة للمزيد من إشراك النساء والشباب في العمل العام وخاصة على المستوى الأهلي، وهو من شأنه أن يساهم في تدعيم قيم المواطنة بكافة أشكالها بشكل أكبر، إلا أن هذه التجربة كما احتوت على عوامل ذاتية وموضوعية أدت لتحقيقها بعض النجاحات، إلا أنها احتوت أيضا على عوامل ذاتية وموضوعية أدت لإخفاقها وعرقلة عملها وهذا ما سنستعرضه في الجزء القادم من الورقة.

رابعا: تقييم تواجد النساء والشباب على المستوى الأهلي والفرص والتحديات المرتبطة به:

لا يغيب عن أحد الدور الذي قام به الشباب في الفعاليات الثورية المطالبة بتحقيق العدالة والمواطنة، والذي لم يقتصر فقط على التظاهرات والاعتصامات بل ظهر كما أسلفنا سابقا من خلال المبادرات والمجموعات المتنوعة. وبالنسبة للمرأة فكان دورها أيضا محوريا في الفعاليات الثورية التي شهدتها مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، من حيث حجم المشاركة في الائتلافات الثورية والشبابية. وتظهر بعض الإحصائيات في مصر أن النساء شاركن بقوة في التظاهرات في ميدان التحرير في يناير ٢٠١١ وانتهت بسقوط مبارك. وبحسب البعض وصلت نسبة مشاركة النساء ما بين ٤٠٪ - ٥٠٪ من المتظاهرين في الميدان.^(١٠٧)

وكما أشرنا يفرض هذا السياق العديد من الفرص والتحديات التي تؤثر على مشاركة كلا

(١٠٥) «محاميات مصريات» تنتهي من تدريب ٦٥٠ مرشحة للمحليات بـ ١٣ محافظة، المصري اليوم، ٢٩ يوليو ٢٠١٦، <https://goo.gl/PjybBF>

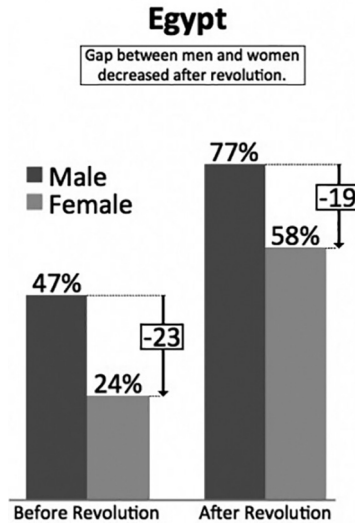
(١٠٦) «محاميات مصريات» تنظم برنامج تدريبي للمشاركة في انتخابات المحليات، موقع مصريات، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤، <https://goo.gl/q82Xv9>

(107) The key role of women in the Egyptian revolution, In defence of Marxism, 82011/3/, <https://goo.gl/0fefxm>

من النساء والشباب على المستوى المحلي، سواء من خلال العمل الأهلي أو من خلال المشاركة المستقبلية في الانتخابات المحلية.

١. المرأة والمشاركة السياسية بعد ثورة يناير ٢٠١١:

يرتبط واقع مشاركة المرأة السياسية في مصر بأزمة عدم تمثيل المرأة ومعاتنها من التهميش في معظم الأحيان، وعلى مستوى المشاركة الانتخابية، وعلى الرغم من تزايد معدلات التصويت بشكل عام وتزايد معدلات تصويت المرأة بشكل خاص مقارنة بالفترة ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي كانت ٢٤٪ للنساء مقابل ٤٧٪ للرجال، على أن نسبة مشاركة النساء ظلت أقل من نسبة مشاركة الرجال في الاستحقاقات الانتخابية التي تلت ٢٠١١، فكما يشير تقرير صادر عن معهد الشرق الأوسط لعام ٢٠١١-٢٠١٢، رصد أن نسبة مشاركة النساء كانت ٥٨٪ في مقابل نسبة مشاركة الرجال والتي كانت ٧٧٪.^(١٠٨)



المصدر: The Gender Gap in Political Participation in North Africa, Middle East Institute,

<https://goo.gl/YmQLY5>

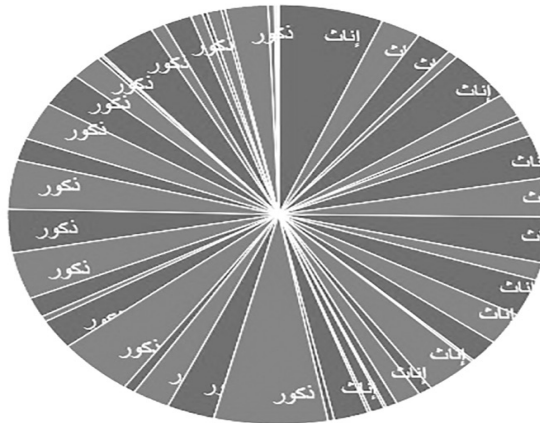
من ناحية أخرى، تظهر البيانات الرسمية تطوراً واضحاً في تسجيل النساء كناخبات، بمقارنة نسب الإناث المقيدات في جداول الانتخاب بالذكور لوحظ تزايد نسب الإناث إلى حوالي الضعف خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠٠) حيث مثلت ١٨٪ عام ١٩٨٦ حتى وصلت إلى ٣٥٪ عام ٢٠٠٠، ثم توالى الزيادة لتصل إلى ٣٤,٤٨٪ عام ٢٠١٢. ووصل عدد من لهن حق التصويت إلى

(108) The Gender Gap in Political Participation in North Africa, Middle East Institute, <https://goo.gl/YmQLY5>

ويمكننا استعراض اختلاف نسب التصويت في الاستحقاقات الانتخابية بشكل عام منذ عام ٢٠١١: (١١٠)

الانتخابات البرلمانية:

المسجلين	إجمالي الأصوات	نسبة المشاركة	العام
٤٧,١٩٢,١٦٩	٢٩,٢٧٩,٨٨٤	٪٦٢,٠	٢٠١٢
٥٣,٧٨٦,٠٠٠	١٥,٢٠٦,٠٠٠	٪٢٨,٣	٢٠١٥

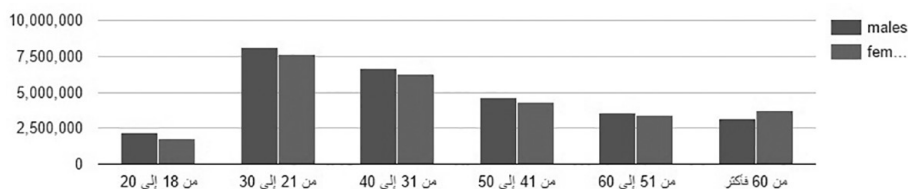


إحصائيات ناخبين برلمان ۲۰۱۲. (۱۱۱)

(١٠٩) دينا وهبة وآخرون، دراسة حول المشاركة السياسية للنساء في مصر (أنماط تصويتهم في المرحلة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١)، صادرة عن اختيار بالتعاون مع المنتدى العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية ومعهد السلام الدولي، ٢٠١٤، <https://goo.gl/HFRByB>

IDEA، <https://goo.gl/SDgRzT> مصدر هذه البيانات: المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (١١٠)

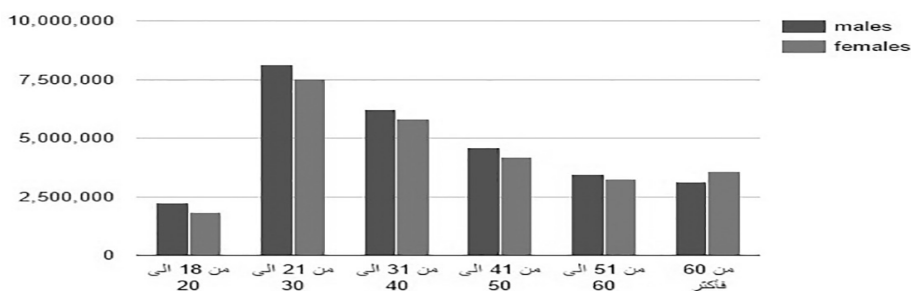
(١١١) المصدر موقع اللجنة العليا للانتخابات: <https://goo.gl/nKJ.Zq>



إحصائيات ناخبين برلمان ٢٠١٥. (١١٢)

الانتخابات الرئاسية:

المسجلين	إجمالي الأصوات	نسبة المشاركة	العام
٥٠,٩٥٨,٧٩٤	٢٦,٤٢٠,٧٦٣	%٥١,٩	٢٠١٢
٥٣,٨٤٨,٩١١	٢٥,٥٧٨,٢٣٣	%٤٧,٥	٢٠١٤



إحصائيات انتخابات الرئاسة ٢٠١٤. (١١٣)

بالنسبة للمشاركة على المستوى المحلي فهناك الفرصة التي يقدمها دستور ٢٠١٤ تحديدا المادة ١٨٠ والتي نصت على تمثيل المرأة وحددت ربع عدد المقاعد لها في المجالس المحلية، إلا أنه على

(١١٢) المصدر: موقع اللجنة العليا للانتخابات: <https://goo.gl/tVKzLQ>

(١١٣) المصدر: موقع اللجنة العليا للانتخابات: <https://goo.gl/tY00kM>

المستوى التطبيقي يتم الإحالة في المادة للقانون، الذي لم يتم إقراره حتى الآن، وتشير الآراء الأولية حول مقترحات القانون بأنه سيقوم بالدمج من حيث نظام الانتخاب بين النظام الفردي ونظام القوائم،^(١١٤) والذي من شأنه أن يؤثر على مشاركة النساء في الانتخابات حيث أنه يرتبط بإشكالية اعتماد الآلة الانتخابية في النظام الفردي بشكل ما على العلاقات الشخصية والتمويل، وهو ما سيؤثر بالسلب على مشاركة المرأة لاعتبارات كثيرة اجتماعية وثقافية، واعتبارات التوزيع الجغرافي.

الفرص والتحديات أمام مشاركة المرأة على المستوى المحلي:

هناك العديد من التحديات والمعوقات أمام مشاركة المرأة على المستوى المحلي، يعتبر تحدي التمويل من أبرز تلك التحديات، حيث أنه يؤثر على فرص المرأة للمشاركة في الانتخابات على المستوى المحلي، خاصة وأن العمل من خلال المبادرات كان به الكثير من الاعتماد على الجهود الذاتية في التمويل^(١١٥) وهو ما سيعصب استمراره في حالة دخول الانتخابات المحلية نتيجة لضعف الإمكانيات المادية للمرشحات وعدم وجود دعم من الأحزاب السياسية إلى جانب ظاهرة المال السياسي، ووجود شبكات المصالح في بعض المناطق والتي لا يزال يسيطر عليها رموز الحزب الوطني المنحل والذين تصعب المنافسة أمامهم بما يمتلكونه من آلة انتخابية^(١١٦)، وذلك في ظل اعتبارات اقتصادية تتجسد في ارتفاع نسبة البطالة بين النساء لتصل لـ ٤٠٪ وفقاً لتقديرات البنك الدولي،^(١١٧) والتي قدرها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر بأربعة أضعاف معدل البطالة في الرجال في عام ٢٠١٠.^(١١٨) وكلها عوامل تصعب على المرأة فرص الانخراط في العملية السياسية بشكل عام وبشكل أكثر وضوحاً على المستوى المحلي.

هناك تحدي أمام مشاركة النساء وهو لا يقل في أهميته عن تحدي التمويل، وهذا التحدي يرتبط باعتبارات الثقافة المجتمعية وتقبل عمل النساء من خلال الحليات وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاعتبارات التي تختلف من منطقة لأخرى^(١١٩)، فكثير من الفتيات والنساء اللائي اندمجن بشكل

(١١٤) قانون الحليات الجديد يقترب من المطة الأخيرة، موقع برلماني، ٢٠ يناير ٢٠١٧، <https://goo.gl/2csPcG>

(١١٥) مقابلة شخصية مع مروة المصري، والتي كانت إحدى عضوات اللجنة الشعبية ببولاق أبو العلا (منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣)، الخميس ٦ يوليو ٢٠١٧.

(١١٦) مقابلة شخصية مع ريتا نجيب أحد عضوات مبادرة محاميات مصريات، الأربعاء ١٩ يوليو ٢٠١٧.

(١١٧) «البنك الدولي: معدلات البطالة بين النساء في مصر بلغت ٤٠٪»، جريدة الوفد، ٥ يونيو ٢٠١٣، <https://goo.gl/BvR51n>

(١١٨) «أرقام وإحصاءات حول وضع المرأة في مصر»، المجلس القومي للمرأة، <https://goo.gl/zvYMc>

(١١٩) أشار لهذه الملاحظة تقريباً كل من تمت مقابلتهن (٥ من النساء والشابات) أثناء العمل على هذه الورقة.

أو بأخر في العمل الأهلي، قابِلن معوقات ترتبط بسيادة الثقافة الذكورية في بعض المناطق والتي لا تتقبل بالضرورة عمل المرأة العام أو ترشحها وانتخابها على المستوى المحلي، مما كان يعرضهن لبعض المضايقات^(١٢٠)، ترتبط تلك المعوقات أيضا بما يتطلبه العمل الأهلي، والذي يعتبر عملا تطوعيا بالأساس، من تفرغ، وهذا يطرح إشكالية توفيق الكثير من النساء بين عملهم على المستوى الأهلي وبين واجباتهم الأسرية^(١٢١). يمكن الإشارة أيضا لأحد التحديات وهو قلة الصلاحيات المخولة للمجلس المحلي، والثقافة العامة التي ترى أن نائب البرلمان أهم من نائب المجلس المحلي^(١٢٢).

٣. الفرص والتحديات أمام مشاركة الشباب على المستوى المحلي:

بالنسبة للشباب، فالفرص أمام مشاركتهم تتمثل أيضا في النص الدستوري، تحديدا المادة ١٨٠ والتي نصت على تمثيل الشباب وحددت ربع عدد المقاعد لهم في المجالس المحلية، إلى أنه هناك عدة إشكاليات تحكم مشاركتهم في الحياة السياسية بشكل عام وعلى المستوى المحلي أيضا، فقد كانت ولا زالت الدولة تقوم بفرض عددا من القيود على العمل السياسي للشباب على جميع المستويات، وعلى مستوى القوانين، فنجد أن غالبية القوانين المتعلقة بالعمل السياسي بها نصوص مقيدة لعمل الشباب. إلى جانب ذلك يشير العديد من الشباب إلى إشكالية أساسية ترتبط بالتضييق الأمني على عمل الشباب في المجال العام^(١٢٣).

وعلى مستوى الممارسة نجد أنه بالقياس على مستوى المجالس التشريعية على سبيل المثال، كان هناك عدد من التحديات التي واجهت المرشحين الشباب، كانت التحدي المادي وعدم امتلاكهم ماكينة انتخابية قوية وأدوات المنافسة من التحديات الأساسية أمام الشباب^(١٢٤)، وهي نفس الإشكالية التي يواجهها الشباب بالنسبة للمجالس المحلية في ظل المقترح الجديد لقانون المحليات إذا تم الاعتماد على الدمج بين النظامين الفردي والقوائم، فعلى الرغم من تحديد الدستور نسبة المقاعد المخصصة للشباب (ربع عدد المقاعد) إلا أنه ستظل إشكاليات التمويل، وعدم دعم الأحزاب السياسية لمشاركة الشباب في المحليات تمثل عوائق أمام مشاركة الشباب في المجالس المحلية، أيضا

(١٢٠) مقابلة مع أحد عضوات مبادرة «حقي» في منطقة الخليفة بالقاهرة، الخميس ٢٠ يوليو ٢٠١٧.

(١٢١) مقابلة مع أحد عضوات مبادرة «حقي» في منطقة الخليفة بالقاهرة، ٢٠ يوليو ٢٠١٧.

(١٢٢) مقابلة مع زهرة عبد المعطي أحد عضوات مبادرة «إنارة الشوارع بمنطقة الناصرية بأسوان»، ٢٠ يوليو ٢٠١٧.

(١٢٣) أشار لذلك اثنين ممن تمت معهم المقابلات، مقابلة مع أحد أعضاء اللجان الشعبية بالإسكندرية، ٢١ يوليو ٢٠١٧، وأيضا في مقابلة مع أحد أعضاء اللجنة الشعبية بميت عقبة، ١٨ يوليو ٢٠١٧.

(١٢٤) حبيبة محسن وآخرون، الحملات الانتخابية: الاستراتيجيات والتحديات، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٢، ص ٨٩-٩٠.

إذا استمر العمل بالنظام الفردي، من شأن هذا أن يصبح معوقا لمشاركة الشباب حيث أن النظام الفردي يعتمد بشكل كبير على الإمكانيات المادية والانتماءات القبلية بشكل ما وهو ما يظهر في محافظات الصعيد على سبيل المثال.^(١٢٥)

خامسا: تقييم العوامل الذاتية المتمثلة في نقاط القوة والضعف داخل تلك المبادرات الأهلية وكيف يمكن الاستفادة من نقاط القوة في تجربة العمل المحلي:

خلقت هذه النماذج مساحة لتدعيم مشاركة النساء والشباب وذلك لاعتمادها على آليات عمل تختلف بشكل كبير عن المؤسسات التقليدية، فهذه المبادرات ركزت بشكل كبير على تدعيم قيم المواطنة من خلال عملها سواء من حيث دمجها لفئات مجتمعية متنوعة، مثل ضمها لأعضاء مختلفين في التوجهات والأفكار ولكن يجمعهم التركيز على قضايا بعينها مثل مبادرة اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة.^(١٢٦) أيضا يمكننا الإشارة إلى أن من آليات عمل هذه المبادرات هو العمل بشكل تشاركي سواء من حيث مرحلة تحديد الاحتياجات أو من حيث عمليات صنع القرار، فالعديد من تلك المبادرات كان يعتمد على التصويت الجماعي بشكل أساسي لاتخاذ القرارات.

تجدر الإشارة أيضا إلى أحد الآليات المختلفة التي تستخدمها تلك المبادرات وهي محاولات التشبيك بين المبادرات أو المجموعات المختلفة والتي تركز على قضايا معينة وهذا على سبيل المثال ما ظهر أثناء كتابة دستور ٢٠١٤ من حيث ضغط وتركيز المنظمات النسائية للنص على ضمانة حقوق النساء في الدستور، أيضا محاولات المبادرات الشبابية للضغط من أجل المزيد من التعديلات التشريعية لضمان نسبة تمثيل للشباب في المجالس المحلية أو في حالة التشبيك لتحقيق مصالح مشتركة ترتبط بتطوير المناطق وخدمة الأهالي كما كان الحال بين محليات الدقي والعجوزة وبين اللجنة الشعبية بميت عقبة.^(١٢٧)

استطاعت تلك المبادرات أو المجموعات أيضا أن تحقق انتشار بين المواطنين، وربما يعود ذلك لاشتباكها بشكل مباشر مع حياة المواطنين اليومية ومشكلاتهم كما في حالة اللجان الشعبية ومحليات الدقي والعجوزة، ومن هنا يمكننا استنتاج أن بعض هذه الملامح إذا تم الاستفادة منها في العمل المحلي، من شأنها أن تسهم في تدعيم مشاركة النساء والشباب ومن ثم تدعيم لقيم المواطنة

(١٢٥) انتخابات المحليات: أحزاب وشباب... وأمل، مراسلون، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤، <http://is.gd/b4gHYq>

(١٢٦) مقابلة مع أحد أعضاء اللجان الشعبية بالإسكندرية، ٢١ يوليو ٢٠١٧.

(١٢٧) محليات الدقي والعجوزة: إشراك المواطنين في المناطق المهمشة، تضامن، ٢٦ يوليو ٢٠١٥،

<https://goo.gl/kRZibT>

من خلال العمل المحلي وتطويره.

وأما بخصوص نقاط الضعف التي ترتبط بتلك المبادرات ومن شأنها أن تعيق من عمل هذه المبادرات أو المجموعات، يمكننا هنا الإشارة إلى أن العديد من هذه المبادرات وعلى الرغم من وجود نوع من أشكال التنظيم كوجود مسميات مثل وجود منسق عام، مساعد، لجان فرعية. الخ. يعاني من عدم وجود لائحة داخلية وهذا من شأنه يعوق عملية سير العملية التنظيمية^(١٢٨)، كما هو الحال على سبيل المثال في مبادرة «المحليات للشباب» والتي عانت من وجود إشكاليات تتعلق بالهيكل التنظيمي للمبادرة حيث أنها تعتمد وبشكل أساسي على التطوع مما يجعل هناك صعوبة في تقييم والتزام بعض الأفراد.^(١٢٩)

خاتمة:

من خلال استعراض وتقييم تواجد النساء والشباب من خلال النشاط الأهلي والانتخابات السابقة، يمكننا الخروج بعدة خلاصات:

- يعتبر العمل الأهلي، على الرغم من نقاط الضعف السالف ذكرها، مساحة لمشاركة النساء والشباب في مقابل تمثيلهم الكامل من خلال العملية السياسية الرسمية (الانتخابات المحلية الأخيرة عام ٢٠٠٨ على سبيل المثال)، وبالتالي عندما سنحت الفرصة أمامهم للمشاركة بشكل فعال مع قيام الثورة، شهدنا بروز العديد من المبادرات والمجموعات التي تشترك مع العمل المحلي بشكل واضح وتحقق بعض النجاحات الملموسة سواء من حيث توفير الخدمات العامة أو من حيث إدماج وإشراك المواطنين وتحديد النساء والشباب.

وبالتالي يمكننا هنا استنتاج أن السياق يلعب دورا هاما في تدعيم عمل تلك المجموعات عن طريق إتاحة الفرص (الدستور مثلا) أو وضع المزيد من المعوقات (التضييق الأمني، قوانين التظاهر، الجمعيات الأهلية، قوانين مباشرة الحقوق السياسية).

إلى جانب ذلك، يمكننا استخلاص أن المبدأ الأساسي الذي حاولت تلك المبادرات بناء عملها عليه هو الجمع والتوفيق بين المواطنين مع اختلاف انتماءاتهم الدينية، الطبقية، الفكرية والسياسية بل وركزت أيضا على بناء كوادرات وتدعيم مهارات المهتمين بالعمل المحلي وذلك لتحقيق مصالح مشتركة ترتبط في الكثير من الأحيان بتطوير وتنمية المجتمعات المحلية

(١٢٨) رانيا زادة، الحركات الشبابية والتحول الديمقراطي في مصر، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، أكتوبر ٢٠١٤.

(١٢٩) مقابلة مع أحد أعضاء اللجنة الشعبية ببولاق أبو العلا، ١٨ يوليو ٢٠١٧.

من شأن ذلك أن يساهم بشكل ما في تحقيق المواطنة بمختلف أشكالها، ولكنه سيرتبط ليتحقق بإحداث تغيير في التصور حول كيفية وآليات العمل المحلي ودور المجالس المحلية في تدعيم تلك القيم من خلال مشاركة المواطنين.

تقييم تواجد النساء والشباب على المستوى المحلي عبر النشاط الأهلي والانتخابات السابقة في تونس

محمد الصحي الخلفاوي

تمثل الديمقراطية المحلية ركيزة أساسية في البناء الديمقراطي الوطني والمدرسة الأولى للممارسة الديمقراطية والفضاء المواطني الأمثل الذي يمكن أن يساهم في ترسيخ مبادئ المواطنة. هذه المواطنة التي تعتبر مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة التي تضمن لهم حقوقا مدنية، سياسية، اقتصادية واجتماعية نتيجة لانتمائهم للمجتمع وفي الوقت ذاته تلزمهم واجبات يتحتم عليهم أدائها.^(١٣٠) هذا الفضاء سعت له شعوب المنطقة العربية انطلاقا من ثورة تونس سنة ٢٠١١.

رغم سعي الأنظمة التسلطية إلى محاولة تلميع صورتها من خلال استجماع بعض مقومات الديمقراطية المتمثلة أساسا في الإيهام بتشريك الشباب والمرأة في الحياة السياسية وطنيا ومحليا من أجل التسويق لأنظمتها، إلا أن مشاركة هذين المكونين بقيت صورية وعبر قنوات الحزب الحاكم أو زبائنه من الأحزاب والجمعيات. مثلت ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ فرصة سانحة لإعادة صياغة الشأن المحلي وتكريس الديمقراطية المحلية التي تعتبر أساس العمل الديمقراطي المواطني. إلا أن الأوضاع السياسية التي رافقت التحول الديمقراطي في تونس حالت دون ترسيخ ذلك خاصة أمام الإرث القمعي للنظام السابق. لم يمنع كل هذا من انبعاث بعض تجارب ناجحة وأقل نجاحا خاصة في مستوى مشاركة المرأة والشباب في إدارة الشأن المحلي.

لقد شكلت التجارب السابقة في مستوى المحطات الانتخابية على المستوى الوطني^(١٣١) وتبعاتها في مستوى الفعل السياسي، دعما لتواصل عزوف مشاركة الشباب والمرأة في الشأن الوطني بالتالي في الشأن المحلي من خلال انعدام الثقة في السياسيين والأحزاب السياسية من جهة لكن من أخرى العزوف على المشاركة الفعلية في الشأن المحلي واعتباره امتدادا للشأن الوطني من خلال معاينة سيطرة الأحزاب السياسية عليها ودخولها في صراعات حزبية.

(١٣٠) ميشال مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، تعريب عادل الهواري وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٤، ص ١١٠.

(١٣١) انتخابات المجلس التأسيسي سنة ٢٠١١ وانتخابات مجلس نواب الشعب سنة ٢٠١٤.

أولاً: مشاركة الشباب والمرأة في النشاط المحلي بين العزوف السياسي والعمل الأهلي

لقد شكل حل المحليات في تونس بعد الثورة مجالا مفتوحا أمام الشباب والمرأة للانخراط في العمل المحلي، إلا أن وطأة وثقل الشأن السياسي كانت عائقا أمام الشباب والمرأة الناشطين في المجتمع الأهلي، حيث أنه وبعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ وحل كل المجالس المحلية قام عدد من الأحزاب المحسوبة على المعارضة غير القانونية بغزو المحليات باعتبارها هيكلا رسميا يمكن من الانتشار والسيطرة السياسية وصد أي محاولة للحزب الحاكم القديم من العودة.

١. إشكاليات مشاركة الشباب والنساء في النشاط المحلي:

لقد شكلت سنوات ما بعد الاستقلال إلى حدود ١٤ يناير ٢٠١١ ثقلا كبيرا على التغيير المجتمعي في اتجاه اعتبارا المواطن شريكا أساسيا في الشأن العام. ولئن كانت المحليات تمثل الفضاء الأمثل للرفع من حس المواطنة إلا أن هذه السنوات رسخت في الخيال والوعي الجمعي صورة قائمة عن مؤسسات الدولة بما فيها المحليات التي لازال يعتبرها المواطن امتدادا للسلطة السياسية في الجهات ومثلة للأحزاب الوطنية التي لا تحظى عموما بثقة المواطن. من جهة أخرى ورغم ارتفاع وتيرة العمل الجمعياتي فإن الشباب والمرأة ضلوا مقعدين بهذه الأفكار المسبقة أمام سيطرة الأحزاب على الفضاء الجمعياتي والمحلي من خلال بسط السلطة لنفوذها بعد الإشكاليات التي أضحت تعاني منها البلديات من خلال تنصيب نيابات خصوصية أصبحت فيما بعد إدارية مما زاد في اغلاق المحليات على نفسها ليصبح تشريك المجتمع المدني من باب المنة وليس من قبيل الإيمان بأهميته.

من جهة أخرى فإن غياب الثقة في الشأن السياسي والأحزاب السياسية جعل الشباب عازفا عن الانخراط في العمل السياسي ولئن كانت هذه فرصة سانحة لهم للانخراط في العمل الجمعياتي والمحلي إلا أنهم يعتبرون المحليات سلطة وجب مقاومتها باعتبار سيطرة الأحزاب السياسية عليها، في هذا السياق نجد أن عدد كبير من الشباب لا ينوي المشاركة في الانتخابات البلدية المقبلة.^(١٣٢)

لئن شكلت القوانين انطلاقا من الدستور التونسي وصولا إلى التنقيحات التي طرأت على المجلة الانتخابية فيما يخص المحليات والتي اتجهت نحو تدعيم تواجد الشباب والمرأة في المحليات^(١٣٣) من خلال تبني القوانين الضرورية التي تحتم على القوائم المترشحة للانتخابات البلدية ضمان تواجد

(١٣٢) المقرر تنظيمها يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٧.

(١٣٣) الفصل ٤٩ الفقرة ٩، ١٠ و ١١ من المجلة الانتخابية المنقحة من خلال القانون الأساسي عدد ٧ لسنة ٢٠١٧.

الشباب والنساء، فإن الواقع المحلي ظل تقليدياً من حيث الممارسة.

لقد شكلت مشاركة الشباب والمرأة قبل الثورة واجهة تسويقية للنظام السابق طيلة خمسة عقود من الزمن مما أرسى تقاليد غمطية على مستوى العمل البلدي ورسخ سلبية كبيرة في وعي الشباب ودعم استقالة المرأة من العمل البلدي باعتباره شأناً ذكورياً بالأساس. من هذا المنطلق وبعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ فإن جملة ترسبات الماضي ظلت حاضرة من خلال محاولات أحزاب المعارضة التقليدية التي سيطرت على الشأن السياسي الوطني والمحلي إعادة إنتاج نفس ديناميكيات النشاط المحلي باعتباره أرضية سياسية قادرة على تحقيق التوسع والانتشار بالتالي احتكار الكتل الانتخابية لصالحها استعداداً للمحطات السياسية التي تلت الثورة. وفي هذه الصدد فإن أغلب المحليات شهدت زحفاً حزبياً والبعض منها شهد زحفاً قَبلياً أي تم تكوين النيابات الخصوصية التي عوضت المجالس البلدية على الأساس الحزبي أو الانتماءات القبلية خاصة بولايات الجنوب^(١٣٤) مما شكل عائقاً أمام الوعي الحقيقي بالديمقراطية المحلية وأهمية ترسيخ قيم المواطنة.

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في مارس ٢٠١١^(١٣٥) واستعادة الدولة لدورها في الضبط الإداري عملت على استعادة سيطرتها على المحليات من خلال إعادة تشكيل النيابات الخصوصية على أساس التوازن السياسي مما ساهم في إعادة ترسيخ النمط السابق في أذهان الناس للنشاط المحلي مع اختلاف في الفاعلين الذين كانوا ينتمون لحزب واحد وأضحوا اليوم ينتمون لأحزاب متعددة لكنها تحمل نفس أفكار الماضي ليتواصل عزوف الشباب والمرأة عن المشاركة الفعلية في تقرير المصير على المستوى المحلي. دفع هذا الوضع الجديد بالجمعيات إلى العمل على التصدي لذلك من خلال التشبيك في المجتمع المدني والعمل على ترسيخ قيم المواطنة والدفع بالشباب والمرأة ليكونوا فاعلين أساسيين سواء من خلال الأحزاب التي ينتمون إليها أو من خلال العمل الأهلي. بالتالي فإن التوعية كانت المرحلة الأساسية والمهمة التي اشتغلوا عليها ومثلت هدفهم الأساسي لكسر الصورة النمطية لدى الشباب والمرأة ودفعهم نحو الإيمان بأن النشاط المحلي ممكن خارج الأطر الحزبية من خلال تنفيذ المشروعات التي تمس المواطن مباشرة وترسخ قيم المواطنة فيهم.

لقد مثل النسيج الجمعياتي أرضية مهمة لتمكين الشباب والمرأة من اكتساب المهارات والتقنيات وحمل الدولة على تشخيص معضلات مشاركتهم والوقوف على أسباب العزوف ودعم الإطار القانوني في اتجاه إيجاد الحلول الضرورية التي تمثلت في إقرار التنافس الأفقي والعمودي بين الرجل والمرأة وفرض تواجد الشباب في القوائم الانتخابية. لكن هذه الحلول القانونية بقيت تبعث

(١٣٤) على غرار ولايات مدنين، قبلي، توزر، سيدي بوزيد، قفصة وتطاوين.

(١٣٥) التي ترأسها الباجي قائد السبسي.

على التخوف والريبة من تمكن القوائم المستقلة أو المجموعات الناشطة خارج الأحزاب السياسية والمؤمنة بأهمية العمل البلدي على مجارة النسق القانوني في ظل غياب دعم الدولة للمجتمع المحلي^(١٣٦) وهو ما قد يؤدي إلى تحديد قنوات النشاط المحلي من خلال الأحزاب السياسية لا غير باعتبار امتلاكها للوسائل التنظيمية والمادية.

إن الفترة التي تلت الثورة في تونس وإلى حد الآن عرفت نشاطا حثيثا وكبيرا في إطار دعم تواجد الشباب والمرأة في المحليات وحثهم على المساهمة الفعالة في ذلك حيث عمل عدد كبير من الجمعيات على تنظيم الورشات والندوات لتمكينهم من الوسائل العملية والتقنية في شتى المجالات المتعلقة بإدارة الشأن المحلي، لكن بقي ذلك يمثل قصورا باعتبار أن أغلب البرامج متجهة نحو اعتبار الشباب والمرأة شركاء في الشأن المحلي وليسوا أصحاب قرار وليست لهم القدرة على الممارسة الفعلية إلا من خلال القنوات الرسمية. فمن خلال تجارب النيابات الخصوصية التي استقرت في تونس بعد الثورة والتي كان أغلب أعضائها من موظفي الدولة وبعد حصول صراعات عديدة بين أعضائها المعينين من خارج إطار الدولة والذي كان أساسه سياسيا حزبيا، يمكن استقراء مدى تواصل عزوف الشباب والمرأة على المشاركة في الحياة السياسية في تونس عموما وعلى المشاركة في الحياة المحلية خصوصا حيث بينت استبيانات الرأي حول المشاركة في الانتخابات البلدية القادمة^(١٣٧) عدم رغبة الشباب الذين يمثلون ٦٠٪ من عدد الناخبين، في المشاركة في الانتخابات المذكورة^(١٣٨) حيث عبر ٣٨٪ منهم صراحة نيتهم مقاطعة صناديق الاقتراع في حين لازل ٣١٪ منهم قيد الشك في نية المشاركة^(١٣٩)، من جهة أخرى فإن الملفت للنظر أن ٧٨٪ من الشباب لا يهتم بالنقاشات والاجتماعات التي تنظمها السلطات المحلية والجهوية إلى جانب أن نسبة ٧٧٪ من الشباب غير منخرط بأي حزب سياسي و ٧٥٪ منهم غير منخرط بأي جمعية ولم يشارك في أي نشاط جماعي.^(١٤٠)

أما فيما يتعلق بالمرأة فإن النشاط الحثيث للمجتمع المدني لم يفرز بعد النتائج التي يصبو لها بالنظر إلى خصوصية علاقة المرأة بالشأن المحلي ورغم ما من تعدد المنتديات والندوات المخصصة

(١٣٦) مصطفى القلعي، رهانات اللامركزية والديمقراطية المحلية في تونس، جريدة العرب، ١٠ فبراير ٢٠١٧. <https://is.gd/YwGMNu>

(١٣٧) المقرر تنظيمها في ١٧ ديسمبر ٢٠١٧.

(١٣٨) عصام الدين الراجحي، الشباب التونسي وهران المشاركة السياسية، موقع الجزيرة نت. <https://is.gd/w9IFHf>

(١٣٩) دراسة حول مفهوم الديمقراطية التشاركية لدى الشباب في تونس، إعداد منظمة أنا يقظ، ٢٠١٥، ص ٧، <https://is.gd/efsQeo>

(١٤٠) المرجع السابق، ص ١٠.

للغرض على غرار أنشطة شبكة التحالف من أجل نساء تونس التي تعمل على التوعية بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية عموماً وفي الشأن المحلي خصوصاً،^(١٤١) وكذلك تجربة جمعية أصوات نساء^(١٤٢) التي قامت ببعث مجلس نساء بنزرت^(١٤٣) من أجل الوقوف حول متطلبات العمل البلدي وكيفية تدعيم مشاركة المرأة في ذلك.^(١٤٤) لكن كل الأنشطة الموجهة للمرأة لم تحقق النجاح المطلوب في الوقت الراهن حيث أن تواصل سيطرة الفكر الذكوري على المناصب القيادية والتسييرية ظل راسخاً ولم يتجاوز تواجد المرأة طيلة عقود نسبة ٣٢٪ رغم الأطر القانونية والتشريعية الداعمة^(١٤٥) والمعززة لتواجد المرأة حيث لم تشغل إلا أربعة نساء منصب رئيس بلدية و ١٠ شغلن منصب رئيس دائرة بلدية،^(١٤٦) من جهة أخرى فإن ٥٣٪ من النساء الريفيات عبرن عن نيتهم عدم المشاركة في الانتخابات البلدية القادمة وأن ٨٨٪ منهم مقتنعات بأن الدولة ليست جادة لتحسين أوضاعهن خاصة على مستوى الخدمات وتمكينهن من ملكية وسائل الإنتاج، إلى جانب أن ٧٠٪ منهن لا يثقن بالمسؤولين المحليين من ولاية ورؤساء نيابات خصوصية.^(١٤٧)

وكان لسيطرة الأحزاب السياسية الأثر السلبي على العمل الأهلي في المحليات وبالتالي على مشاركة المرأة والشباب من خلال الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ولعل بعض التجارب الحاصلة قادرة على ترجمة ذلك وفي الصدد نسوق تجربتين كدليل على جملة هذه المقولات.

٢. نماذج من محاولات إدارة الشأن المحلي من قبل الشباب والنساء

مباشرة بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ لم تغب محاولات إدارة الشأن المحلي من قبل الشباب والنساء لكنها كانت قليلة جداً بالنظر لعدد البلديات والدوائر البلدية، وكانت أغلب التجارب فاشلة بالنظر إلى النسق السياسي العام الذي عرفته البلاد رغم الحراك المجتمعي اللافت الذي تركز على

(١٤١) جريدة المغرب بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٧ <https://is.gd/bgFU3J>

(١٤٢) تكونت في مارس ٢٠١١ <https://is.gd/a6hnK9>

(١٤٣) يعني بقضايا المرأة وانتظاراتها على المستوى المحلية بنزرت (٦٠ كلم شمال تونس).

(١٤٤) تصريح منسقة برامج المجلس سارة بن سعيد، <https://is.gd/QfEJ0I>

(١٤٥) تصريح جنان لم (أستاذة القانون العام) لجريدة الشروق، ٩ مايو ٢٠١٦ <https://is.gd/H9VPE3>

(١٤٦) نزيهة بوسعيد، نساؤنا في الجهات: كادحات وعن مواقع القرار مغيبات، جريدة الشروق، ٩ مايو ٢٠١٦ <https://is.gd/H9VPE3>

(١٤٧) سبر آراء للنساء الريفيات، منظمة أنا يقظ، سنة ٢٠١٦ <https://is.gd/QG2KYy>

قيم المواطنة والنوع الاجتماعي. وللوقوف على ذلك سنسوق تجربتي بلدية مدين ومنزل بوزيان بولاية سيدي بوزيد.

أ. إدارة الشأن المحلي من قبل المجتمع الأهلي بمنزل بوزيان^(١٤٨) بعد الثورة:

لقد كانت ولاية سيدي بوزيد مهد الثورة في تونس وانطلاقة الشرارة الأولى فيها يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٠. بعد الثورة ووعيا بأهمية العمل وإدارة الشأن المحلي في الأخذ بزمام الأمور والحد من تدخل السلطة المركزية، تم تكوين لجنة تسيير تكونت أساسا من ١٢ عضوا من بينهم ١٠ من الشباب والذين من بينهم ٤ نساء، وكانت هذه اللجنة تعمل من خلال النشاط الأهلي أي من خلال الجمعيات التي تكونت بعد الثورة وساهمت في الإدارة الوقتية للمحلية وتنفيذ بعض المشروعات خاصة منها المتعلقة بالبيئة والفلاحة وحاولت توفير الموارد المالية الضرورية التي شكلت عائقا كبيرا أمام نشاطهم. من جهة أخرى فقد كان لمحاولات الأحزاب السياسية السيطرة على الشأن السياسي الوطني ومنه الشأن المحلي أكبر عائق لذلك حيث أن اللجنة المحلية المنبثقة في منزل بوزيان عانت ولأشهر من محاولات الأحزاب السيطرة عليها وتعطيل محاولاتها في إقامة مشروعات محلية عن طريق المجتمع المدني لإيجاد عدد من الحلول للمشاكل التي تمر بها. لقد كان لمشاركة النساء في هذه اللجنة الأثر الإيجابي من خلال اعتنائهن بالمرأة الريفية ومحاولة إقامة مشروعات فلاحية وحرفية صغرى حسب خصوصيات الجهة وتشريكهن في النشاط المحلي الذي يعاني أساسا من افتقاد البنية التحتية.

لقد كان الجانب التنظيمي في غاية التناسق حيث مثلت كل عمادة في اللجنة بعضو أو أكثر للوقوف على احتياجات كل واحدة منها وكان الاتجاه نحو تشخيص احتياجات المحلية ومحاولة تنفيذها. إلا أن كل النوايا اصطدمت بقلّة الموارد المالية و سطوة الأحزاب السياسية وسعيها للسيطرة على المجالس المحلية فكان تدخل الدولة من خلال تعيين نيابة خصوصية حتى تتمكن من التسيير اليومي الذي تعطل بفعل المشاحنات السياسية بين مختلف التوجهات والإيديولوجيات.

ب. إدارة الشأن المحلي من قبل المجتمع الأهلي في مدين^(١٤٩)

إثر ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ قرر أهالي الجهة بعد حل المجلس البلدي تكوين لجنة لإدارة الشأن المحلي والتي شكل الشباب ٨٠٪ من أعضائها. إلا أن البعد السياسي والقبلي كان سببا في الانكباب على المشاغل المحلية وتشريك المواطنين في ذلك فبرزت الصراعات بين الأحزاب وممثلي

(١٤٨) تقع محلية منزل بوزيان بولاية سيدي بوزيد بالوسط التونسي.

(١٤٩) تقع في الجنوب الشرقي التونسي.

القبائل حول تشكيل اللجنة إلى جانب تكوين عدد كبير من الجمعيات التي تمثل أحزابا سياسية مما وأد فرصة مشاركة الشباب والمرأة في تنفيذ مشروعات والمساهمة في إدارة الشأن المحلي.

لقد شكل التوزيع القبلي والفكر الذكوري المحافظ في الجنوب التونسي عائقا كبيرا أمام فسخ المجال لمشاركة الشباب والمرأة في الشأن المحلي والتوجه نحو ترسيخ قيم المواطنة وتجذيرها في إطار الديمقراطية المحلية، حيث لم تتمكن اللجنة المكونة للمحلية من مزاوله أنشطتها رغم توفر العنصر الشبابي. وكان سعيها يهدف أساسا للسيطرة على المحلية وليس خدمة الشأن المحلي لتبقى مسألة الريادة والقيادة للأفكار السياسية والأيدولوجيات السياسية والعرقية مهيمنة بشكل كلي مما اضطر الدولة للتدخل من خلال تعيين النيابات الخصوصية لتفادي الإشكاليات الإدارية والقانونية المطروحة من جهة ومن أخرى لضمان استمرارية المرافق العمومية أمام اعتباطية الإدارة والتسيير الذاتي لأبناء الجهة. لكن هذه الإشكاليات طرحت عدم قدرة الدولة والمشرفين عليها وبالأحرى غياب الإرادة حينها من قبل الدولة في تدعيم التجارب المحلية للإدارة الذاتية.

لكن كل هذا العزوف عن المساهمة في العمل المحلي فإن تجربة جمعة^(١٥٠) تبقى التجربة الوحيدة المتميزة والناجحة وتترجم مقارنة جديدة تجمع بين أهمية المجتمع المدني وانخراطه في العمل المحلي إلى جانب بعض التجارب الأخرى التي تقل أهمية عن تجربة جمعة.

ثانيا: تجسيد الوعي بأهمية النشاط المحلي والانخراط فيه

رغم أن الإطار العام الجديد الذي منحتة الثورة من أجل التغيير عموما والانخراط في العمل المحلي من أجل تكريس الديمقراطية المحلية خصوصا، فإن التجارب التي يمكن لها أن تترجم ذلك ظلت قليلة جدا رغم الانفجار الذي شهده المجتمع المدني في عدد الجمعيات التي تكونت بعد الثورة والتي قفزت من ٩٦٠٠ جمعية إلى ٢٠٧٤١.٢٠١^(١٥١)

١. تجربة جمعة

لقد مثلت تجربة جمعة المثال الوحيد البارز على انخراط المجتمع المدني في العمل المحلي والنهوض به، حيث ومن خلال وعي المواطنين المحليين بأهمية العمل من أجل النهوض بالمحلية وتشريك كل الأهالي في إدارة الشأن العام. كما أنها في نفس الوقت ترجمت مدى قدرة المجتمع المحلي على تكريس اللامركزية وتمكين المحلية من أن تكون قاطرة للتنمية ودافعا للمواطن في أن يكون مبادرا في تخفيف

(١٥٠) التابعة لولاية قبلي أقصى الجنوب التونسي.

(١٥١) حسب إحصائيات موقع إفادة التابع للحكومة التونسية، <https://is.gd/FXFWJ3>

العبء عن الدولة من جهة ومن أخرى القيام بواجباته التي تفرضها المواطنة.

مثلت التجربة خروجاً عن المألوف، فحينما كانت أغلب الجهات الأخرى تغرق محلياً في الصراعات الإيديولوجية والسياسية العقيمة، اتجه أبناء جمة إلى العمل على تحقيق أهدافها المتمثلة في تغيير حقيقي للوضع المعيشي للناس من خلال تغيير أساليب الإنتاج المتبعة من قبل فئة قليلة كانت مستأثرة بخيرات الواحات في تعبير عن تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي مما ساهم في تفكير المجتمع المحلي، في اتجاه تلبية حاجات عموم الناس في إطار التوزيع العادل والمتضامن للثروة الاجتماعية.

إثر الثورة قام شباب الجهة باستعادة واحات جمة^(١٥٢) التي كانت تسوغ إلى رجال الأعمال المتنفيدين القريين من النظام السابق فيما يجسد سوء استغلال الملك العمومي الخاص وحرمان شباب الجهة من الاستفادة منه. حيث مكنت مرحلة التشخيص من الوقوف على الحاجة الملحة لأن ينخرط جميع الأهالي في تطوير المشروع انطلاقاً من حاجيات المحلية الضرورية وإيجاد الصيغة القانونية لإنجاح المشروع. لقد مثل الإطار الجمعياتي الفضاء الأنسب لإدارة مشروع الاستثمار في الواحة حيث تم تكوين جمعية^(١٥٣) بالجهة حيث تم انتخاب هيئتها من قبل الأهالي أي أن كل الأهالي مساهمون في الجمعية التي أصبحت توازي السلطة المحلية. استهلكت الجمعية نشاطها باستصلاح الأرض الفلاحية التي كانت تحوي ١٠ آلاف نخلة وتدعيمها بغراسات جديدة، وكانت العملية فرصة لتوفير طاقة تشغيلية قارة بلغت ١٣٣ موطن شغل قار (حيث كانت تشغل ٢٠ عاملاً قبل استغلالها من قبل أبناء الجهة) وطاقة تشغيلية موسمية بلغت ١٣٠ موطن شغل^(١٥٤) قابلة للتطوير أكثر. هذه الأرقام رسخت في الوعي الجمعي لأبناء الجهة قدرتها على أن تكون مورد رزق وآلية للحد من النزوح وطلب الشغل في جهات أخرى.

حققت السنوات الأولى للاستغلال نقلة نوعية في مردودية المشروع حيث بلغت الإيرادات بعد إحكام التصرف تطوراً إذ حقق في السنة الأولى ٩٦٩ ألف دينار (سنة ٢٠١١) لتصل إلى مليون دينار و ٧٠٠ ألف سنة^(١٥٥) ٢٠١٦ (بعد أن كانت تقدر بحوالي ٤٥٠ ألف دينار قبل سنة ٢٠١١)، ليأتي دور الجمعية لاحقاً لاستثمار هذه المداخيل بعد طرح المصاريف، حيث

(١٥٢) أرض فلاحية على الملك الخاص للدولة عرفت بزراعة النخيل وإنتاج التمور وهي المصدر الوحيد للمداخيل بالجهة.

(١٥٣) جمعية حماية واحات جمة تكونت قانونياً في ٢٠ مارس ٢٠١٢.

(١٥٤) محمد سميج باجي، تجربة جمة بالأرقام، موقع نواة، ١٤ أكتوبر ٢٠١٦ <https://is.gd/8xxetb>

(١٥٥) المرجع السابق <https://is.gd/8xxetb>

حددت الجمعية حاجيات الجهة وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة^(١٥٦) التي لم تتمكن من تحقيقها الجهات الرسمية المحلية طيلة عقود. فكانت الأولوية للبنية التحتية للمحلية حيث قامت الجمعية بتنفيذ جملة من المشروعات ذات الصبغة العامة والتي تصب في مصلحة المجموعة المحلية، حيث تم توجيه العائدات إلى عدد من القطاعات العمومية التي مست الجانب الاقتصادي والمرفقي (الصحة، التعليم، السكن...) والثقافي، مع الإشارة إلى أن هيئة الجمعية تستشير الأهالي في إقرار أغلب المصاريف باستثناء تلك المتعلقة بمعدات الضيعة التي عرفت بدورها تطورا من ذلك اقتناء صهريج وجرار وآلة حراثة.

إن الاستثمار في الشأن المحلي كان الهدف الأساسي للجمعية، حيث قامت بتدعيم المشروعات ذات الأولوية والتي مثلت عائقا مرفقيا بالجهة في غياب الدولة، فتم بناء سوق محلي مغطى على أن تكون عائداته المالية للبلدية، كما تم بناء قاعة دروس جديدة بالمدرسة الابتدائية لتدعيم طاقة الاستيعاب وسد حاجيات المحلية بالتالي الحد من التنقل إلى جهات مجاورة من أجل مزاولة الدراسة وفي نفس السياق ترميم المعهد الثانوي الذي لم يتمكن من الحصول على دعم الحكومة المركزية ممثلة في وزارة التربية لسنوات. وعلى المستوى الصحي فقد قدمت الجمعية الدعم للمستشفى المحلي من خلال تمكينه من اقتناء آلة تشخيص للكشف عن سرطان الثدي إلى جانب اقتناء سيارة إسعاف مجهزة.

أما على المستوى الثقافي والرياضي فقد قامت الجمعية برصد ميزانية خاصة لبناء قاعة رياضية مغطاة متعددة الاختصاصات بالمعهد الثانوي بالجهة حيث انطلقت الجمعية من خلال بلدية المكان في الشروع في البناء، إلى جانب توفير ملعب حي بالجهة لتمكين الشباب من الترفيه، ومن جهة أخرى فقد تمكنت الجمعية من إعادة تجهيز المكتبة العمومية بعدد من المعدات. لم تتوقف إنجازات الجمعية على المستوى المحلي في هذه الحدود حيث طالت أغلب المرافق العمومية على غرار إعادة تهيئة المقبرة وترميم مسجدين إلى جانب تجهيز مركز الحرس الوطني بمعدات مكتبية.^(١٥٧)

لكن ورغم ما قدمته تجربة جمنة من مثال جيد للتسيير الذاتي والمحلي ومساهمة شباب الجهة الفعالة، فإن مساهمة المرأة بقيت نقطة ضعف التجربة حيث لم تتواجد المرأة في الهيئة المسيرة ويعود ذلك بالأساس إلى الطبيعة المجتمعية المحافظة بالجهة حيث أن المرأة لا تحظى بتواجد لافت وغير معنية بالعمل المحلي عموما.

(١٥٦) غسان بن خليفة، هنشير جمنة، موقع نواة، ١١ يوليو ٢٠١٥، <https://is.gd/dbQF6W>

(١٥٧) حوار مع الطاهر الطاهري رئيس جمعية حماية واحات جمنة، صدر بالحوار المتمدن بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥، <https://is.gd/TENONY>

إن تجربة جمنة قدمت جملة من الاعتبارات التي ساهمت سلبا في التأثير على الشباب وحملهم على إعادة صياغة نظرهم للعمل البلدي، فرغم ما حققته التجربة من نجاح ميمز أثبت أن الأحزاب السياسية ومن خلال إدارتها للدولة ترفض التنازل أو القبول بمشاركة الآخر المستقل في إدارة الشأن المحلي وبلورت عدم رغبة الدولة في تمكين المحليات من التسيير الذاتي من خلال الصراع القانوني الدائر في المحاكم حول أحقية التجربة في الاستمرار وسعي السلطة السياسية للحفاظ على منوال اقتصادي عمودي مركزي تكون فيه اللامركزية مجرد شعار وان كانت منظمة قانونيا. (١٥٨)

٢. تجربة جمعية حماية واحات شني بقابس

لقد مثلت واحات شني بقابس (١٥٩) المتنفس البيئي الوحيد بجهة عرفت وجود المصنع الكيميائي الذي كان مصدر تلوث بالجهة، وكانت جمعية حماية واحات شني (١٦٠) تعمل على تدعيم هذه الواحات وصيانتها باعتبارها مصدر بيئي وفلاحي أساسي وهي توفر موارد ذاتية للمحلية وفرص عمل لأبنائها. إلا أن هذه الواحات عرفت تراجعاً كبيراً خاصة على مستوى الري بسبب إفرازات المصنع الكيميائي الملوثة للينابيع والأعين التي هي مصر السقاية بها (١٦١) إلى جانب مقاومة زحف الرمال (١٦٢).

حيث تمكنت جمعية صيانة واحات شني من تحسيس أهالي الجهة بأهمية الموضوع وقامت بحشددهم من أجل العمل على إعادة تهيئة المنابع والعيون المائية التي تعتبر المصدر الرئيسي للسقاية للواحات والتي تضررت من تراكمات نفايات المصنع الكيميائي. قامت الجمعية بحملات للتعريف بالمشاكل المذكورة المحيطة بالواحات وجندت الشباب والنساء من أجل المساهمة في إعادة تهيئة منطقة رأس الوادي التي تحوي كل المصادر المائية الطبيعية.

من جهة أخرى فقد دعمت الجمعية الأنشطة الفلاحية في الواحات التي من شأنها أن تدعم الاكتفاء الذاتي للمنتجات الفلاحية وبالتالي المحافظة على موارد رزق صغار الفلاحين، حيث قامت بتمكينهم من الوسائل التقنية الضرورية لتدعيم أنشطتهم والتي مثلت تشابك بين مصالح الفلاحين

(١٥٨) بالنظر إلى المبادئ التشريعية المرساة دستوريا وترجمتها القوانين المنظمة لها.

(١٥٩) الجنوب الغربي لتونس وهي منطقة سياحية واقتصادية.

(١٦٠) تأسست سنة ١٩٩٥ في إطار حماية واحات شني ودعم النسيج الجمعياتي بالجهة من أجل المحافظة على الواحات.

(١٦١) واحة قابس تستغث إجراءات عملية من أجل الإنقاذ - جمعية صيانة المدينة والواحة بقابس، يوتيوب، ٢٨ مارس ٢٠١٣، <https://is.gd/F6f1Jz>

(١٦٢) تصريح نائب رئيس جمعية صيانة واحة شني. <https://is.gd/79SthL>

من جهة ومن أخرى مصالح المجتمع المحلي بالجهة على المستوى البيئي باعتبار أن الواحات هي المصدر الوحيد للعائدات بالنسبة للمحلية باعتبارها منطقة فلاحية وسياحية. وكانت مساهمة الأهالي من الشباب والنساء فعالة من خلال استدامة ودورية مشاركتهم في اتخاذ القرار والمشاركة في الأنشطة المتعلقة سواء بالجانب البيئي من خلال تنفيذ مشروعات مقاومة التصحر والتلوث أو بالجانب المهني من خلال تمكينهم من الوسائل التقنية الحديثة للاستثمار في إعادة رسكلة وتدوير الفضلات الفلاحية التي مثلت مصدر طاقة بديلة.^(١٦٣)

في هذه السياق فقد نظمت الجمعية جملة من الدورات التكوينية حول عدد من المسائل البيئية وكيفية استدامة المحافظة على الينابيع المائية للشباب والنساء قبل المرور إلى مرحلة التنفيذ التي شهدت مشاركة كبيرة من قبلهم وتواصل المشروع لأسابيع تم خلالها تثمين العلاقة بين المواطن والمحلية على أساس أنها تمثل الفضاء الأفضل لترسيخ قيم المواطنة بين الحق والواجب. وسجل المشروع نجاحا كبيرا في مستوى مشاركة الأهالي من الشباب والنساء مما جعله يتوج بجائزة أفضل المشروعات التشاركية.^(١٦٤)

لقد مثل وعي أبناء الجهة بأهمية المحافظة على واحاتها من خلال جمعية صيانة واحات جمنة القيمة الرمزية الأساسية في التحرك الجماعي من أجل المحافظة عليها والنهوض بها باعتبارها موردا أساسيا داعما للمرافق العمومية المحلية ومثلت تجربة دفعت بالنسيج الجمعياتي المماثل إلى الاستلها من هذه التجربة والعمل على نقلها إلى جهات ومحليات أخرى.

خاتمة:

إن ما يميز المجتمعات هي حركتها البطيئة، وهو ما يوحي وجوبا بإمكانية فشل الثورة في تونس في تغيير الديناميكية المحلية بعد مضي ست سنوات تتالت فيها محاولات ترسيخ الديمقراطية المحلية في بلد ارتفعت فيها نسب الشباب والمرأة. هذه السنوات كانت كفيلة بالوقوف على الإشكاليات المتعلقة بمدى الوعي بضرورة الأخذ بزمام الأمور في اتجاه ترسيخ مواطنة محلية تكون أساس البناء القاعدي للدولة.

لقد تعثرت أغلب المحاولات التي كان فيها للشباب والمرأة دور ريادي ورئيسي رغم توفر فرص سانحة لأن يكون هذين العنصرين في مقدمة التغيير على المستوى المحلي على الأقل. لا سيما أن الواقع قد أثبت أن نمطية ديناميكية الحيز السياسي والحيز المجتمعي أثرت سلبا على اضطلاع المرأة

(١٦٣) الصفحة الرسمية لجمعية صيانة واحات شني <https://is.gd/9HXGTS>

(١٦٤) منصور هيفاء، إضاءات حول المشروعات والجمعيات الفائزة في جمعيتي اواردر. <https://is.gd/Xh9mOZ>

والشباب بدورها الأساسي في المستوى المحلي الذي بقي رهن الديناميكية السياسية على المستوى المركزي.

من جهة أخرى لم تمنع كل هذه العوامل الواقعية من ظهور نماذج مشجعة وريادية من شأنها أن تمثل نقطة مضيئة للمستقبل على غرار مشروع جمعة الذي خلخل النمط السائد في التسيير المحلي وتجاوز البعد السياسي ليعطي إشارات إيجابية تعبر على قدرة المرأة والشباب في المساهمة الفعالة محليا والقدرة خاصة على إدارة الشأن المحلي رغم ما شكلته مواجهة الدولة لهذه التجربة من عبء أثقل الوعي السياسي لدى الشباب والمرأة وحاول مواصلة تحذير عزوفهما على المشاركة في إدارة الشأن المحلي.

رغم سعي الدولة لإثبات حسن نواياها بأهمية تشريك الشباب والمرأة في النشاط المحلي من خلال تدعيم مؤسساتها بالدورات التكوينية والندوات الوطنية والمحلية، إلا أنها لازلت تتخبط في نمطية الفعل السياسي الذي يرى في المحليات مجرد قاعدة حزبية سياسية يجب السيطرة عليها من خلال الأحزاب السياسية. ولعل الجدل الذي رافق إقرار القوانين المتعلقة بالبلديات وممارسة المجتمع المدني ضغوطا كبيرة عليها لحملها على تبني القوانين خير دليل على ذلك. لكن بالرغم من ذلك فقد تواصل عزوف الشباب والنساء في المشاركة في المجتمع المحلي، ليقى دور المجتمع المدني مهما للغاية للدفع بهم أي الشباب والنساء نحو المشاركة الفعلية في إدارة الشأن المحلي من خلال الأطر القانونية للدولة.

تعزيز مبادئ وقيم المواطنة من خلال المشاركة المحلية للنساء والشباب في مناطق النزاع (الحالة اليمنية)

جميلة علي رجاء

١- لمحة على مرحلة ما قبل الصراع

برزت إشكالية علاقة المركز المحلي في اليمن على أشدها في حرب صيف ١٩٩٤، أي بعد أربعة أعوام من قيام الـوحد اليمنية بين شماله وجنوبه وبداء تداول مصطلح «المركز المقدس» ليعكس تسلط وتمركز السلطة والثروة في بقعة جغرافية محددة وفي يد أفراد وأسر محددة غالبا في الشمال وتحديدًا في عاصمة دولة الوحدة صنعاء.

ورغم أن وثيقة العهد والاتفاق في يناير ١٩٩٤ قد حاولت معالجة هذا الخلل من خلال إعادة التقسيم الإداري لليمن من ٢١ محافظة آنذاك إلى ٤-٧ وحدات إدارية، تسمى مخاليف وتتمتع بصلاحيات إدارية ومالية كاملة، إلا أن الأحداث التي تتابعت بعد توقيع الاتفاقية وشن حرب ضد القيادات الجنوبية التي أعلنت الانفصال أنهت هذه المحاولة التي سعت لتحقيق العدالة السياسية للمناطق المهمشة وترشيد مركزية صنعاء.

ظل موضوع اللامركزية يتراوح بين شد وجذب القوى السياسية منذ ذاك الحين وحتى عام ٢٠٠٠ عندما تمت الموافقة على صيغة قانون المجالس المحلية رقم (٤) الذي لم ينص على انتخاب المحافظ ومدير المديرية ولا أن يكون شاغلي هذه الوظائف من أبناء المحافظة مما أدى إلى المزيد من المظالم والاعتراض، كما أنه لم يمكن السلطة المحلية ماليا بصورة فعلية رغم أن القانون قد منحها هذه الاستقلالية ورغم استحداث وزارة للإدارة المحلية.

رغم هنات أساسية في هذا القانون وفي التطبيق إلا أنه وفي ظله، أجريت دورتان انتخابيتان للمجالس المحلية في عامي ٢٠٠١ وفي ٢٠٠٦.

ولأن المجتمع اليمني مجتمع فتي إذ أن المؤشرات السكانية في ٢٠٠٤ حددت أن ٤٨٪ من تعداد السكان لمن هم من الفئة العمرية ١٥ سنة ومن دونهم، فقطعا شارك الشباب في هذه الانتخابات ولكن لتبرز إشكالية مغايرة ترتبط بمعايير كفاءة هؤلاء الشباب والتي عادة ما تميل لصالح شباب

الاتفاقات الحزبية والاستحواذات الأسرية أو القبلية.

في المقابل خلت التعيينات وقوائم الترشيحات من النساء لأسباب عدة: أهمها عدم تبني الكوتا النسوية وبالتالي عدم تشجيع النساء لخوض غمار هذه الانتخابات رغم دورهن المتميز في المجتمعات المحلية ولكن بصورة غير رسمية.

ومجددا تبرز حاليا حتمية وأهمية المجالس المحلية في ظل الصراع والاحترا ب القوائم والذي بدء منذ ٢٠١٤ وحتى لحظة إعداد هذه الورقة، فتصبح المجالس المحلية، رغم الانتقاد السابق لفاعليتها، والتدمير الذي طال مؤسساتها لاحقا ونزوح بعض موظفيها هي البقية الباقية من مؤسسات الدولة والحامل المحلي لها التي بإمكانها رغم حالة الاقتتال والحصار أن تستمر في تأدية عملها وتقديم خدماتها بالحد الأدنى من خلال التعامل مع سلطة الأمر الواقع والسلطة الشرعية. كما تعمل المنظمات الدولية عليها بقدر المتاح في أعمال الإغاثة وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية بالإضافة إلى بعض منظمات المجتمع المدني التي صمدت. وفي هذا الصدد تبرز محافظة حضرموت كنموذج يحتذى بعد تخلص مدينة المكلا الساحلية من تنظيم القاعدة واستتباب الأمن إلى حد ما وتولي أبنائها إدارة شؤون المحافظة واستقطاع نسبة من إنتاج نفط المحافظة لصالح موازنتها.

٢- مشاركة الشباب والنساء في الانتفاضة الشعبية

تمثلت مطالب شباب ونساء انتفاضة ٢٠١١ الشعبية في رحيل النظام والذي اعتمد في طوال فترة حكمه على المحسوبية والفساد والشللية والتهميش ومراكز القوى وعدم المساواة أمام القانون وعدم سيادة القانون وغياب العدالة وتركز السلطة الثروة لصالح اسر بعينها وعدم المشاركة في صناعة القرار. لذا عندما قامت الثورة الشعبية/الشبابية كان ذلك من أجل إعلاء مبادئ وقيم المواطنة والمساواة وعدم التهميش.

بدأت الاحتجاجات في ساحة مدينة تعز ثم في العاصمة صنعاء والتي ضمت محتجين من أغلب محافظات اليمن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا مما يعكس أنها كانت مطالب أبناء القبيلة وأبناء المدينة.

رغم سلمية الثورة إلا أنها تحولت إلى مواجهات مسلحة عقب جمعة الكرامة ١٨ مارس ٢٠١٢ وانضمام اللواء علي محسن الرجل العسكري الثاني في نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى ساحة الاحتجاج تحت عنوان حمايتها. جاءت المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية من أجل إحلال السلام والانتقال السلمي للسلطة من الرئيس السابق إلى الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي. حددت المرحلة الانتقالية لفترة عامين وتضمنت إجراء حوارا من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل بدء من مارس ٢٠١٣. وبعد تسعة أشهر من النقاشات المستفيضة والخلافات توصل الحواريون إلى

٥٦٥ مخرج لتسعة فرق شملت بناء الدولة والحقوق والحريات وقيم ومبادئ المواطنة.

٣- مشاركة الشباب والنساء في مرحلة الحوار

حسنت مشاركة الشباب والنساء^(١٦٥) المعادلة لصالح إعلاء قيم المواطنة منذ بداية عمل اللجنة التحضيرية والفنية ثم في مؤتمر الحوار الوطني الشامل لصالح قيام الدولة المدنية الديمقراطية والانتصار لقيم ومبادئ المواطنة خاصة من خلال مشاركة مكونا الشباب والنساء المستقلين والمنتمين للأحزاب التقدمية واليسارية. ولكن القرارات المصرية والكبرى والرئيسية كشكل الدولة وموقع الشريعة الإسلامية في مشروع الدستور وأخرى كان يتم البت فيها من قبل الجيل الأول جيل الكبار دون العودة إلى مكوي الشباب أو النساء.

حاولت الأحزاب أن تراعي التمثيل الجغرافي لكافة مناطق اليمن عند اختيار ممثلها في مؤتمر الحوار الوطني ولكن مؤتمر الحوار لم تواكب مشاركات وحوارات مجتمعية كما يجب رغم جهود عشوائية بسيطة لتظل المخرجات محصورة بين المؤتمرين وبعيدة عن الوعي الشعبي رغم البث التلفزيوني المباشر للجلسات العامة للمؤتمر. رغم ذلك اتسمت هذه المخرجات بالجراءة والمواكبة للعصر.

وبسبب هذه المخرجات الجريئة ربما أضمرت اغلب القوى التقليدية الانقلاب عليها لأنها مست مركزية السلطة والثروة «المركز المقدس» ولأنها هددت مصالحهم بصورة مباشرة إلا أنها ترددت في تصدرها إلى أن تورط فيها الحوثيون.^(١٦٦)

سواء كان هذا هو السبب أو جملة من النصوص التي تمس الكثير من المصالح العميقة والتي ستضعفها إعادة توزيع السلطة والثروة منها شكل الدولة وتوزيعها إلى أقاليم فأنا الكثير من المستفيدين من النظام السابق ومنها القوى التقليدية أدت لهذا الانقلاب على مخرجات الحوار ومشروع الدستور. وتلا ذلك تمدد ميليشيات الحوثي للاستيلاء على العاصمة ومن ثم التمدد جنوبا حتى تمكنوا من العاصمة الاقتصادية عدن والسيطرة على المحافظات البترولية كشبوة ومأرب. وقبل

(١٦٥) ضم مؤتمر الحوار الوطني الشامل لأول مرة في تاريخ حوارات اليمن المكونات التي همشت وغلب على أمرها كمكونات الشباب والنساء والجنوب وأنصار الله والمجتمع المدني بالإضافة إلى الأحزاب التقليدية القومية واليسارية.

(١٦٦) ومثلت مخرجات الحوار بعد تسعة أشهر من الحوار الجاد أسس متقدمة لبناء الدولة المدنية والحكم الرشيد ومبادئ وأسس المواطنة المتساوية القائمة على المساواة والاحتكام إلى القانون وانتصرت للحقوق والحريات في مشروع الدستور الذي انفجرت الأوضاع قبل إقراره ومناقشته من قبل الهيئة الوطنية.

تزعّم الاعتراض على مشروع الدستور أنصار الله بسبب مشروع الدولة الاتحادية وأقاليمها الستة الذي اعتبر أنه لم يتم الاتفاق على أقاليمه وحدودها في مؤتمر الحوار إنما نوقش في لجنة فنية مصغرة شكلها رئيس الجمهورية ولم تنال حظها من النقاش والتوافق كما زعم.

ذلك كله محاصرة الرئيس المعترف به دوليا ثم هروبه من قبضتهم إلى عدن ثم الرياض عندما تعرض مكان إقامته في عدن للقصف الجوي من قبل السلاح الجوي الذي كان يسيطر عليه الحوثيون آنذاك.

وبسبب سيطرتهم على معظم الممرات المائية واهم المدن اليمنية شن التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية الحرب على الحوثيين وحليفهم المؤتمر الشعبي العام في ٢٦ مارس ٢٠١٥.

وبذلك بدء الاقتتال داخليا وخارجيا ونشأت المقاومة المسلحة ضد هيمنة الحوثيين (أنصار الله) التي دعمها التحالف لوجستيا وبوحدات عسكرية من الإمارات والسعودية ثم السودان وبدعم لوجستيا من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

انخرط الشباب مع كلا الطرفين في القتال من طلبة ومدنيين وسقط الكثير بين قتيل وجريح وانحسر التواجد الحوثي في عدن والجنوب وفي اغلب مأرب وشبوة ولكنهم ظلوا محاصرين لمدينة تعز وتوغلوا في مديريات المحافظة. رغم استعادة ميناء المخاء إلا أنه في المقابل ظل ميناء الحديدة تحت سيطرة الحوثيين حتى اللحظة.

أما في المدينة الساحلية المكلا في محافظة حضرموت فقد تم التخلص من تنظيم القاعدة في أبريل ٢٠١٦، بمساعدة دولة الإمارات وتم الإعلان عن إقليم حضرموت أثناء انعقاد مؤتمر حضرموت الجامع في ٢٢ أبريل ٢٠١٧.

٤- آثار استمرار الاقتتال والحصار لفترة ثلاثة أعوام:

استمر استقطاب الشباب وانخراطهم في القتال ووقوعهم قتلى وجرحى وأسرى. وضعفت بل شبه تلاشت مؤسسات الدولة وكذلك الخدمات كالكهرباء والمياه والخدمات الصحية والتعليمية. ارتفعت نسبة الانتهاكات الجسيمة والقتل والاعتقال خارج طائلة القانون. مورس القمع وانتهاك الحريات وعانى الصحفيون من الاستقطاب الحاد من جانب والتصفية والملاحقة والاعتقال من جانب آخر. وكذلك تمزق النسيج الاجتماعي وتم الاعتقال والاحتجاز على أساس مناطقي وعائلي أو الانتماء إلى طرقي النزاع. وكنتيجة محتومة للاحتزاب زادت نسبة الفقر لتصل في بعض المحافظات إلى حد المجاعة وانتشرت الأمراض والأوبئة أخرى انتشار الكوليرا لتصل الإصابات إلى ما يزيد عن ١١ ألف إصابة.

تاليا تراجعت وتوارت ابسط مبادئ وأسس المواطنة في مناطق النزاع وبرزت تحديات عامة أمام الشباب والنساء لحماية هذه الأسس وأخرى على المستوى المحلي وبحسب طبيعة النزاع ومرحلة

٥- تحديات عامة ذات علاقة باستمرار الصراع

١-٥: استقطاب وانخراط الشباب لصالح أطراف الصراع والانخراط في الميليشيات المسلحة وفي التنظيمات الدينية المتطرفة والإرهابية، من ثم انتقال معارك الاستقطاب إلى العالم الافتراضي في وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة الملحوظة في استخدام الوسائط الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي من قبل الشباب والشابات اقله يسعر الحرب وبعمر الخلاف وينشر الشائعات والأخبار غير الصحيحة. وعدا تقريبا موقع المشاهد الذي يدار من قبل صحفيين من الشباب فإن اقلب وسائل الإعلام من تلفزة وإذاعات وصحافة اليمينة تعمل كأجهزة دعاية وإعلام حربي ولا علاقة لها بالمهنية والمصادقية. لذا معظم الشباب والنساء أنفسهم رهن المزيد من التحشيد مما أدى خفوت صوت الداعيين لإيقاف الحرب من الشباب والنساء المستقلين خاصة بعد الحملة الشرسة التي تعرضوا لها من أقطاب الفريقين المتقاتلين ونعتوا بالحياديين والمتخاذلين.

٢-٥: ازدياد نسبة البطالة خاصة بين الشباب والنساء بسبب تعطل وضرب المنشآت الاقتصادية والمصانع مما أدى تقطع سبل المعيشة وبالتالي الانخراط في أي عمل حتى غير القانوني والانضمام إلى التجمعات العسكرية والميليشاوية طلبا للقمّة العيش وليس قناعة بما يقاقل من أجله. (١٦٧)

٣-٥: استقواء التيارات الدينية المتطرفة بسبب غياب وذهاب الدولة أدى إلى المزيد العنف تجاه النساء كمثال ذلك ما حدث لشابات في مدينة تعز من تحريض عليهن في خطبة الجمعة بسبب جلوسهن في مقهى لشرب الشاي مع زملاء لهن.

٤-٥: المحافظة على مكتسبات مرحلة الحوار الوطني ومخرجاته الداعمة لمبادئ وأسس المواطنة، فقد برزت تراجعات تمثلت في ضعف تمثيل النساء والشباب في مرحلة مفاوضات السلام برعاية مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن وبأت بالفشل في الكويت في يوليو ٢٠١٦. ورغم هذا التمثيل الضعيف فقد زاد من ضعفه هيمنة جيل الكبار على القرار الأخير والنهائي. أما وفد مفاوضات أنصار الله فإن جلّه من الشباب دون الشابات ولكن بموروث ما ضاوي.

هذا بالإضافة إلى ضعف تمثيل الشباب والنساء في لجان التهذئة العامة والمحلية مما حدا بالتوافق النسوي للأمن السلم إلى ترشيح بعض النساء الأمنيات بهدف تعزيز انضمامهن إلى هذه اللجان.

٥-٥: سقوط بعض رموز النظام بعد الانتفاضة الشعبية في ٢٠١١ لا يعني بالقطع سقوط ثقافة

(١٦٧) أكد على معظم هذه التحديات الناشط السياسي الشاب خالدون باكمليل في مقابلة أجرتها الباحثة معه.

النظام وبل طالت هذه الثقافة المرحلة الانتقالية والمثلة في حكومة الشرعية وحكومة ميليشيات الحوثي وحليفه الرئيس السابق وأيضا بعض الأحزاب وبعض الشباب الثورة بل تم إعادة استدعاء وإنتاج ثقافة القوى التقليدية. وتحت مبرر «طبيعة وأولويات المرحلة»، تم نخر مؤسسات الدولة المتبقية والتي اجتاحتها ميليشيات الحوثي وكذلك تحريف الوظيفة العامة بتعيينات متضخمة وبعيدة عن الكفاءة بل اتسمت بالمحسوبية والعائلية بالإضافة إلى استمرار الفساد المالي والإداري في أعلى مستوياته وانجرف الشباب إلى المناصب الوهمية لدرجة انه تم تعيين عشرة وكلاء لوزارة الإعلام من شباب الشرعية في قرار واحد. وحتى وفي هذه الحالة لا يمكن الشباب المعنيين بسبب عدم توفر ميزانيات واحتكار القرار.

٥-٦: زيادة حدة العصبية المناطقية لغير صالح الدولة والنظر بدونية لخصائص وطبائع بعض المناطق.

٥-٧: استحواذ جيل الكبار في السن داخل الأحزاب السياسية على اتخاذ القرار دون توفر آلية للمشاركة في صناعته مع الجيل الثاني وشباب الحزب ماعدا مكون أنصار الله (الحوثيين) الذين جلهم من الشباب ولكن بفكر عقائدي تاريخي غير معاصر ويفتقرون كغيرهم إلى آلية مشاركة في صنع القرار.

٥-٨: تركيز عمل منظمات المجتمع المدني على أعمال الإغاثة وتقديم بعض الخدمات بينما القليل منها فقط برصد الانتهاكات الجسيمة الناتجة عن الحرب. وسبب هذا الأحجام من رصد الانتهاكات يعود إلى اتهام كل طرف من الصراع لهذه المنظمات بالتغافل عن رصد انتهاكات الطرف الآخر بغض النظر ما إذا كان هذا الأمر حقيقيا أم لا.

٥-٩: تغيير المناهج التعليمية الدينية مذهبيا من قبل ميليشيات الحوثيين كرد فعل على المناهج الدراسية والتي أعدتها قيادات إخوانية في اليمن بدلا من مراجعتها علميا لتناسب الزمان ولتناسب طبيعة المجتمع المحلي من حيث الجغرافيا وطبيعة النشاط الاقتصادي.

٥-١٠: الارتباك في التعامل مع واقع المحافظات المحررة من جماعة الحوثيين وتوجه الشرعية نحو تطبيق نظام الأقاليم قبل إقرار مشروع الدستور والاستفتاء عليه.

٥-١١: عدم التمكن من السفر والتنقل والهجرة واللجوء بسبب الحصار وإغلاق المطارات وعدم منح تأشيرات إلا بصعوبة للشباب اليمنيين لدخول معظم الدول العربية وكل الدول الغربية.

٥-١٢: عجز طرفي الصراع من صرف مرتبات موظفي الدولة والدخول في مباحكات أدى إلى تدهور الوضع الشرائي للمواطن اليمني ورفع من نسبة الفقراء والى عدم انتظام صرف مرتبات الطلبة

المبتعثين منذ أكثر من سنة.

١٣-٥: عدم استطاعة من ينتمون للشرعية إلى العودة إلى اليمن خاصة صنعاء بسبب الوضع الأمني والملاحقات الأمنية.

٦- صور من الانتصار لقيم ومبادئ المواطنة في مناطق النزاع في صنعاء

رغم هذا الاستعار وهذه التحديات إلا أنه يظل من الممكن رصد جملة من الاحتجاجات المدنية على هذا الوضع من خلال بعض الحملات والأنشطة والتوجهات يقودها الشباب والنساء منها.

٦-١: حملات الرسم على الجدران

انتشار حملات الرسم الجرافيتي على جدران وأسوار المدن، خاصة صنعاء والتي احتجت على الإخفاء القسري من خلال حملة «الجدران تتذكر وجوههم» والتي رسمت ٢٠٠ صورة للمفقودين في ٢٠١٢ وتارة أخرى تنتصر للحياة «بحملة لون جدران شارعك». ولأن الرسام مراد سبيع داعية سلام وهو صاحب مقولة «أن تستخدم الألوان خير من أن تستخدم السلاح» فقد قام برسم العديد من الورد التي ترمز لضحايا الحرب المدنيين. تميز عمله بأنه مشروع جماعي يهدف كما تقول الباحثة اناهي الفيزوماريو «ليس فقط التعبير عن وجهة نظر العامة على الجدران بطريقة جديدة بل يهدف إلى إعادة تعريف هذا الفضاء العام». لذا تتجارب مع هذه الحملات الأحياء والأسر والأفراد. (١٦٨)

٦-٢: مؤسسة صوت

قدمت مؤسسة صوت ٣٦ عرضاً سينمائياً مختاراً من قبل مؤسسة «صوت» بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ في قهوة في وسط المدينة صنعاء تلتها نقاشات نقدية حول الأفلام المعروضة حيث استقطب هذا النشاط جمهور من الشباب والشابات المهتمين بالسينما وبعض النقاد بصورة تدريجية متنامية. (١٦٩)

نجحت مؤسسة «صوت» في تقديم سينما جديدة وشاشة عرض لأفلام كرست للحقوق الإنسانية والحريات الأساسية والديمقراطية والتميز الجنسي والعنصري وكذا قضايا الحرب وأثرها على النساء والأطفال أهمها النفسية وما تخلفه الحرب من آثار دمار مجتمعية واقتصادية واجتماعية. كما عرضت المؤسسة أفلام عالمية تعزز من مفاهيم السلام والتسامح والعدالة.

(١٦٨) حول مراد سبيع وحملات الرسم على الجدران: أنظر: <https://goo.gl/u4AAEx>

(١٦٩) ترأس مؤسسة «صوت» الأدبية والناشطة سماح الشغدري

انطلق موقع المشاهد في القاهرة في بدايات ٢٠١٦ كأحد أهم المنصات الصحفية والإلكترونية البديلة للمواقع التي تم حجبها وإغلاقها داخل اليمن. يقوم بتشغيله مجموعة من الصحفيين المهنيين الشباب^(١٧٠) ولديه شبكة من المراسلين الميدانيين الذين يعملون بمهنية عالية لنقل المعلومة المحايدة، مع التركيز على القصص الإنسانية والتقارير التي تتحدث عن المواطنين. عمل الموقع ليكون مصدرا للمعلومات للمجتمع داخل اليمن وخارجه كما ركز على نشر الإرشادات للصحفيين والمعلومات الخاصة بالتغطية أثناء النزاعات ورصد الانتهاكات الميدانية للحريات الإعلامية كما مثل منصة لاستقبال مساهمات نشطاء التواصل الاجتماعي والجمهور حول الأحداث في اليمن.

يتيح الموقع من خلال نافذة تفاعلية لمشاركات المواطنين « المواطن الصحفي » تشمل نافذة فيديو (أنا أشاهد)، و نافذة صوتية (أنا اسمع)، ومن خلال تطبيق على التلفون يتيح إرسال المشاركات مباشرة إلى الموقع مع ربط بشبكات التواصل الاجتماعي (تويتر، وفيسبوك، ويوتيوب، وجوجل بلس، وواتس آب) بحيث أن كل الأخبار التي تنشر في الموقع يتم مزامنة نشرها في كافة وسائل الإعلام الاجتماعي.

وقد حظي الموقع باحتفاء كثير من الصحف المحلية والعالمية حيث كتبت العديد من المقالات التي تشيد بأداء ومهنية الموقع، وتساعدت أعداد المتصفحين للموقع بصورة كبيرة بلغت أكثر من ٨٥ ألف قارئ في بعض القصص الصحفية المنشورة وهو رقم كبير مقارنة بالمواقع والصحف اليمنية حالياً.

٦-٤: رابطة أمهات المختطفين

نشأت الرابطة في بدايات ٢٠١٦ في صنعاء وكان هدفها إطلاق سراح أبناء الأمهات المختطفين ومعرفة مصيرهم. ومنذ ذلك الحين نظمت هذه الرابطة جملة من الوقفات أمام الجهات الأمنية المعنية وأمام مكاتب الأمم المتحدة لذات الغرض كما خاطبت كتابيا كل الفعاليات والأنشطة والمعنيين وما زال نشاطها مستمرة حتى اللحظة وهناك إفراج ضئيل لبعض هؤلاء الناشطين والإعلاميين.

٦-٥: مؤسسة تنمية القيادات الشابة

مؤسسة تنمية القيادات الشابة «YLDF» هي منظمة مجتمع مدني لا تهدف إلى الربح مقرها صنعاء عاصمة اليمن وتديرها شابات. أُسست لتمكين الشباب والشابات خاصة ذوي الدخل

(١٧٠) من ورقة «غير معنونة» أعدها مدير مركز الإعلام الاقتصادي مصطفى نصر.

المحدود اقتصاديا، ولزيادة مشاركة الفتيات في التنمية وتمكينهم من التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم وانخراطهم في مواقع صنع القرار. تنشط المؤسسة في مجال المواطنة، حقوق الإنسان، انتهاكات حقوق الأطفال في اليمن الكاميرا صوت الشباب، ومشروع يهدف إلى رفع وعي المجتمعات المحلية حول أهمية المشاركة المجتمعية للشباب وبناء مهاراتهم في مختلف المجالات بما يعزز مشاركتهم المجتمعية من خلال التشبيك بين المكونات الشبابية والمجتمعية المختلفة لدعم تبادل الخبرات وتحقيق الأهداف المشتركة.

٦-٦: ظهور جملة من المشروعات التجارية الخاصة استحدثت نتيجة للوضع الاقتصادي المتدهور يديرها شباب وشابات ونساء في مجالات توفير الطاقة الشمسية والطاقة البديلة الصديقة للبيئة والمخبوزات والأطعمة الجاهزة وفي مجال المشغولات والحرف اليدوية التقليدية والمحدثه وكذلك الأزياء وترتيبات الأعراس.

٧- تحديات قيم ومبادئ المواطنة في تعز

تختزل تعز المدينة والمحافظة الحرب الدائرة في عموم اليمن من حيث طبيعته الصراع وأطرافه، ففيها المقاومة مكونة من المجموعات السلفية وأحزاب الإصلاح والناصري والاشتراكي (عسكرة الأحزاب) وفي مرحلة ما القاعدة. ويسود طرف المقاومة هذا عدم التنسيق رغم محاولات لانضوائهم تحت مجلس تنسيقي موحد ويعود ذلك إلى عدم تنسيق جهود دولتي التحالف الأبرز دولة الإمارات المتحدة والتي تمول وتدعم المقاومة السلفية والمملكة العربية السعودية التي تمول حزب الإصلاح بينما لا تلق بقية المكونات دعما إلا ضئيلا من الحكومة الشرعية. ورغم أن مدينة تعز تحررت من قبضة الحوثيين إلا أنها مازالت محاصرة من قبل ميليشياته في كل المنافذ عدا المنفذ الذي يوصلها بعدن. رغم ذلك لا تصلها الإغاثة الغذائية والعلاجية إلا القليل تحت مبرر وعورة المنفذ.

من ناحية أخرى لا تقوم المحافظة والمجالس المحلية بدورها المنوط بها في المناطق المحررة بسبب غياب المحافظ المعين عن المحافظة وبسبب التعيينات في المحافظة التي تخضع للمحاصصة بين الأحزاب السياسية والتي لا تختار بالقطع أفضل كوادرها. فغاب بالتالي الأمن وشحت الخدمات.

يعتبر بعض المحللين تجاوز تعز في عمليات استكمال تحريرها والمضي لتحرير ميناء المخاء ومن ثم التخطيط لتحرير مدينة الحديدة ذو أبعاد عدة وبسببها لن يستكمل تحرير تعز إلا في إطار حسم عسكري كامل أو تسوية سياسية شاملة.

لذا تظل تعز من اشد المناطق المنكوبة على المستوى الإنساني ومن حيث عدد الضحايا المدنيين من نساء وأطفال.

١-١-٧: إيجاد ممرات آمنة لدخول الإغاثة من المواد الأساسية والمواد الطبية بسبب محاصرة ميليشيات الحوثي لمدينة تعز ورفضهم فتح وتأمين المعابر.

٢-١-٧: رغم أن أبناء تعز قد عرفوا تاريخيا بطبيعتهم السلمية وجنوحهم إليه إلا أنهم اضطروا للقتال والانضمام إلى طرفي الصراع بعد اجتياح الحوثيين للمدينة، لذا فإن إعادة تأهيل هؤلاء الشباب بعد انخراطهم في العمليات القتالية والتدريب عليها والتخلي عن السلاح والعودة للمواطنة وقيمها ومبادئها وكذلك تحدي التعافي من آثار الحرب والعودة لممارسة الحياة الطبيعية والانخراط في العمل أو التعليم سيكون صعبا وذا أولوية. لا شك أن حمل السلاح أصبح مصدر ترزق وإعاشة لأغلب الشباب من هؤلاء لا شك من سينخرط في الجيش والأمن ولكن ليبقى الآخرون بحاجة ماسة إلى الاستيعاب.

٣-١-٧: انخراط الشباب في القتال مع الجماعات السلفية الجهادية المتشددة وتنظيم القاعدة. وانتشار ثقافة التطرف والإرهاب وتنفيذ العقوبات خارج إطار القانون.

٤-١-٧: ممارسة العنف ضد النساء والذي ارتفعت وتيرته بشكل ملحوظ في هذا المجتمع الذي كان مدنيا لدرجة مهاجمة أحد المتطرفين في خطبة الجمعة لبعض الشباب والشابات بسبب تناولهم الشاهي في أحد مقاهي تعز واستدعى ذلك ذهاب الشباب للاعتذار له خوفا من الاستباحة ولوقف الحملة. المقلق في الأمر أن الكثير من الشباب وقفوا مع الداعية عبد الله العديني في وسائل التواصل الاجتماعي مما يؤشر بارتفاع نسبة ثقافة التشدد في المجتمع التعزي.

٥-١-٧: المحافظة على بقايا مؤسسات الدولة ومفهوم الدولة من خلال عدم القبول بالمحاصصة في الوظيفة العامة وإعطائها للكفاءات والكوادر الشبابية ومراعاة تحقيق الأمن وتوفير الخدمات. (١٧١)

٦-١-٧: الشراكة في إعادة البناء وفي جبر الضرر والتعويض ومحاسبة المنتهكين لصالح المنتهكين.

٧-١-٧: المراهنة على استمرار شعلة الثورة ضد الفساد والمحسوبية والشللية والتهميش التي عانت منها المحافظة الأكثر سكانا وتعلما والتي انطلقت منها الانتفاضة الشبابية والشعبية وشاركت فيها النساء.

٨-١-٧: الاستمرار في جهود إغاثة النازحين وتأمين إعادتهم إلى مناطقهم بعد تحريرها وإعادة

(١٧١) استلهمت بعض هذه التحديات من ورقة «المشاركة السياسية للشباب في تعز: التحديات والحلول» أبريل ٢٠١٧، إعداد ماجد ثابت الخليدي ومحمد عبد الله فارح.

تعمي ما دمرته الحرب.

٧-١-٩: الاستمرار في رصد الانتهاكات التي تقوم شخصيات عامة كالناشطة إشراق المقطري.

٧-١-١٠: دعم صمود عمالة أبناء تعز في كافة المحافظات والتي تواجه أحيانا بالتعسف والترحيل نتيجة الفرز المناطقي.

٧-١-١١: دعم معالجة الجرحى المدنيين والعسكريين من أبناء المحافظة والذين عانوا من التمييز.

٧-١-١٢: المشاركة في إعادة الأمن للمحافظة وإنهاء كل صور الجرائم على رأسها السطو المسلح.

٧-١-١٣: المشاركة في وضع حلول لإهمال وتقصير الشرعية تجاه محافظة تعز.

٧-٢: نماذج مبادرات مجتمعية شبابية في تعز

مقابل هذه التحديات تبرز فعاليات شبابية ونسائية مشرقة تنبئ عن المبادرة وعن استعداد هؤلاء لتحمل المسؤولية والشراكة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ تعز الحديث.

٧-٢-١: جميعنا تعز

وصل الصراع والاستحواذ بين القوى السياسية والأحزاب إلى حد تشكيل منظمات ومبادرات للوصاية على المساعدات الغذائية واستثمارها سياسيا لذا بادر الشباب في تعز بتأسيس تكتل «جميعنا تعز» المستقل ليضم ٦٠ مبادرة وقاموا بتنفيذ أنشطة ومشروعات إغاثة بتمويل ذاتي وبدعم من أصحاب الخير.

عمل تكتل «جميعنا تعز»^(١٧٢) الذي بدأ أنشطته في منتصف ٢٠١٦ والمكون من الشباب على إعادة الحياة إلى مدينة بتلوين بعض شوارع وأرصفة ومحلات المدينة ضمن برنامج التكتل لإزالة آثار ومخلفات الحرب التي أحدثتها المليشيات وكذلك إنارة الشوارع الرئيسية. لاحقا وعند انتشار مرض الكوليرا أعد التكتل برنامج تدريبي لتثقيف المجتمع صحيا بوباء الكوليرا وكيفية التعامل معه والحفاظ على السلامة العامة منه، إضافة إلى التركيز على دور النظافة الشخصية في الحد من انتشاره بين أوساط المجتمع.^(١٧٣) قام بعد ذلك التكتل بجهود شبابه بترميم كلية التربية بجامعة تعز بعد توقف

(١٧٢) تكتل «جميعنا تعز» ي دشّن مرحلة إعادة الحياة لمدينة تعز، موقع دنيا الوطن، ١٨/٦/٢٠١٦، <https://goo.gl/6TL9gz>

(١٧٣) «جميعنا تعز» و برنامج تدريبي لتثقيف المجتمع صحيا بوباء الكوليرا، <https://goo.gl/nHuJHc>

الدراسة فيها قرابة العامين بسبب الحرب. (١٧٤)

٧-٢-٢: مبادرة التكتل الوطني المستقل (توق)

بعد تحرير مديريات مدينة تعز الرئيسية (القاهرة، صالة، المظفر) بادر بعض الشباب والناشطين بالمساهمة بحل النزاعات وتعزيز السلم الاجتماعي على هذه المستويات المحلية. ومن خلال تشكيل تكتل شبابي سمي بـ «التكتل الوطني المستقل (توق)» ساهم في معالجة الخلاف بين قوى المقاومة التي أثارها الشاب غزوان حينذاك والذي كان يمارس الابتزاز والاعتداء على بعض المواطنين. يعد توق كيان للمستقلين ليس حزبا وإنما كجماعة ضغط تحفز السلطة والمعارضة معا. كثير من الأنشطة تمت وتتم بمقر التكتل وفروعه كلها بإمكانيات شحيحة ودعم ذاتي من لجنته المؤسسة وأصدقاء توق. (١٧٥)

٧-٢-٣: مبادرة الحلمة

اهتمت مبادرة الحلمة (جهود شبابية لأجل الحياة) ولتطبيع الحياة في تعز بالجانب الرياضي وإقامة مباريات رياضية وكذلك توزيع حقائب للمواهب وتوزيع كسوة العيد وإقامة دورات في التنمية البشرية وفي أساسيات تعلم اللغة الإنجليزية. (١٧٦)

٧-٢-٤: اللجنة المجتمعية

في مارس ٢٠١٦ بدأت نواة اللجنة المجتمعية والتي تكونت بداية من ١٥ شخصية اجتماعية بينها شباب ومحامية من أجل إطلاق سراح الأسرى من الطرفين. ولاحقا وحاليا تحاول اللجنة المجتمعية التي وصل عددها إلى ٤٥ شخصية اجتماعية ومسؤولة من أطراف الصراع في تعز أن تساهم في فتح بعض الممرات الأمنة لدخول الإغاثة والمواد العلاجية ولسهولة سفر وعودة أبناء تعز من وإلى المحافظة وإلى وقف القتال لكن دون أن تكلل جهودها بالنجاح حتى الآن. (١٧٧)

(١٧٤) تكتل جميعنا تعز يعيد ترميم كلية التربية بجامعة تعز، ١٤/١١/٢٠١٦، المستقبل اونلاين، <https://goo.gl/ZhCfkU>

(١٧٥) صفحة الفيس بوك ل(توق)، <https://goo.gl/tzXGaU>

(١٧٦) صفحة مبادرة الحلمة في الفيسبوك، <https://goo.gl/3nWYwp>

(١٧٧) معلومات مباشرة من الناشط الشبابي بسام البرق والحامية الشابة معين العبيدي من خلال مقابلات أجرتها الباحثة.

-يقوم فريق «رصد» بتوثيق ونشر العديد من قصص الحرب المؤلمة والإنسانية للنازحين في محافظة تعز والمناطق الساحلية المجاورة من خلال المادة الفيلمية ومن خلال المادة المكتوبة التي يشاركونها مع كل الجهات المعنية.

٧-٢-٦: شركاء في الإغاثة والتنمية

في سبتمبر ٢٠١٥ استطاعة أفراح القرشي من منظمة شركاء في الإغاثة والتنمية من إدخال أول شحنة إغاثية لمدينة تعز آنذاك من قبل منظمة مجتمع محلي بالتفاوض مع ميليشيات الحوثي التي تحاصر المدينة. وقد طالبتها إثر ذلك منظمة الغذاء العالمي بالتعرف على الكيفية لتحقيق هذا الإنجاز في أوج حصار الحوثيين للمدينة.^(١٧٨)

٧-٢-٧: منظمة شباب بلا حدود للتنمية (مشروع رواد السلام)

جنحت هذه المنظمة أثناء الصراع إلى العديد من المبادرات السلمية والتي تلي منطق واحتياجات مرحلة الصراع منها على سبيل المثال مبادرة لتنفيذ دوره تدريبية لعدد ١٠ من المبادرات. في مجال بناء السلم الاجتماعي وحل النزاع وكتابة وإدارة المشروعات وإعداد التقارير في محافظة أب (لمبادرات تعز) للخمس المديرية. تدريب في إدارة النزاعات اختيار عشرين من القيادات الشبابية وموجهي الرأي في مديرية المظفر لتشكيل لجنة تساهم في حل النزاعات الاجتماعية التي تؤثر على السلم في مديرية المظفر بالإضافة إلى إقامة دورة تدريبية لعدد ٢٠ شخصية من القيادات الشبابية وموجهي الرأي العام داخل المدينة وتدريبهم لدورة في التعامل مع النزاعات وحلها. إدماج الفئة المضيفة مع الفئة النازحة والعمل على تدريب ١٥ شاب وشابة وعقد ورشة عمل للمدرسين وأفراد من المجلس المحلي في مجال التعايش إقامة مهرجان يحتوي على عمل معرض للرسومات احتضان المبادرات الشبابية وعمل معرض لعرض أعمالها، تشكيل مبادرات من طلاب المدارس المتدربين في المدرسة، أنشطه للشباب في إطار التوعية نحو السلام إعداد المسح الميداني لفروع المعهد واختيار الفئة المستهدفة. من خلال مبادرة دروب أمل للتمكين الاقتصادي تم نزول ميداني لبعض مناطق مدينة تعز لانتقاء الأسر المحتاجة لهذا الدعم وكذلك نزول ميداني لعمل إحصائية كاملة عن قيمة الاحتياجات والآلات المطلوبة شرائها ومن ثم شراء الأدوات واحتياجات الأسر المطلوبة وتوزيعها عليهم وتوعية المواطنين بأهمية توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.

(١٧٨) معلومات مباشرة من أفراح القرشي من خلال مقابلة أجرتها معها الباحثة.

٨- تحديات محافظات مأرب وشبوة والجوف

الأوليتان من المحافظات القبلية الشرقية الغنية بالنفط والغاز والتي دأب النظام السابق على استغلال ثرواتها دون تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة هذا بالتواطؤ في بعض الحالات مع مشايخها. حاول طرفا الصراع إبقائهما تحت سيطرتهم إلا أن معظم مأرب عدا منطقة صرواح تحت سيطرة حزب الإصلاح الحليف الأكبر للشرعية وكذلك محافظة شبوة عدا بعض المناطق. تحولت حاليا مأرب إلى وزارة للإيرادات والتي لا تحول إلى البنك المركزي في عدن. ويوجه إليها رئيس الجمهورية بصرف تحويلات منها.

رغم انضمام بعض أفراد قبائل هذه المناطق للانتفاضة الشعبية في ٢٠١١ تعبيرا عن رفضهم لعدم تطوير واقعهم ثقافيا وخدميًا إلا أن مشاركة نساء في الفضاء العام في هذه المناطق تكاد تكون رمزية بسبب العادات والأعراف وعلى الرغم من تزايد انخراطها في التعليم.

بالنسبة للشباب تم تعيين مجموعة من المشايخ الشباب في وظائف الدولة من محافظين ومدراء عموم ولكن بعضها في مناطق سيطرة الحوثيين وحليفهم الرئيس السابق.

٨-١: لذا فإن تحديات هذه المناطق تورد كالتالي:

٨-١-١: عدم تمكين المعنيين من الشباب في هذه المحافظات من قبل الحكومة الشرعية من عملهم خارج المحافظة.

٨-١-٢: لا توفر الحكومة للشباب المعنيين في هذه المحافظات الإمكانات المالية وكل واجتهاده وعلاقاته الشخصية.

٨-١-٣: رغم التصعيد لمشايخ شباب متعلمين في مناطق القبائل إلا أن تأثيرهم ومرهون بيلمهم بالأسلاف والأعراف والتي في محاولتهم لتجاوزها يضعف دورهم في مناطقهم.

٨-١-٤: رغم التقدير الكبير خاصة في مأرب للمرأة والطفل إلا أنها لم تنخرط في الحياة العامة بأشكالها الجديدة كما أن مشاركة النساء في الفضاء العام شديد الضعف في شبوة والجوف رغم ذلك يسمح لها بالانخراط في مجال التعليم. ورغم بروز ناشطتان من مأرب أثناء الانتفاضة الشعبية من آل القاضي وظهور شاعرة من مراد تدعى ريم بجيح إلا أن دور النساء في هذه المناطق ينحصر في توريد أصوات في زمن الانتخابات والنشاط في العمل الدعوي.

٨-١-٥: يعم الفساد المنافذ والموانئ البرية.

٨-١-٦: هناك أحيانا إشكالية في التوفيق بين الانتماء السياسي والانتماء القبلي يتجلى فيمن ينتمون للحزب الاشتراكي خاصة من الشباب ولكن القبلية والانتماء لحزب الإصلاح مثلا أكثر ملائمة.

٨-١-٧: في مأرب والجوف يتم تعيين الشباب في الأغلب من تيار حزبي واحد وهو الإصلاح.^(١٧٩)

٩- تحديات حضرموت

بعد تحرير المكلا من تنظيم القاعدة أبريل ٢٠١٦ وتعيين محافظا^(١٨٠) وقائدا للمنطقة العسكرية الثانية لها من أبنائها بدأت خطوات ملحوظة لتمكين الشباب من خلال تعيين ١٦ شابا من أبناء الساحل في مواقع تنفيذية خدمية وست شابات في إدارات إعلامية وبحثية ومجتمع مدني في المحافظة. ترشيح خريجات الثانوية العامة ليكون قابلات. وتم تعيين ما بين ٥٠-٦٠ بدون من الشرطيات دون رتب عدا واحدة تحمل رتبة ملازم أول ووظيفتها تفتيش النساء عند دخول المحافظة. هناك ٦ منظمات مجتمع مدني ترأسهن نساء (منها اتحاد نساء اليمن وأخرى لحقوق الإنسان). كما أن مسؤولية منظمات المجتمع المدني في المحافظة شابة. تنوب مدير مصنع الغويزي لسمك التونة سيدة كما أن مديرة مكتب صحيفة الثورة الرسمية هي أيضا شابة وكذلك السكرتيرة الإعلامية للمحافظ. تراس شابتان إذاعتين من إذاعات الـ FM الخمس.

رغم أن المجتمع الحضرمي من المجتمعات المحافظة حيث مثلا لا تذهب النساء إلى أقسام الشرطة لأي سبب زد انه أثناء نفوذ الإصلاح في حضرموت والذي تلاه نفوذ تنظيم القاعدة تم تقييد حركة النساء إلا أن توجه المحافظ بي بريك نحى باتجاه تمكين النساء الشابات.

٩-١: التحديات

٩-١-١: إن تمكين الشباب والنساء مرتبط بشخص محافظ حضرموت وبغيابه ربما يحدث هناك تراجعاً.

(١٧٩) جل التحديات هنا مصدرها ناصر الشريف نائب وزير النقل في حكومة الشرعية، في مقابلة أجرتها معه الباحثة.

(١٨٠) تم إعفاء المحافظ أحمد سعيد بن بريك من منصبه كمحافظ لحضرموت في ٢٩ يونيو ٢٠١٧ وتم تعيين اللواء فرج البحسني محافظا لها مع بقاء قائدا للمنطقة العسكرية الثانية.

٩-١-٢: عودة القاعدة واستقطابها للشباب إن لم تتحرر بقية حضرموت وشبوة من القاعدة أو ضعف الدعم اللوجستي والمالي لمحافظة حضرموت.

٩-١-٣: العلاقة المتقلبة التي تربط بين محافظ حضرموت والرئيس الشرعي قد تتسبب في ضرب تجربة الحكم المحلي الوحيدة الناجحة حتى الآن.

٩-٢: نماذج مبادرات مجتمعية

٩-٢-١: مؤسسة الشباب الديمقراطي

تعد من المؤسسات الرائدة في حضرموت على مدى تسع سنوات ماضية حيث ساهمت المؤسسة في العديد من الأنشطة التأهيلية والتدريبية لفئة الشباب وتمكينهم في مجالات مختلفة تساهم في تطوير المجتمع وتوعيته، حيث امتدت أنشطة المؤسسة أيضا لتغطي كافة المحافظات الجنوبية بشكل عام وهذه بعض أنشطتها ليس إلا: من خلال مشروع ناشطون لأجل السلام تم تدريب ٦٠ شاب-ة من محافظتي (حضرموت وشبوة) في مجال حلا لنزاعات والصراعات ونشر ثقافة التسامح بين مكونات المجتمع كما تم تمويل ٤ مبادرات شبابية في مجال التصالح والتسامح ونبذ العنف والتطرف. كما تم تنفيذ مشروع رفع مستوى التنسيق بين السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني في جبال مكافحة الفساد وكذلك تدريب ٣٠ شاب-ة حول مخاطر الفساد وطرق رصد وتوثيق قضايا الشباب وكذلك إقامة يوم مفتوح بجامعة حضرموت حضرهما يقارب ٤٠٠ طالب وطالبة وعدد من المسؤولين في المحافظة ووفد من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وعدد من الشخصيات الاجتماعية بالمحافظة طرح خلاله الطلاب آرائهم في أنشاز الفساد وسبل مكافحة وكذا حول دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

كما عقدت مؤسسة الشباب الديمقراطي ورشة العمل الخاصة بتعزيز الدور القيادي للشباب في محافظة حضرموت، ضمن مشروع «تعزيز مهارات القيادات الشبابية في الجنوب بالشراكة مع الصندوق الوطني الأمريكي للديمقراطية، بمشاركة ٣٠ ناشط-ة من مختلف مكونات الحراك الجنوبي، و ٦ من قيادات المكونات مشروع إنشاء وحدة تدريب واستشارة نسائية في حضرموت مشروع توعية الإعلاميين في مجال حقوق الإنسان تم تدريب ٦٠ متدرب ومتدربة لإكسابهم مهارات في التصوير وإنتاج الأفلام الوثائقية وقد تم إنتاج ٦ أفلام وثائقية تعرض مشاكل الشباب في محافظة حضرموت. مشروع توعية الشباب بأضرار القات، إقامة ملتقى للقيادات الشبابية من مختلف المحافظات الجنوبية مع مراعاة تمثيل كل القوى الفاعلة على الساحة وذلك للخروج بمسودة وثيقة توضح آراء الشباب للمرحلة الانتقالية، بعد ذلك تم إثراء الوثيقة ب٦ ورش عمل استهدفت ٣٠٠ شاب-ة بمعدل ٥٠ شاب-ة في كل محافظة وذلك لبلورة الوثيقة بالشكل النهائي، بعد ذلك تم

عقد مؤتمر صحفي وتم خلاله نشر نتائج الملتقى وورش العمل، تمت ورشة عمل خاصة بتعزيز الدور القيادي للشباب في محافظة أبين، ضمن مشروع «تعزيز مهارات القيادات الشبابية في الجنوب، بمشاركة ٣٢ مشارك إقامة دورة تدريبية لعدد ٢٠ شاب-ة من مختلف القوى السياسية من محافظة حضرموت الساحل والوادي في مجال تعزيز الحوار وحل الصراعات والنزاعات وتحديد الاحتياجات لمدة ١٠ أيام في الساحل و ١٠ أيام في سيئون بالإضافة إلى تنفيذ ٣ ورش عمل لعدد ٦٠ شاب-ة من مختلف القوى السياسية لمدة ٣ أيام لكل ورشة، لتحديد احتياجات الشباب خاصة خلال المرحلة الانتقالية «الحوار الوطني». وأخيرا إنجاز دورة تدريبية ضمن مشروع مناهضة العنف وحماية المدنيين من النزاعات المسلحة.

١٠- تحديات مدينة عدن

بينما كان من المتوقع أن تكون مدينة عدن، العاصمة المؤقتة بعد تحريرها من سيطرة ميلشيا الحوثي والرئيس السابق في يوليو ٢٠١٥، هي المنطلق لاستعادة الدولة ومن ثم مؤسساتها بصورة تدريجية بالإضافة إلى تفعيل سيادة القانون وترسيخ مبادئ المواطنة المتساوية والشاركة في صناعة القرار بالإضافة إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب من مرافق الدولة والمنشأة الاقتصادية والأحياء سكنية ومعالجة مظالم أبناء الجنوب والتي عبروا عنها في حراك سلمي منذ ٢٠٠٧، إلا أن عدن العاصمة المؤقتة لحكومة الشرعية غرقت في صراعات مناطقية جنوبية وخلافات بين الحراك الجنوبي وبعض البعض وبين الحراك والرئيس الشرعي ورجالاته وحكومته وحزب الإصلاح. فاقم هذا الصراع مساندة دولة الإمارات لطرف المقاومة الذي حرر معها عدن والذي تولى زمام المدينة أمنيا وإداريا حتى وقت قريب وكذلك خصومتها لحزب الإصلاح والذي تعده من حركة الإخوان المسلمين.

زاد من حدة الخلاف أيضا غياب رئيس الدولة والحكومة في أغلب الأحوال عن المدينة ومحاولة القيام بمهامهم وإدارتها من الرياض ليصبح الوضع أكثر من مجرد خلاف بين طرفي الشرعية في إدارة العاصمة المؤقتة المحررة ولكنة اختلاف في الهدف والذي تمثل في استعادة دولة الجنوب دون تحديد الكيفية بينما تستمر الشرعية بمشروعها صوب الدولة الاتحادية المكونة من ستة أقاليم.

١٠-١: خلاصات: التحديات التي تواجه الشباب والنساء

١٠-١-١: تفاقم الوضع الأمني في عدن بسبب عدم توحيد الجهاز الأمني وتعدد جهاته مما أدى إلى عزلة الحكومة في القصر الرئاسي «معاشيق» وعدم الامتنال لأوامرها وتوجيهاتها.

١٠-١-٢: زيادة عمليات القتل والاختطاف والتعذيب من قبل الحزام الأمني للمدينة والذي يتكون من مجموعات سلفية مسلحة. وغالبا ما تستهدف هذه المجموعات شباب الحزب الاشتراكي

ومن يتهمون انهم ملحدين.

١٠-١-٣: تخوين النشطاء الحقوقيين وإلقاء التهم عليهم جزافا كما يتم تبادل الاتهامات بين القوى الجنوبية وبعض.

١٠-١-٤: ضعف الحكومة وعدم قدرتها على أداء مهامها وصرف مرتبات موظفي الدولة لأسباب أحدها عدم القدرة على تفعيل عمل البنك المركزي الذي تم نقله في الربع الأخير من ٢٠١٦ من صنعاء إلى عدن.

١٠-١-٥: فساد مالي وإداري وتعيينات بالجملة وتكديس الجهاز الإداري بتعيينات من الشباب دون خضوعهم لمعايير الكفاءة وفي أعمال وهمية كمكافأة لمناصرتهم الشرعية ولتحسين أوضاعهم المعيشية.

١٠-٢: نماذج مبادرات شبابية نسائية

١٠-٢-١: المبادرة النسائية لإنقاذ عدن

مبادرة تشكلت في أول يوم للحرب التي استمرت أكثر من ١٢٠ يوما. ركز عملها حينذاك على جمع التبرعات وشراء المؤن الغذائية وتجميع الملابس والملايات وتوزيعها على الأسر النازحة والمستشفيات وشراء الأدوية وتغطية حاجة مستشفى خليفه بن زايد «٢٢ مايو سابقا» والمجمعات الصحية والتي كانت كلها تعاني عجزا شديدا في الأدوية والمستلزمات الطبية أنداك بالإضافة إلى إعداد وجبات الغداء والعشاء للمقاومة في عدد من المديریات مثل كريتر، خورمكسر، المعلا، التواهي. وقدمت المبادرة مساعدات مالية للجرحى كذلك الاتصال والتواصل والتنسيق مع الجهات الخدمية المختلفة مثل البلدية، الكهرباء والمياه من أجل استمرار توفير الخدمة للناس والحرص على عدم انقطاعها. في فترة ما بعد الحرب ظلت المبادرة تتابع قضايا البنى التحتية من الماء والكهرباء بالنزول الميداني واللقاء بإدارة وعمال ومهندسي تلك المرافق ومأمور المديریات لمعرفة المشاكل وتقديم لمقترحات والحلول بشأنها كي يتم تشغيلها مرة أخرى خاصة في المديریات التي توقفت فيها كما تابعت هذه المبادرة تأخر وانقطاع صرف الرواتب لموظفي الدولة.

١٠-٢-٢: مجموعة ائتلاف الشباب للدفاع عن حقوق الإنسان

استأنفت هذه المجموعة نشاطها بعد انتهاء الاقتتال في عدن وتابعت قضايا المعتقلين والمخفيين قسريا من شباب المقاومة في السجون المختلفة بما فيها سجون التحالف العربي، وصياغة تقرير بذلك وتسليم نسخ منه لهيومان رايتس وتنش والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمبعوث الأممي

لليمن. إلا أن هذه المجموعة من الشباب والنساء تعرضوا للتهديد والتخوين وجملة من لاتهامات من مكتب المحافظ آنذاك.^(١٨١)

١٠-٢-٣: تحالف كلنا أمن عدن

تأسس في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥ عقب أول عملية إرهابية لفندق القصر التي كانت تقطنه حكومة بحاج. يتكون من ٢٨ مكون ومنظمة شخصيات اجتماعية وشبابية. هدفه الإسهام في تطبيع الحياة الأمنية لعدن بعد تحريرها من ميليشيات الحوثي - صالح. قامت المبادرة بالعديد من الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات التي ترفض تواجد العناصر الإرهابية والتي بدأت تفرض قيود في بعض الجامعات لمنع الاختلاط. كما تم انطلاق ماراثون كلنا أمن عدن في ٣١ يناير ٢٠١٦ والذي شارك فيه ١٢٠ متسابق من أبناء عدن من كل المديريات رغم تفجيرين سبقا الفعالية إلا أنها تمت في موعدها. ساهم في إنجاحها بعض رجال الأعمال ومشاركات رمزية من بعض الشخصيات. في أواخر ٢٠١٦ بدء التنسيق المباشر مع إدارة الأمن لإعادة تأهيل أقسام الشرطة وتقييم أسباب عدم فاعليتها. كان هناك نزول ميداني لكل أقسام الشرطة في المحافظة وتم تكريم بعضها بالتنسيق مع مدير إدارة الأمن اللواء شلال على شايح. كما قام التحالف بحملات توعية حول مخاطر حمل السلاح والرصاص الراجع والبسط على الأراضي. كما قام التحالف بالعديد من الأنشطة التي تساهم في تطبيع الأمن. وأخر نشاط تمثل في الاحتجاج بوقفة على ما تعرض له أحد رجال المرور من اعتداء من قبل أحد رجال الأمن.^(١٨٢)

١٠-٢-٤: رابطة أمهات المختطفين

دشنت رابطة أمهات المختطفين والمخفيين قسريا نشاطها بتنظيم وقفات للإفراج عن أبنائهن المعتقلين والمخفيين قسريا، وتضاربت الأنباء حول تعرض الأمهات للعنف أثناء هذه الوقفات.

(١٨١) المعلومات عن المبادرتين مستقاة مباشرة من المحامية والناشطة الحقوقية عفراء الحريري في مقابلة أجرتها معها الباحثة.

(١٨٢) انتصار العلوي المديرية المنتخبة للتحالف.

النساء والشباب

الإشكاليات الخاصة بالمشاركة والدور على المستوى المحلي في ظل الأزمات وأهمية اللامركزية في التعامل مع ذلك في العراق

عماد صلاح الشيخ داود^(١٨٣)

مدخل عام

يأخذ موضوع تنمية القدرات السياسية والإدارية للنساء والشباب عنواناً مهماً في برامج التنمية المستدامة، فعلى المستوى المحلي تعد الممارسات الديمقراطية القائمة على التعددية والتشاركية في إطار تطوير السياسات المحلية واحدة من العوامل الأساسية لاستقطاب وترشيح الشباب للقيام بذلك الدور بشكل رسمي في المستويات المحلية.

فضلاً عن ذلك، فإن القانون العراقي للحكومات المحلية المرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ قد أشار بشكل غير مباشر لمشاركة الشباب في تحقيق التنمية المحلية بالمشاركة النشطة في القرارات على المستوى المحلي من خلال تكوينه عدداً من اللجان داخل مجالس المحافظات والتي تعطي فرصة للنساء والشباب في المشاركة في الأنشطة والفعاليات على مستوى المحافظات.

وبطبيعة الحال فإن وجود قوانين ولوائح وتعليمات إدارية لا يكفي وحده في منح النساء والشباب الدور الكافي في تمثيل المجتمع المحلي فحسب بل ينبغي أن يكون نهج السياسة المحلية مستنداً أساساً على مبدأ مشاركة الفئات المذكورة بشكل حقيقي، ويكون ذلك النهج مبنياً أيضاً على أساس خلق مجتمع نسائي وشبابي قادر على إدارة الأزمات الراهنة ووضع الحلول البديلة وحل المشاكل الموجودة على المستوى المحلي في المحافظات العراقية التي تعاني من الإهمال كونها بعيدة نوعاً ما عن أنظار السلطات المركزية التي لا تعيرها الاهتمام الكافي من أجل إحداث التغيير المنشود على المستوى المحلي. نظراً ما أثبتته التجربة العملائية في كون مشاركة النساء والشباب عند إعداد جدول أعمال

(١٨٣) باحث مساعد، علي عبد الرزاق شنشول، باحث في دار الخبرة - العراق DKO Iraq. متخصص في الحكومات المحلية وطالب دكتوراه في العلوم السياسية - جامعة أنقرة

الإدارات المحلية هو الأسلوب الأكثر نجاعة في تشخيص المشكلات العامة التي تعاني منها تلك المجتمعات من خلال البرامج والأنشطة التي يمارسها الشباب والنساء خلال عملهم تحت مظلة المجتمع المدني وتداخله في عملية التنمية. لكن السبيل القويم لتفعيل أساليب المشاركة اليوم تعتوره الكثير من العقبات الكؤود التي في مقدمتها انساق القيم وبقيّة العقبات الاجتماعية وما يتزامن معها من عقبات اقتصادية وأمنية فضلاً عن تفاقم الفساد في الكثير من مفاصل الدولة وهو ما يحتاج إلى تضافر الجهود لإنقاذ الحال. ونقله إلى حالة أفضل تعتمد اللامركزية الإدارية وتخويل الصلاحيات على وفق أساليب الحكم الرشيد التي قوامها منح الثقة المترافقة مع أهمية تشفيف العمل وخضوعه إلى المساءلة والمحاسبة الناضجة التي تخدم مجتمع التنمية المستدامة.

- من هنا سيتم تقسم الورقة إلى عدة محاور تتناول الآتي:
- الإطار الدستوري والنظام القانوني العراقي
- السياسات الخاصة بتنمية القدرات السياسية والإدارية للنساء والشباب للمشاركة
- الطرق المباشرة لمشاركة النساء والشباب داخل الحكومات المحلية
- بعض الحلول المقترحة للمشكلة

أولاً - الإطار الدستوري والنظام القانوني العراقي

على اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى وبناء على مقررات مؤتمر القاهرة ١٩٢٠ الذي حضره السير ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني آنذاك، تم تأسيس أول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب أشرف بغداد وتدخل مباشر من قبل المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس^(١٨٤) «بعد انفصال الولايات الثلاث (البصرة، وبغداد، والموصل) عن الدولة العثمانية ووقوع ارض السواد تحت الانتداب البريطاني» لتكون واحدة من اهم أعمال الحكومة التصنيف الإداري للخارطة العراقية الجديدة إلى ألوية (محافظات)، وأقضية، ونواح.. والتهيئة لتشكيل المملكة العراقية التي تولى عرشها الراحل فيصل بن الحسين في شهر أغسطس ١٩٢١ وإصدار قانونها الأساسي^(١٨٥) الذي كتبه (المجلس التأسيسي العراقي) ودخل حيز التنفيذ إبان العام ١٩٢٥ ليفرد الباب السابع منه لتنظيم إدارة الأقاليم ضمن مواد (١٠٩، ١١٠، ١١١،

(١٨٤) انظر لائحة التعليمات لهيئة الإدارة العراقية لعام ١٩٢٠ التي أصدرها المندوب السامي، على موقع مجلس القضاء الأعلى، <http://www.iraqja.iq/view.92/>

(١٨٥) يراجع نص القانون الأساسي العراقي على موقع مجلس القضاء الأعلى، <http://iraqja.iq/view.86/>

(١١٢) ليصدر بالتأسيس عليها:

- قانون إدارة الأولوية رقم ٥٨ في ١٩٢٧/٥/٢٧
- لينسخه بعد ذلك قانون إدارة الأولوية رقم (١٦) لسنة ١٩٤٥ «في عهد الراحل الملك فيصل الثاني ووصاية الراحل الوصي عبد الله وموافقة مجلسي الأعيان والنواب والذي جاء بحلة جديدة وتعابير قانونية دقيقة وحرفية أكثر مما ورد في القانون السابق فقد تحدث عن الوحدة الإدارية اللواء - القضاء - الناحية والقرية وكل منطقة تؤسس فيها إدارة خاصة بعنوان خاص وأشار إلى تأسيس إدارة خاصة في البادية وتوسيع مواد القانون أعلاه بالإضافة إلى وجود المجالس الإدارية فانه قد منحها شخصية حكومية لها حق التصرف في الأموال ولها صلاحيات واسعة جعلها والمتصرف هي المسؤولة عن إدارة اللواء وهما يمثلانه وفي ذلك تطور كبير في أسلوب الحكم المحلي للمملكة»^(١٨٦).
- وبعد تحول العراق من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري على إثر الانقلاب العسكري بتاريخ ١٤ تموز ١٩٥٨ وإلغاء العمل بدستور ١٩٢٥ وتشريع الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ استمر العمل بقانون إدارة الأولوية رقم (١٦) لسنة ١٩٤٥ لغاية العام ١٩٦٩ ليصدر حينها أول قانون للتنظيم الإداري للخارطة العراقية في العهد الجمهوري تحت مسمى:
- قانون المحافظات رقم ١٥٩ في ١٩٦٩/١٠/١ الذي زاد من مركزية القرار الإداري^(١٨٨) (وكذلك قانون مجالس الشعب المحلية رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٥)
- لقد أستمر العمل بالقانون المذكور لغاية الفتح من يونية ٢٠٠٣ في أعقاب دخول الالة العسكرية الأمريكية إلى التراب العراقي خلال أبريل ٢٠٠٣ وتعزيز التواجد العسكري الأمريكي بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ في ٢٢ مايو ٢٠٠٣ الذي الزم الحاكم المدني

(١٨٦) محمد زامل سعيد: تأريخ الحكومات المحلية في العراق الحديث قانون المحافظات أغفل ذكر قانون العاصمة وتداخل صلاحياتها مع محافظة بغداد، صحيفة التأخي العراقية، الأربعاء ١٩ فبراير ٢٠١٤.

(١٨٧) يراجع نص القانون على الموقع الإلكتروني لقاعدة التشريعات العراقية: <http://whhttps://is.gd/C2TrSk>

(١٨٨) أوجد القانون ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ مجالس الوحدات الإدارية حيث يكون لكل وحدة إدارية مجلس للإدارة المحلية يتشكل مجلس المحافظة من المحافظ رئيساً ونائب ينتخبه المجلس من أعضائه المنتخبين من مركز المحافظة والوحدات الملحقة بها وأعضاء دائمين هم نائب المحافظ ورؤساء الدوائر الفرعية في مركز المحافظة ومدة الدورة في مجالس الوحدات الإدارية بالنسبة للأعضاء المنتخبين ثلاث سنوات ويجوز تجديد انتخاب العضو لأكثر من مرة وبذلك أصبح نظام الحكم المحلي في تلك الفترة يفتقر إلى الاستقلالية ولا يجري التطور في توجه البلدان نحو الحرية والديمقراطية وتطبيق النظام اللامركزي. ينظر: محمد زامل سعيد، م. س. ذ.

لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق القيام بالدعوة إلى انتخاب مجلس بلدي في العاصمة بغداد خلال موعد لا يتجاوز ٣٠ يونيو ٢٠٠٣^(١٨٩) ليتشكل من بعده مجلس بغداد الإقليمي^(١٩٠) الذي مارس أعماله بموجب دليل استرشادي وما سبقه بصدر الأمر ٢١ في ٨ يونيو ٢٠٠٣ الخاص بتوزيع الصلاحيات في بلدية بغداد^(١٩١). ليتم من بعده تنظيم العمل بموجب قانون إدارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤.

- قانون إدارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤^(١٩٢) الذي اعتمد من قبل مجلس الحكم كقانون أساسي لإدارة المرحلة الانتقالية لحين كتابة الدستور الدائم للبلاد وقد عالج هذا القانون في الباب الثامن منه موضوعة الأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية ضمن مواده (من ٥٢-لغاية ٥٨) حيث نص صراحة على تأسيس النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية.

- وخلال فترة وجيزة أعقبت صدور هذا القانون تم كتابة دستور جمهورية العراق الدائم للعام ٢٠٠٥ من قبل لجنة كتابة الدستور الذي أكد ما جاء به قانون إدارة الدولة للعام ٢٠٠٤.

- دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ الذي نظم عمل السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم ضمن أبوابه الرابع والخامس^(١٩٣).

(١٨٩) برزمر يدعو لانتخاب مجلس بلدي لبغداد والقوات الأميركية تتهم جماعات «خطرة» باستخدام المساجد كمخابئ للأسلحة،

موقع البوابة في ٢ يونيو ٢٠٠٣، <https://is.gd/2T6S5p>

(١٩٠) جعلت من الحكومة المحلية في بغداد ثلاثة مستويات من المجالس الاستشارية لمدينة بغداد وهي المجلس الاستشاري لمدينة بغداد والمجلس الاستشاري للبلدية والمجلس الاستشاري للحي والذي حدد بموجبه ممثلون من أهالي مدينة بغداد على أساس الرقعة الجغرافية والعدد التقريبي للسكان من خلال تقسيم المجالس البلدية لقواطع بغداد إلى تسعة قواطع ممثلة بـ (٢١) عضواً من قاطع الرصافة و(١٥) من قاطع الكرخ و(٢٧) من قاطع الأعظمية و(٢٣) من قاطع الكاظمية و (٤١) من قاطع الثورة و(٢٥) من قاطع المنصور و(٢٥) من قاطع نيسان و(٢٧) من قاطع الرشيد و(٢٥) من قاطع الكرادة ويمثل هذه القواطع في مجلس المدينة (٣٧) عضواً كما يأتي من الرصافة (٣) والكرخ (٣) والأعظمية (٤) والكاظمية (٣) والثورة (٧) والمنصور (٤) و٩ نيسان (٤) والرشيد (٤) والكرادة (٤) وكان لهذه المجالس الدور الكبير في إعادة الحياة إلى المفاصل الحيوية والبنى التحتية لواقع الخدمات في محافظة بغداد وكانت المجالس أعلاه تمثل الحكومة المحلية لمدينة بغداد ضمن التصميم الأساس وهناك مجلس بغداد الإقليمي الذي يمثل اطراف محافظة بغداد ممثلاً للأهالي خارج التصميم الأساسي لمدينة بغداد و حتى الحدود الإدارية لمحافظة بغداد. ينظر: محمد زامل سعيد، م. س. ذ.

(١٩١) للمزيد أنظر: <https://goo.gl/SqVLLP>

(١٩٢) يراجع نص قانون إدارة الدولة لسنة ٢٠٠٤ على موقع مجلس القضاء الأعلى، <https://goo.gl/az4pCV>

(١٩٣) يراجع نص دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على موقع مجلس القضاء الأعلى، <https://goo.gl/bnw5hc>

• قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨^(١٩٤) الذي أعاد تقسيم الحكومة المحلية من جديد إلى محافظة وأقضية ونواح وإلى جانبها مجالس هي: (مجلس المحافظة ومجلس القضاء ومجلس الناحية) تشغل مقاعدها عن طريق الآلية الانتخابية وقد منحت صلاحيات في القانون المذكور بموجب ما أقره الدستور ما مهد للشروع في أولى تطبيقاته اللامركزية. وقد سمح القانون موضوع البحث لفئة الشباب بالترشح بعد بلوغهم الثلاثين لعضوية مجالس المحافظات وكذلك تولى منصب المحافظ أما من هم دون ذلك فيسمح لهم بالتصويت دون الترشيح طبقا لما أقره المشرع العراقي.

بعد الاستعراض للإطار الدستوري والقانوني أعلاه منذ تأسيس الدولة العراقية إلى يومنا الحاضر ربيع ٢٠١٧ وبغية إثراء الموضوع حول مشاركة النساء والشباب في اللامركزية سنتنقل هذه الورقة إلى محورها الثاني لتعالج السياسات الخاصة بتنمية القدرات للفئات المشار إليها.

ثانيا: السياسات الخاصة بتنمية القدرات السياسية والإدارية للنساء والشباب للمشاركة على المستوى المحلي

يأخذ موضوع تنمية القدرات السياسية والإدارية للنساء والشباب عنوانا مهما في برامج التنمية المستدامة، وعلى المستوى المحلي تعد الممارسات الديمقراطية القائمة على التعددية والتشاركية في إطار تطوير السياسات المحلية واحدة من العوامل الأساسية لاستقطاب وترشيح الشباب للقيام بذلك الدور بشكل رسمي في المستويات المحلية. فضلا عن ذلك، فأقانون العراقي للحكومات المحلية المرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ قد أشار بشكل غير مباشر لمشاركة الشباب في تحقيق التنمية المحلية بالمشاركة النشطة في القرارات على المستوى المحلي من خلال تكوينه عددا من اللجان داخل مجالس المحافظات والتي تعطي فرصة للنساء والشباب للمشاركة في الأنشطة والفعاليات على مستوى المحافظات^(١٩٥).

وبطبيعة الحال فإن وجود قوانين ولوائح وتعليمات إدارية لا يكفي في منح دور للنساء والشباب في تمثيل المجتمع المحلي فحسب بل ينبغي أن يكون نهج السياسة المحلية مستندا أساسا إلى مبدأ مشاركة النساء والشباب بشكل حقيقي، ويكون ذلك النهج مبنيا أيضا على أساس مبدأ الشراكة الفعالة في خلق مجتمع نسائي وشبابي قادر على إدارة الأزمات الراهنة ووضع الحلول البديلة وحل المشاكل الموجودة على المستوى المحلي في المحافظات العراقية التي تعاني من الإهمال كونها بعيدة

(١٩٤) النص الكامل للقانون، <https://is.gd/ccfcYF>

(١٩٥) المرجع السابق.

نوعاً ما عن أنظار السلطات المركزية وعجزها في فهم احتياجاتهم الأساسية ومسألة تقديم الخدمات الخاصة لتلك الفئات على المستوى المحلي، لذلك نجد أن خطة التنمية القومية ٢٠١٣-٢٠١٧ قد أكدت على دور الشباب والنساء في رسم السياسات وحددت المجالات التي يمكن أن يتداخل فيها الشباب والنساء بعد أن يتم تأهيلهم لتجاوز المصاعب التي تحيط بمشاركتهم الفاعلة^(١٩٦) نظراً لأن مشاركة الفئات المذكورة في إعداد جدول أعمال الإدارات المحلية سيسمح بتطوير الحكومات المحلية وتطوير مدّهم في المقام الأول، ويأتي ذلك عبر التركيز على إمكانية منح فرص للمجتمع المدني الشبابي والمنظمات النسائية والقطاع الخاص في مسألة التعاون مع الإدارات المحلية و السلطات المركزية في مضممار رسم السياسات وتنفيذها^(١٩٧)، الأمر الذي تناوله على قدر كبير من الأهمية التقرير العراقي الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠١٤ بعد المشاركة هي الفرصة الكبرى أمام الفئات موضوعة البحث للتمتع الكامل بمواطنيتهم طبقاً لمضمنات دستور ٢٠٠٥ عبر اتباع نظام اللامركزية على المستوى المحلي والوطني^(١٩٨). مما حمل الحكومة على تفعيل ذلك الدور في أكثر من مضممار ولعل أهمها مضممار المصالحة الوطنية التي يعد موضوعها من اعقد المشكلات العامة في العراق بالنسبة للسلطات والشعب والمنظمات الدولية العاملة على التراب العراقي وفي مقدمتها بعثة الأمم المتحدة UNAMI. حيث تنسق لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية في مجلس الوزراء ومن خلال مكتب المرأة العائد لها مع مجلس محافظة بغداد ومجالس المحافظات لدعم الأنشطة والبرامج المعززة لدور المرأة في المصالحة المجتمعية.^(١٩٩)

تجدر الإشارة إلى أن تفعيل مشاركة الشباب والمرأة في تنفيذ اللامركزية في العراق مازال في مراحل الأولى الغضة ولم ينضج إلى مستوى الطموح الذي قال به الدستور أو القانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ نظراً لما يعتور المشاركة المنشودة من عقبات متعددة الأبعاد لعل من أهمها:

- تزايد معدلات الإمام بالقراءة والكتابة بين الشباب والنساء، إذ بلغت نسبة الأمية للفئات العمرية من (٢٠-٢٩) سنة ١٦,٣٪ بالإجمال (٢١,٢٪ عند الإناث مقابل ١١,٧٪ عند الذكور).^(٢٠٠)
- ارتفاع معدلات البطالة للفئة العمرية من (١٥-٢٩) سنة، إذ بلغت ١٨,٢٪ بالإجمال

(١٩٦) انظر في ذلك: وزارة التخطيط: خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ (بغداد: اللجنة العليا لإعداد الخطة، ٢٠١٣) ص ١٩.

(١٩٧) يونس اوزير: المشاركة المجتمعية للشباب ودور الحكومات المحلية (تقرير المشاركة، ٢٠١١) ص ٤٥.

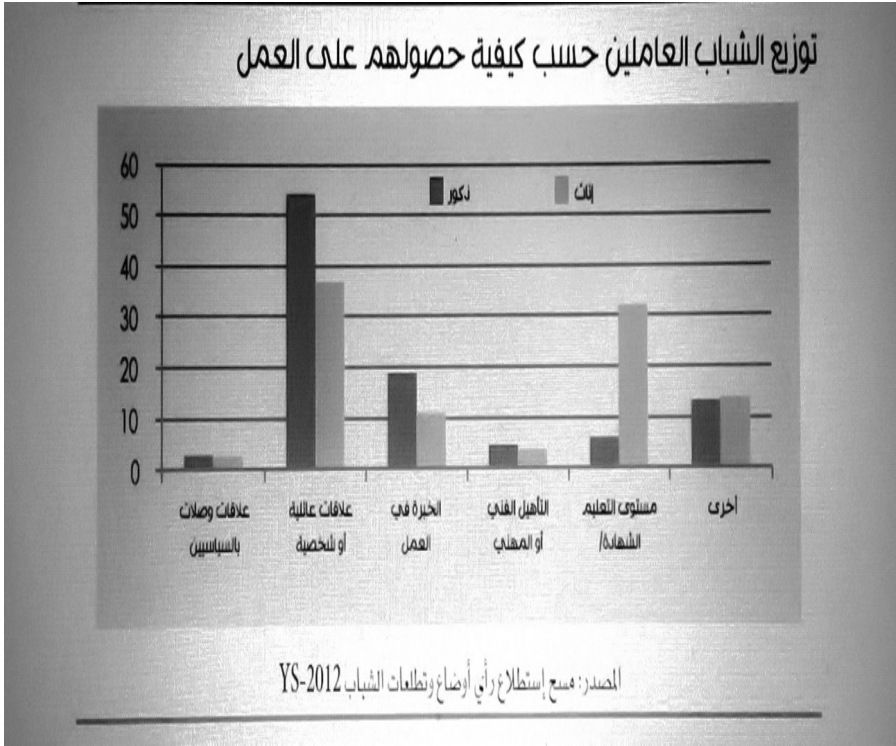
(١٩٨) UNDP: العراق - التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠١٤ (بغداد: UNDP، ٢٠١٤) ص ٩٢.

(١٩٩) لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، <http://goo.gl/mwcLGz>

(٢٠٠) انظر في ذلك: وزارة التخطيط: خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

(٣٣,٣٪ للاناث و١٥,٥٪ للذكور). (٢٠١)

- ارتفاع نسبة البطالة بين حملة الأولية الجامعية والشهادات العليا مقارنة بغيرهم من ذوي التعليم الأدنى إذ بلغت ٢٤٪ و١٣٪ على التوالي، كما يؤثر ضعف المؤامة بين مخرجات التعليم العالي المجاني وسوق العمل في عموم العراق (٢٠٢) وبان فرص الحصول على العمل لا تأتي إلا عبر العلاقات القرابية أو الصلة بالسياسيين. (٢٠٣) كما يتضح في المرتسم أدناه.



- تراجع في منظومات القيم لدى الشباب مثل ثقافة العمل التطوعي والمشاركة والمسؤولية، ليجب محلها اللامبالاة وفقدان الثقة والتمركز حول الذات والرغبة في الهجرة ما أدى إلى نوع من التفكك الاجتماعي والانفصال عن المجتمع الذي يعيشون فيه. (٢٠٤)

(٢٠١) المرجع السابق.

(٢٠٢) المرجع السابق، ص ١٩-٢٥.

(٢٠٣) UNDP: العراق - التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠١٤، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

(٢٠٤) المرجع السابق، ص ١٩.

- تدني مشاركة المرأة في جميع القطاعات ومن أهمها القطاع الاقتصادي.(٢٠٥)
- زيادة الفئات الهشة في اللوحة الاجتماعية.(٢٠٦)
- هشاشة الأوضاع الأمنية حيث من المعروف أن مدن ومحافظات العراق تشهد نزاعا مستمرا مع مجاميع إرهابية ومجاميع مسلحة في مناطق كثيرة في العراق وضحية هذا النزاع شريحتي النساء والشباب الذين يواجهون خطر الإرهاب والتصدي له بمواجهته الفعلية وتقديم التضحيات الجسدية من قبل الشباب وكذلك التأثير السلبي على النساء بسبب ضعف الأمن والخوف من قبل الأهالي على النساء في ممارسة الأدوار الطبيعية داخل المجتمع حتى في أبسط المجالات بسبب خطر الإرهاب وضعف الأمن، وهذا في محصلته يضعف المطالبة بتحقيق المشاركة الفعلية للنساء والشباب في إدارة المدن والمحافظات.(٢٠٧)
- الأعراف الاجتماعية المتراجعة تحول أحيانا دون مشاركة النساء بصورة فعالة في الأنشطة السياسية والإدارية داخل المجتمع وخاصة في جنوب وغرب العراق مما يجعل المشاركة النسائية محدودة جدا وهذا ما يؤثر على منح النساء الفرصة عند إسناد المناصب السياسية أو الإدارية لاسيما العليا منها التي يلاحظ أنها تخضع للهيمنة الذكورية بامتياز.(٢٠٨)
- منذ الاحتلال إبان العام ٢٠٠٣ وبدء الحراك السياسي (بنظام الصدمة غير التدريجي الانتقال) حتى يومنا الحاضر يشهد المسرح السياسي والإداري في العراق سيطرة كيانات سياسية معينة بذاتها لها اليد العليا في عملية رسم وتنفيذ السياسات العامة والمحلية، لم يسمح بمشاركة مجاميع مستقلة تمثل شريحتي النساء والشباب دون أن يكون لديهم تبعية أو ولاء حزبي، لذلك نجد الكثير من الطاقات العراقية إما سارعت بالهجرة لبلدان العالم الأخرى أو بقيت أسيرة لهذا المشهد مما ولد حالة من الإحباط المجتمعي بسبب عدم التعامل مع تلك الشرائح المهمة في المجتمع وإشراكهم بعملية صنع القرار السياسي والإداري واقتصار ذلك على مجاميع حزبية غالبا ما تمثل وتعكس آراء قواها السياسية دون تمثيل حقيقي لإرادة

(٢٠٥) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٢٠٦) المرجع السابق

(٢٠٧) سوسن شاكر مجيد: الآثار النفسية والاجتماعية للإرهاب والعنف على المرأة والطفل: موقع الحوار المتمدن العدد ٢٦٧٧، <https://goo.gl/Dt4vXR>

(٢٠٨) لفهم طبيعة المجتمع العراقي بصورة أكثر ينظر إلى: د. علي الورد: طبيعة المجتمع العراقي (بغداد: دار الورق، ٢٠٠٧).

ثالثاً: الطرق المباشرة لمشاركة النساء والشباب داخل الحكومات المحلية

ضمن هذا المضممار وفي معرض اهتمامه بالنساء والشباب يذكر الباحث في الشأن الاجتماعي د. سعد سلوم رئيس تحرير مجلة مسارات الفكرية في مقالة حملت عنوان تجربة المجالس البلدية في العراق الاتي:

«إن حساسية وأهمية تجربة المجالس المحلية تنبع من كون هذه التجربة نواة لإدارة الأقاليم، وما يترتب على هذه المجالس من آثار ينعكس على العلاقة بين المركز والأقاليم، مثال ذلك ما حصل من صراع داخلي في مجلس محافظة البصرة بسبب التنافس الشديد على المنافع والأرباح، حيث ما لبث أن تحول الصراع داخل المجلس إلى عنوان سياسي عندما وصل الأمر إلى تحدي محافظ البصرة للحكومة المركزية في بغداد، وكأنه يدير دولة مستقلة لا يقل حجمها وثروتها عن حجم دولة خليجية. لقد علق أحد المراقبين المستقلين على الثقافة السياسية التي تحكم إدارة مجالس المحافظات على هذا النحو بالقول «إنهم يفهمون الفدرالية واللامركزية بمعنى انتفاء رقابة الحكومة المركزية على عمليات السلب والنهب لأموال الشعب»!

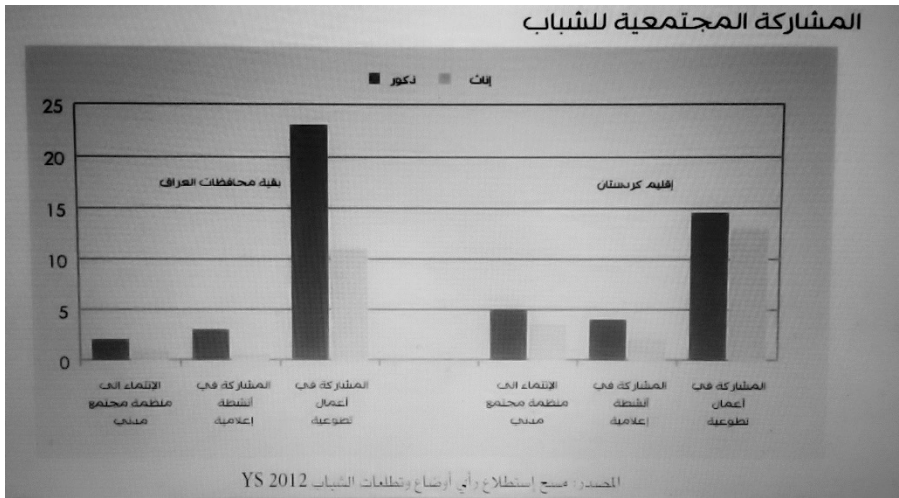
وبشكل عام يمكن تسجيل الكثير من النقاط السلبية التي أحاطت بتجربة المجالس البلدية بعد الاحتلال كملاحظة اتصاف تمثيل المرأة في المجالس على نحو يكاد يكون صورياً أو رمزياً ربما بسبب الأوضاع الأمنية أو بسبب الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع العراقي. هنالك نقاط سلبية أخرى مثل انعزال بعض المجالس عن المواطنين بذريعة القلق الأمني، وعدم إشراكها الجمهور في مناقشة تنفيذ المشروعات أو إعطائهم مساحة للرأي. ولم يكن هناك ما يوحي بأي بعد حوار في العلاقة بين المواطن والمجلس مع العلم بأن عمل المجالس البلدية بالدرجة الأساس ينبغي أن يحقق صلة يومية بشؤون المواطنين واحتياجاتهم فهو يتعلق بالخدمات الأساسية للمواطن والتي يمكن ذكر بعضها كتعبيد الشوارع وصبغ الأرصفة وتشجير المناطق وتأهيل وصيانة المدارس وتشغيل الشباب العاطل حسب الإمكانية.

في المقابل، أصبح شائعاً استغلال عدد من أعضاء المجالس البلدية لمواقعهم لتحقيق منافع شخصية مثل تسجيل أسماء وهمية لعمال التنظيف في الشوارع وقبض رواتب عن هذه الأسماء وجني الأرباح من التجارة بالخروقات المسروقة واستغلال أزمة النفط والغاز المستمرة. إن وجود

(٢٠٩) علي عبد الرزاق: الحكومات المحلية وصنع السياسة العامة في العراق (بغداد: دار السنهوري، ٢٠١٤) ص ١٦١.

هكذا حالات يشكل دلالة على انحراف الهدف، ويأتي على خلفية عامة من الفساد العام الذي تحول إلى ثقافة سائدة» (٢١٠)

كل هذا يأتي في ظل القصور الذي يعثر قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته لعام ٢٠١٣ جراء عدم نصه مباشرة على مبدأ مشاركة النساء والشباب في المستويات المحلية واكتفى بتكوين لجان تختص بالمرأة وحقوق الإنسان ولجان تختص بالشباب والأنشطة الرياضية مع دعم منظمات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام^(٢١١). في ذات السياق حدد التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠١٤ بعض الملامح لطرق المشاركة للإناث والذكور أجملها في المرتسم أدناه: (٢١٢)



على صعيد متصل يذكر التقرير بان نسبة مشاركة الشباب العالية في الانتخابات والتي بلغت ٧٠٪ للذكور وحوالي ٦٧٪ للإناث في عموم العراق مقابل ٧٩٪ لكلا الجنسين في إقليم كردستان لا تعني بأي شكل من الأشكال أنها مشاركة حقيقية بل هي ردة فعل للإقصاء السياسي السابق للذكور وماهي إلا خضوعاً لإرادة الذكور بالنسبة للإناث، كما أشار التقرير أيضاً إلى أن ٤١,٤٪ من الشباب لا يثق بالعمل السياسي ولا تتعدى نسبة من يرى منهم أن الأحزاب مهمة في الحياة العامة ٣٣,٩٪ (٢١٣). الأمر الذي اضعف المشاركة المباشرة للنساء والشباب كما تؤشره خطة التنمية

(٢١٠) تجربة المجالس البلدية في العراق، <https://goo.gl/Zd21zU>

(٢١١) قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣ التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، <https://goo.gl/P6VXvG>

(٢١٢) UNDP: العراق – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠١٤، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

(٢١٣) المرجع السابق.

الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتضييق فجوة النوع الاجتماعي وبخاصة في قضية المشاركة إلا أن الجهود مازالت متعثرة والفجوة أستمزت واسعة وبدانا نشهد التراجع حيث بعد أن وصلت نسبة مشاركة المرأة عن طريق نظام الكوتا إلى ٢٧,٣٪ في السلطات التشريعية عادت وتراجعت إلى ٢٥٪، بالإضافة إلى انخفاض عدد الوزيرات من ٦ وزيرات إبان العام ٢٠٠٤ إلى وزيرة واحدة عند إعداد خطة التنمية ما لبثت أن أقيلت بسبب إجراءات التقشف والإصلاح الحكومي^(٢١٤). هذه القرائن والإشارات التي أوردتها خطة التنمية وتقارير التنمية البشرية على الصعيد الوطني في العراق حملت بعثة UNAMI في العراق إلى الشروع ببرنامج نفذ مع بعض تشكيلات المجتمع المدني العراقي من أجل تحفيز الجهود وتسهيل الضوء على ضرورة إشراك النساء والشباب بشكل فعلي في داخل المجالس المحلية، من خلال عقد منتديات شبابية كان أولها منتدى العراق في محافظة البصرة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٧ الذي أكد على أهمية دور الشباب في مستقبل العراق في مرحلة ما بعد الصراع. وضم المنتدى نحو ١٢٠ مشاركاً ضمن الفئة العمرية بين ١٨-٣٥ من محافظات البصرة وميسان وذي قار والمثنى وكان الهدف من هذا المنتدى إعطاء صوت للشباب من خلال منحهم فرصة المشاركة الفعلية في إدارة محافظاتهم إيماناً بأهمية دورهم في رسم الطريق نحو التعايش السلمي^(٢١٥) وهي خطوة مهمة لا يمكن إغفالها لكن مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات الجديد في العراق المحال من قبل الحكومة العراقية على مجلس النواب يصير على حرمان الشباب من الترشيح، حيث يبقى ذلك متاحاً لمن بلغ الثلاثين من العمر، فيما المطلب العادل كان وما زال تخفيض السن إلى ٢٥ سنة.^(٢١٦)

مما تقدم نجد الطرق المباشرة لمشاركة النساء والشباب برزت خجولة وما زالت خجولة منذ صدور دستور ٢٠٠٥ الذي اقر النظام الاتحادي في العراق وهو ما يلزم هذه الدراسة إلى وضع مجموعة من الحلول المقترحة للمشكلة.

الحلول المقترحة

هنالك عدة مجالات يمكن للنساء والشباب المشاركة بها كفعاليات وأنشطة تمثل الطاقات الشبابية داخل الوحدات والمجالس المحلية والتي يمكن الاستفادة منها في تنمية المدن والمحافظات من خلال المشاركة الشبابية الرسمية على المستوى المحلي، وفي هذا المجال يعتمد عالمياً عدة مؤشرات رئيسية تمثل

(٢١٤) وزارة التخطيط: خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(٢١٥) منتدى «العراق: شباب وتعايش» يبدأ في البصرة باكورة سلسلة من المنتديات الوطنية، <https://goo.gl/9GA5vn>

(٢١٦) انظر في ذلك جريدة طريق الشعب، الثلاثاء، ١٧ يناير ٢٠١٧.

معيار النجاح للمشاركة الشبابية داخل الوحدات الإدارية المحلية ويمكننا تلخيصها بالآتي:

• توظيف اليد الشبابية العاملة في المجالس المحلية

يعد توظيف اليد العاملة من النساء والشباب للمشاركة ضمن كوادرات متخصصة شبابية في المجالس البلدية المحلية عاملاً أساسياً في دعم برامج التنمية الاقتصادية بشكل عام. وعلى الرغم من أن مجالس الشباب في هيكل البلديات في العراق تواصل العمل مع المتطوعين الشباب لإنشاء برامج معينة لتطوير البنى التحتية اللازمة باستخدام العمال الشباب والمدربين، إلا أنه لحد الآن لم يتم توظيف الأخصائيين الاجتماعيين من الفئات الشبابية ولم يجري تخصيص مجالس شبابية مختصة من قبل البلديات داخل الحكومات المحلية، ولم يتم اعتماد مشروعات الشباب من خلال المتطوعين الشباب والتي عادة تكون من قبل النساء والشباب في السن الجامعي، وربما يرجع السبب كون أن تلك المجالس المحلية في المناطق الريفية والحضرية تعتمد الأساليب التقليدية في التوظيف والمتزامنة مع التعقيدات البيروقراطية وعدم تقديم تسهيلات للشباب في التوظيف والعمل في المجالس المحلية. ومع ذلك، فإن الحاجة للعاملين من النساء والشباب في المجالس المحلية سوف يدعم عمل الحكومات المحلية لتكون قادرة على خلق خدمات وتنمية مستدامة والعمل بمهنية عالية. للاطلاع على دور الشباب غني البلدان الأوروبية.^(٢١٧)

• التعاون مع منظمات المجتمع المدني الشبابية

اعتماد نهج التعاون والشراسة مع المنظمات الشبابية المحلية مهم جداً، إذ لا يمكن أن يتم أي عمل ناجح يتزامن مع إقصاء دور الشباب، وموضوع إشراك النساء والشباب يمكن أن يؤخذ على مبدأ المشاركة مع الجهات المحلية الفاعلة والرئيسية في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار المحلي، وكذلك ينبغي أن ينظر بجدية إلى إمكانية إسهام الشباب في إصدار القرارات بالمشاركة مع الحكومات المحلية، ويتم ذلك من خلال مشاورات الشباب في تشخيص المشاكل أولاً، وتلقي أفكار الشباب كشركاء على قدم المساواة باستخدام أساليب ورش العمل المنظم واعتماد الحوار المنظم مع جميع المؤسسات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة في عملية صنع القرار. ومن ثم يتم تنفيذ تلك القرارات بالمشاركة مع جميع المؤسسات العامة على مبدأ التعاون الاستراتيجي في جميع الوحدات المحلية على سبيل المثال، توظيف شباب الجامعات في الإدارات المحلية، ومؤسسات التدريب المهني، ومراكز تطوير الأعمال، ومعاهد العمل الحر، والمنظمات غير الحكومية الفاعلة والاتفاق على العمل

(٢١٧) ينظر إلى: تقرير المجلس الأوروبي: لإطار متجدد للتعاون الأوروبي في مجال الشباب قرار المجلس (C311 / 01) في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٩.

بالتعاون مع السلطات المحلية وخاصة في عملية تحديد المشاكل وتطوير التطبيقات المستخدمة.^(٢١٨)

• اعتماد النساء والشباب في إعداد الموازنات المحلية

الحكومات المحلية في عملية التخطيط لميزانياتها يمكن أن تعتمد على شريحتي النساء والشباب كونهم الفئات المستهدفة من الخدمات العامة. ومن المنطقي منح دور للنساء والشباب في توجيه موارد الموازنات السنوية فهم الأفدر في فهم الاحتياجات العامة في المناطق المحلية ومن ثم النجاح في توجيه الموازنات نحوها، والخدمات المقدمة للمجتمع المحلي يمكن أن تتجه نحو دعم أنشطة النساء والشباب، وهي نفس الأولويات التي تعتمد في بناء تعاون وشراكة حقيقة مع النساء والشباب على مستوى السلطات المحلية في تقديم مختلف الخدمات، وكذلك والاتجاه نحو زيادة الجود في نوعية الخدمات المقدمة للمدن مما يعزز التنمية على المستوى المحلي^(٢١٩).

تدعيم المشاركة الشبابية في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية

إن تنظيم الأنشطة والفعاليات الثقافية والرياضية يمثل جزءا مهما في حياة العديد من المجتمعات، إذ أن تنظيم مثل هذه الأنشطة والفعاليات والمشاركة فيها يرسخ في أذهان الشباب كيفية التنظيم أولا، وكيفية تنمية قدرات المجتمع المحلي نحو تعلم أشياء جديدة، إذ أنها تستكشف المزيد من الأشياء الإيجابية، فضلا عن كونها تساعد على تلاقح وامتزاج الثقافات بالاجتماع مع أصدقاء آخرين من بيئات ومناطق مختلفة، كما تنمي تلك الأنشطة المهارات القدرات الإيجابية تعزيز الثقة بالنفس، والحكومات المحلية في العراق ومنظمات النساء الشباب المختلفة ينبغي لها أن تدعم المشاركة في إعداد وتنفيذ مثل هذه الأنشطة والفعاليات ويجب تشجيعها ودعمها، وتكوين تلك التنظيمات شبابية يحتاج من السلطات المحلية توفير الدعم المالي، وتوفير البنى التحتية للقيام بمثل هذه الفعاليات، وهكذا يتسنى للنساء وللشباب تنظيم الأنشطة والفعاليات في المناطق المحلية المختلفة مثل، تنظيم الأحداث الرياضية والعروض المسرحية والحفلات الموسيقية، ورحلات الاستكشاف الشبابية، وكذلك تكوين النوادي والفرق الرياضية وتمثيل اسم المحافظة من خلال إنشاء تلك الفعاليات والأنشطة^(٢٢٠).

(٢١٨) UNDP: العراق - التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ (بغداد: UNDP، ٢٠١٤) ص ١٢٨.

(٢١٩) اتحاد بلديات البحر الأبيض المتوسط: دليل مشاركة الشباب في الحكومات المحلية ٢٠١٥، ص ٤٥.

(٢٢٠) للمزيد أنظر: <https://goo.gl/YhYf9v>

اعتماد النساء والشباب في استخدام التقنيات الحديثة في توفير الخدمات

تتطلب عملية تقديم الخدمات في المجتمعات المحلية الاعتماد الدائم على القدرات الشبابية المتخصصة في المجالات التقنية والتكنولوجية الحديثة والتي تسهم في توفير حلول ناجحة وسريعة حول مختلف القضايا التي تشكل حياة المجتمع المحلي، وهذا يتطلب وجود عمليات تخطيط مسبقة ومن ثم استحداث الأساليب الحديثة في توفير الخدمات للمجتمع المحلي، وفي الوقت الحاضر فإن النساء والشباب هم الأقدر على استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الكشف عن مختلف القضايا التي تهم المجتمع المحلي باستخدام التقنيات الحديثة والإنترنت وغيرها، لذلك ينبغي للحكومات المحلية الاعتماد على النساء والشباب ذوي الاختصاصات الهندسية والبرمجية والمعلوماتية والباحثين الأكاديميين وغيرهم، فضلا عن المتخصصين في المجموعات الطبية و المؤسسات الصحية ومنحهم دور للعمل والمشاركة في مؤسسات ومجالس الحكومات المحلية إذ انه بات من الضروري اعتماد المتخصصين في توفير المعلومات و تقديم الدعم لهم للعمل في المجالات التقنية والمهنية والصحية وغيرها^(٢٢١).

• اعتماد البحوث والدراسات الشبابية

الأخذ بالبحوث والدراسات الشبابية في المناطق المحلية يساعد السلطات المحلية في التعرف على الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع أولا وكذلك يسهم في تحقيق احتياجات المناطق المحلية بصورة سلسة و فعالة ثانيا، و عملية اعتماد البحوث والدراسات الشبابية يمثل بالأساس «رؤية الشباب في تحقيق مستقبل أفضل في المناطق الحضرية والريفية» فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة واتجاه الحركات العمرانية، ويمكن للحكومات المحلية اعتماد جمع الملفات الشخصية للباحثين من النساء والشباب وتقديم الدعم لهم، مما يجعل عملية البحث مستمر حول هذه القضايا المحلية وتعزيز مشاركة الشباب في إدارة المدينة مما يشجع في تقديم الخدمات العامة بشكل أفضل وخاصة عند التعامل مع البحوث ذات الرؤى العالمية في إدارة المدن الكبرى (١٨) (٢٢٢).

• اعتماد المشاركة في برامج التبادلات الشبابية الدولية

مع قله وضعف التخصيصات المالية للأنشطة الشبابية في الموازنات المالية المحلية ينبغي الاعتماد على برامج التبادل الدولية في تعزيز القدرات الشبابية واكتشاف الثقافات الأخرى والأنشطة الشبابية

(٢٢١) للمزيد انظر: <https://goo.gl/Pa3cM7>

(٢٢٢) المرجع السابق.

الدولية التي تعد مهمة جدا في التعرف على بيئات وثقافات مختلفة، وفي الحقيقة نحن بحاجة لأن نستفيد من برامج شبابية دولية مثل برامج إيراسموس الدولية ((Erasmus، وبرامج ليوناردو (Leonardo) في تنمية القدرات الشبابية ليتم التعرف على التجارب الدولية في التنمية والإدارة وتعلم خطط وبرامج التنمية المحلية في مختلف مدن العالم. لذلك ينبغي على الحكومات المحلية تشجيع التبادلات الدولية بين الشباب، وضرورة اعتماد التخطيط والتنسيق مع مختلف الدول في إجراء برامج تبادل للشباب مع بلديات العالم المختلفة وعمل توأمة للشباب مع البلديات الناجحة في مدن العالم المختلفة. ويمكن أن تبدأ آلية اختيار الشباب وفقا لاختصاصاتهم ومهاراتهم من أصغر دوائر الحكومات المحلية في الأحياء والبلدات والنواحي ومراكز المدن، واعتماد الشفافية في عملية اختيار النساء والشباب للمشاركة في تلك المبادرات الدولية بالاعتماد على أساس المنافسة العلمية دون الاعتماد على ترشيحات الأحزاب السياسية أو ترشيحات المدراء العامون وإنما يجري اختيار المؤهلين فقط للمشاركة مما يمهّد لهم لأن يصبحوا إداريين محترفين ونشطين في صنع القرار المحلي والنجاح في إدارة وتنمية الوحدات المحلية بصورة محترفة^(٢٢٣).

• ضرورة الإيمان والاعتقاد من قبل كبار الموظفين في الحكومة المركزية بأهمية اللامركزية كنظام إداري.

يتيح انتقال الصلاحيات والمهام بشكل تدريجي (وليس بشكل مفاجئ) من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية في المحافظات وبشكل متواصل، مع تنمية قدرات الكوادر المحلية بما يتناسب مع حجم المهام والصلاحيات الموكلة إليهم مع بقاء الحكومة المركزية كجهة راعية واستشارية لهذا التحول والحقيقة ما تزال المركزية مهيمنة على تفكير المفاصل الحيوية للحكومة والوزارات، فما تزال تنظر إلى الحكومات المحلية بأنها قاصرة قانونا ولا يجوز لها مباشرة اختصاصاتها إلا بعد مفاتحة الحكومة الاتحادية أو الوزارة الاتحادية، وبذلك تم نسف أول شرط من شروط قيام الحكومات المحلية وهو توفر الإرادة السياسية والقناعة لدى المركز بتمكين الحكومات المحلية من مباشرة اختصاصاتها^(٢٢٤).

(223) World Assembly of Youth, <https://goo.gl/Hz6oQ7>

(٢٢٤) عبد الجبار احمد: اللامركزية في العراق بين الحاجات الواقعية والمصالح الحزبية (عمان: مؤسسة فريدريش إيبتر، بلا تاريخ) ص ٣٢.

الفهرس

- التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات بالكتاب..... ٥
- مقدمة: المواطنة والمحليات في المنطقة العربية «الشباب والنساء نموذجاً»
- محمد العجاني..... ٧
- تقييم مشاركة النساء والشباب في الانتخابات المحلية في المغرب
- إدريس جردان..... ١٧
- المشاركة السياسية للشباب والنساء في الانتخابات المحلية. مبادرة «بيروت مدينتي» نموذجاً
- منى خنيسر..... ٤٤
- تقييم تواجد النساء والشباب على المستوى المحلي عبر النشاط الأهلي في مصر
- شيماء الشرقاوي..... ٦٤
- تقييم تواجد النساء والشباب على المستوى المحلي عبر النشاط الأهلي والانتخابات السابقة في تونس.
- محمد الصحي الحلفاوي..... ٨٢
- تعزيز مبادئ وقيم المواطنة من خلال المشاركة المحلية للنساء والشباب في مناطق النزاع (الحالة اليمنية)
- جميلة علي رجاء..... ٩٤
- النساء والشباب، الإشكاليات الخاصة بالمشاركة والدور على المستوى المحلي في ظل الأزمات وأهمية اللامركزية في التعامل مع ذلك في العراق
- عماد صلاح الشيخ داود..... ١١٣

لا يعتبر مفهوم المواطنة مفهوما سياسيا فقط، فبجانب المفهوم السياسي المرتبط بالحق في الانتخاب والانضمام للأحزاب والمشاركة بصفة عامة في إدارة شئون البلاد، هناك المفهوم الاقتصادي الذي ينطلق من المساواة في الفرص وعدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء، أيضا هناك المفهوم الثقافي أو الديني المتعلق بحرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية والذي ينظر للتنوع الثقافي والحقوق المرتبطة بالهوية كأساس للمفهوم. وفي نفس السياق فمفهوم المواطنة ليس مفهوما قانونيا وإنما له شق حركي معني بالممارسة. وعليه فإننا نجد قدرا كبيرا من التنوع فيما يتعلق بتعريف المواطنة يمكن إجماله في تعريف د. سمير مرقص «باعتبارها حركة الناس اليومية مشاركين ومناضلين من أجل نيل الحقوق بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب، واندماج المواطنين في العملية الإنتاجية بما يتيح لهم تقاسم الموارد العامة والثروة الوطنية مع الآخرين الذين يعيشون معهم في إطار الوطن الواحد»